

جريمة الغش الدوائي

دراسة فقهية مقارنة

إعداد

د/ عادل موسى عوض

الأستاذ المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج جامعة الأزهر

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى بيان حقيقة جريمة الغش الدوائي ، وبيان خطورتها على المجتمع ، حيث إنها تمثل تهديداً كبيراً وخطيراً لحياة الناس وأمنهم الصحي والاقتصادي ، هذا فضلاً عما يؤديه الغش الدوائي من تخريب لاقتصاد الدولة والإساءة إلى سمعتها داخليا وخارجيا ، بفقد الثقة في استعمال الدواء المنتج فيها، والخسارة الكبيرة للشركات صاحبة العلامات التجارية الأصلية مما ينعكس بدوره سلباً على الاقتصاد الوطني.

كما تهدف الدراسة إلى بيان الصور المختلفة لجريمة الغش الدوائي ، حيث لم تقتصر ظاهرة الغش الدوائي على نشاط معين كما كان في السابق ، بل ظهرت صوراً جديدة من الغش والاستغلال في كافة المعاملات الدوائية ، وكذلك تُظهر الدراسة التدابير الوقائية التي وضعتها الشريعة الإسلامية للحيلولة دون وقوع جريمة الغش الدوائي ، والتدابير الجزائية حال وقوعها للحد من هذه الجريمة ومن الآثار المترتبة عليها .

بسم الله الرحمن الرحيم
مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله باسمه نبدأ مستمدين منه العون والتوفيق، نسأله سبحانه أن يسدد خطانا فيما نهدف إليه ونسعى من ورائه إنه من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له. سبحانه ربنا لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم. ونصلي ونسلم على المبعوث رحمة للعالمين، سيد الأولين والآخرين، سيدنا محمد الذي علم الأمة الأحكام وبين لها مناهج الحلال والحرام وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد :

فإن تداول الأدوية المعشوشة في الآونة الأخيرة أصبح ظاهرة منتشرة بشكل كبير في كثير من البلدان في العالم بسبب المكاسب المالية الضخمة التي يحصل عليها المتعاملون في هذه الأدوية وراء قيامهم بهذه التجارة الغير مشروعة.

ولقد تنوعت مظاهر الغش الدوائي في الوقت الحاضر من غش في مكونات الدواء بما يخالف النسب المتفق عليها عالميا، إلى غش في تاريخ إنتاج وصلاحية الأدوية، أو غش أدوية مُزيفة تُباع على اعتبار أنها أدوية أصلية أو معتمدة، أو غش في بيع أدوية محظورة ثبتت خطورتها وتم منع تداولها، أو غش في إخفاء وعدم بيان الآثار الجانبية للمستهلك لهذه الأدوية.

هذه الأدوية المعشوشة بصورها المختلفة التي سبق التنويه عنها تُعرض سلامة وصحة الإنسان للخطر ، بل وحياته كلها مما تنسب في وفاة الآلاف من الضحايا سنوياً ، فضلاً عن الخسائر الاقتصادية التي تقدر بمليارات الدولارات في العالم جراء الإتجار في الأدوية المعشوشة.

ومن هنا تبدو أهمية هذا الموضوع حيث إنه يتعلق بضرورتين من الضروريات الخمس التي جاءت الشريعة بل جميع الشرائع لرعايتها والحفاظة عليها ، وهما : حفظ النفس ، والمال .

١ - أهمية هذا الموضوع

ويمكن بيان أهمية هذا الموضوع فيما يلي:-

أ - بيان مدى عناية الشريعة الإسلامية بحفظ النفس ، وهي من الضرورات الخمس التي أمر الله تبارك وتعالى بحفظها من جانب الوجود ، ومن جانب العدم ، والذي يتمثل في بحثنا هذا في تحريم الغش الدوائي.

ب- بيان التدابير الوقائية التي وضعتها الشريعة الإسلامية للحيلولة دون وقوع جريمة الغش الدوائي .

ت- بيان العقوبات التي وضعتها الشريعة الإسلامية على جريمة الغش الدوائي الذي أصبح ظاهرة تستوجب بيان موقف الشريعة منها.

ث - بيان أن حماية المستهلك من الغش الدوائي مقصود شرعا لحماية الإنسان صحيا واقتصاديا واجتماعيا.

٢ - أسباب اختياري للموضوع :-

أ- رغبتني في إظهار تميز الفقه الإسلامي في معالجة مثل هذه الجرائم المتعلقة بصحة الإنسان وحياته.

ب- كون جريمة الغش الدوائي من الجرائم المستحدثة التي تحتاج لمزيد من الدراسة ، وليبيان الأحكام الفقهية المتعلقة بها.

ت- الرغبة في كتابة بحث علمي يتناول الموضوع من كافة زواياه، ويكون في متناول القراء

٣ - مشكلة البحث:-

تتلخص مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي :

ما موقف الفقه الإسلامي من جريمة الغش الدوائي ؟

وللإجابة على التساؤل السابق ينبغي الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

- أ- ما مفهوم الغش الدوائي ؟
- ب- ما الحكم الشرعي لجريمة الغش الدوائي ؟
- ت- هل عالجت الشريعة الإسلامية جريمة الغش الدوائي ؟ وكيف عالجتها ؟
- ث- هل يضمن الغاش نتيجة الأضرار الناجمة عن جريمة الغش الدوائي ؟
- ج- ما مدى ملائمة العقوبة المقررة لمرتكبي جريمة الغش الدوائي ؟
- ح- ما الجهة المنوط بها تنفيذ عقوبة الغش الدوائي ؟

٤ - الدراسات السابقة

لم أعتز - حسب علمي واطلاعي - على مؤلف شامل جامع لكل الجزئيات العلمية ، والمسائل الفقهية المتعلقة بجريمة الغش الدوائي ، ولكن توجد بعض الدراسات التي تعرضت لبعض جزئيات هذا الموضوع ومن أهمها ما يلي :

أ- الأحكام الفقهية للصيدلة رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٣٤ هـ -

ب- أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية : حسن بن أحمد بن حسن الفكي ط دار المنهاج

ت- صناعة الدواء والأحكام المتعلقة بها : د عبد الرحمن الراددي- بحث ضمن مؤتمر الفقه الإسلامي الثاني - قضايا طبية معاصرة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ ربيع الثاني ١٤٣١ هـ .

هذه الدراسات وغيرها وإن كانت تتضمن بعض الجزئيات محل الدراسة إلا أن دراستي أشمل وأعم من تلك الدراسات .

٥ - خطة البحث

تتكون خطة البحث من مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة :

المقدمة وتتضمن : أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره ، ومشكلته ، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه.

- التمهيد : في تعريف الدواء وبيان أهميته وضوابطه
ويشتمل على :
أولاً : تعريف الدواء لغة واصطلاحاً
ثانياً: أهمية الدواء .
ثالثاً: ضوابط الدواء في الفقه الاسلامي.
المبحث الأول: حقيقة الغش الدوائي.
وفيه أربعة مطالب
المطلب الأول: مفهوم الغش الدوائي والألفاظ ذات الصلة.
وفيه فرعان
الفرع الأول: تعريف الغش الدوائي لغة واصطلاحاً .
الفرع الثاني : الألفاظ ذات الصلة بالغش الدوائي .
المطلب الثاني : حكم الغش الدوائي في الفقه الإسلامي والحكمة من تحريمه.
وفيه فرعان
الفرع الأول: حكم الغش الدوائي في الفقه الإسلامي.
الفرع الثاني : الحكمة من تحريم الغش الدوائي
المطلب الثالث : أسباب الغش الدوائي
وفيه أربعة فروع
الفرع الأول: الأسباب المادية (التريح)
الفرع الثاني : الأسباب الخلقية (ضعف الوازع الديني)
الفرع الثالث: الأسباب الاجتماعية (عدم الرقابة من قبل الجهات المعنية)
الفرع الرابع: الأسباب الانتقامية(الإضرار بالناس)
المطلب الرابع : المفاسد المترتبة على جريمة الغش الدوائي
المبحث الثاني: صور جريمة الغش الدوائي وأركانها والتدابير الشرعية
الوقائية منها

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول : صور جريمة الغش الدوائي

وفيه خمسة فروع

الفرع الأول: الغش في مكونات الدواء.

الفرع الثاني : الغش بتغيير تاريخ صلاحية الدواء.

الفرع الثالث: الغش ببيع أدوية مُزيفة على اعتبار أنها أدوية أصلية أو

معتمدة

الفرع الرابع: : الغش ببيع أدوية غير صالحة للاستعمال لعدم مراعاتها

قواعد حفظ وتخزين الدواء

الفرع الخامس : الغش بعدم إعلان الآثار الجانبية للدواء.

المطلب الثاني: أركان جريمة الغش الدوائي في الفقه الإسلامي

وفيه ثلاثة فروع

الفرع الأول: الركن الشرعي

الفرع الثاني : الركن المادي

الفرع الثالث: الركن المعنوي

المطلب الثالث: التدابير الشرعية الوقائية من جريمة الغش الدوائي في الفقه

الإسلامي .

المبحث الثالث : ضمان الأضرار المترتبة على جريمة الغش الدوائي

وفيه مطلبان :

المطلب الأول :ضمان تلف النفس أو ما دونها بسبب الأضرار الناجمة عن

الغش الدوائي.

المطلب الثاني : ضمان تلف المال بسبب الأضرار الناجمة عن الغش الدوائي

المبحث الرابع : عقوبة جريمة الغش الدوائي في الفقه الإسلامي

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: العقوبات المعنوية والبدنية على جريمة الغش الدوائي

المطلب الثاني : العقوبات المالية على جريمة الغش الدوائي

٦ - منهج البحث

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي الاستنباطي ، وذلك باستقراء كتب الفقهاء القدامى والمعاصرين ، وجمع المسائل و النصوص الشرعية التي تدل أو تدخل تحت هذه الدراسة، واستنباط الأحكام الفقهية منها.



التمهيد

في تعريف الدواء وبيان أهميته وضوابطه

أولاً : تعريف الدواء لغة واصطلاحاً

١- **الدواء في اللغة** : بالفتح ما يتداوى به ، والجمع (أَدْوِيَّةٌ) و(دَاوَيْتُهُ مُدَاوَاةً) ، و الدَّوَاءُ بكسر الدال لغة فيه، وقيل :الدَّوَاءُ بالكسر إنما هو مصدر دَاوَاهُ مُدَاوَاةً وِدَوَاءً ، والدَّوَى مقصور : المرض ، وقد دَوِيَ من باب صدي أي مرض ، وأدواهُ غيره : أمرضه ، ودَاوَاهُ : عالجُه ، يقال: فلان يدوي ويداوي وتداوى بالشيء تعالج به (١).

٢- **الدواء في الاصطلاح** :

عرفه العلماء بما لا يخرج عن المعنى اللغوي.

فعرف بأنه: ما يتداوى به (٢).

و عرف بأنه : اسم لما استعمل لقصد إزالة المَرَضِ والألم، بِخِلَافِ الغَدَاءِ، فَإِنَّهُ اسمٌ لقصد تربية البدن وإبقائه (٣).

و عرف بأنه : ما يتعاطاه المرء لشفاء المرض بإذن الله تعالى(٤).

و عرف بأنه : أي مادة مباحة ، أو سبب شرعي ، يستخدم في تشخيص ، أو معالجة الأدوية ، التي تحل بالإنسان ، أو تخفيفها ، أو الوقاية منها (٥).

وبالنظر في التعريفات السابقة يتبين : أنهما تعريفات واسعة وشاملة لكل وسائل

(١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي الرفاعي ج ١ ص ٢٠٥ ط : المكتبة العلمية - بيروت، المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج ١ ص ٣٠٦ ط : دار الدعوة ، مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي ص ٢١٨ ط: مكتبة لبنان ناشرون - بيروت طبعة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

(٢) الدر المختار شرح تنوير الأبصار: محمد بن علي بن محمد الحصني المعروف بعلاء الدين الحصكفي الحنفي ص ١٤٧ ط دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٢ م
(٣) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية : أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي، أبو البقاء الحنفي ص ٤٥٠ ط : مؤسسة الرسالة - بيروت

(٤) معجم لغة الفقهاء : محمد رواس قلجعي ص ٢١١ ط: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

(٥) أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية : حسن بن أحمد بن حسن الفكي ص ٢٣ ط دار المنهاج- الرياض الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ

جريمة الغش الدوائي دراسة فقهية مقارنة

التداوي والمعالجة، حيث إنه يدخل في مفهوم الدواء : الأدوية الخسوسة طبيعية كانت كالحبة السوداء، أو مستحضرة من مواد كيميائية، وكذلك الأدوية المعنوية كالرقى بالدعاء والقرآن.

ولكن المراد بالدواء محل البحث هو : كل مستحضر طبي مصنوع من مواد كيميائية أو طبيعة غرض العلاج من مرض معين أو الوقاية منه أو تخفيف آلامه .

ثانيا : أهمية الدواء .

صون النفس البشرية والحفاظ عليها من أهم مقاصد التشريع الإسلامي ؛ ولذلك تضمن الإسلام كل ما يحفظ هذه النفس ويدفع عنها الأضرار ، ومن أهم ما يُدفع به الضرر عن النفس البشرية العلاج بالدواء الذي جعله الله سبباً للشفاء لكثير من الأمراض ؛ ولهذا يمكن القول بأن الدواء يرتبط ارتباطاً كبيراً بسلامة وصحة الإنسان، والتخفيف من معاناته، ومواجهة أخطر الأمراض ، ورفع مستوي الصحة العامة في المجتمع.

□ ويمكن حصر أهمية الدواء في حياة الناس في النقاط التالية :

١- الدواء وسيلة لحفظ الصحة من الأمراض بإذن الله ، أو دفعها بعد وقوعها، أو تخفيفها ، أو إيقاف تزايدها ، ومعرفة أسبابها ، وهذا مقصد شرعي كبير من مقاصد الشريعة الإسلامية ؛ لأن البدن هو الوعاء الحافظ والمقيم للضرورات الشرعية الأربع الأخرى - حفظ الدين ، حفظ العقل ، حفظ النسل ، حفظ المال - وما يتبعها من الحاجيات والتحسينيات ؛ فبقوته تقوى وبضعفه تضعف لامحالة ؛ فلا عقل بلا بدن ، ولا دين بلا عقل وبدن ، ولا تناسل ولا تنمية مال بلا بدن صحيح. وبهذا يظهر أهمية الدواء في حفظ ضرورات الشريعة ، وحاجياتها وتحسينياتها ؛ لأنه يعيد النفس إلى طبيعتها ، ويضفي عليها قوتها ، ويكسبها اعتدالها الذي فقدته ، وما كان هذا وظيفته صار شرفه من شرف حفظ النفس المؤمنة التي هي أعظم حرمة على وجه الأرض عند الله (١).

(١) مقاصد الدواء في الشريعة الإسلامية : د سليمان بن محمد النجران ج ١ ص ٢٩٠ بتصرف بحث في مؤتمر الغذاء والدواء في ضوء المستجدات من منظور الفقه الإسلامي الذي عقد في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة - الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ١٦-١٧ من جمادى الآخرة ١٤٣٥هـ الموافق ١٦-١٧/٤/٢٠١٤م

٢- أن الحصول على أمثل الأدوية وأنجعها فيه إنقاذ حياة النفوس، فيكون داخلا في قوله تعالى ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (١)(٢).

٣- الدواء أصبح حاجة من حاجات الأمة ، بل قد يكون ضرورة من ضرورياتها ، متى تيقن أو غلب على الظن أثر الدواء في رفع الداء أو تخفيفه ، وتوقفه عليه ، حتى يقارب أو يساوي الغذاء الضروري الذي به بقاء مهجة الإنسان .(٣).

قال إمام الحرمين الجويني - رحمه الله تعالى -:

" فالتداوي من الأغراض المقصودة كالتغذي، ولو قيل: الأغذية في معنى الأدوية، والمقصود من استعمالها ردُّ الطبيعة المائلة بسورة (٤) الجوع إلى الاعتدال، لكان سديداً " (٥).

٤- أن إعداد الدواء وإنتاجه يساهم في توفير أموال طائلة تذهب إلى خزائن الدول الأخرى ؛لأن الأدوية من أكثر ما ينفق فيها الغالي والنفيس .

٥- أن امتلاك الدواء يُمكن في النهوض باقتصاد الدول ،وتخليصها من التبعية لغيرها من الدول.

٦- أن وجود الدواء في يد الأمم الكافرة ربما يكون نوعا من السلاح بأيديهم، وذلك يمنع تصديره إلينا ، فيشقى كثير من الناس، وربما صدروا إلينا ما هو أقل فائدة ونفعا في علاج الأمراض الخطيرة فلا يحصل المقصود من تناوله.

(١) سورة المائدة من الآية ٣٢.

(٢) أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية ص ١٥١.

(٣) التداوي بالوسائل الطبية المعاصرة : محمد إبراهيم بن محمد الجاسر ج ١ ص ٢٢٣- بحث ضمن مؤتمر الفقه الإسلامي الثاني - قضايا طبية معاصرة - الذي عقد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ ربيع الثاني ١٤٣١ هـ ، مقاصد الدواء في الشريعة الإسلامية : د سليمان بن محمد النجران ج ١ ص ٢٩٠ -

(٤) سورة الجوع : (بالسين) شدته وحدته . المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ج ١ ص ٢٩٤ .

(٥) نهاية المطلب في دراية المذهب : عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين ج ١٥ ص ٣٥٥ ط: دار المنهاج الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م

ثالثاً: ضوابط الدواء في الفقه الإسلامي.

لما كان دفع الأمراض ومعالجتها يتوقف غالباً على الدواء ؛ لكونه من أسباب الشفاء كما سبق بيانه، وأن المسلم مطالب من قبل الشرع بمعالجة بدنه ، واستعمال أحسن الأدوية وأنفعها في رحلة البحث عن الشفاء ؛ لهذا وضع الفقهاء الضوابط الشرعية لضمان جودة المنتج الدوائي ونجاعته تحقيقاً للغرض الذي شرع من أجله ، وهي :

الضابط الأول : أن يكون الدواء مباحاً شرعاً.

الأصل في الدواء أن يكون مما أحله الله ، فلا يجوز صناعة دواء محرم ولا ترويجه ولا يبعه ولو سمي دواء ؛ لأن العبرة ليست في تسميته بل في طبيعته وتركيبه وآثاره ، وعلى هذا فإذا دخل في مكونات الدواء أو صناعته شيء محظور أو نجس فإنه لا يجوز للصيدلي يبعه لفساد طبيعته ، ولا يجوز للمريض استعماله ؛ لأن الشارع لم يأذن للإنسان في تناول المحرم أو استخدامه في حال السعة والاختيار (١) ، أي إذا لم توجد حاجة أو ضرورة لاستعمال الدواء المحظور أو النجس وهذا القول باتفاق الفقهاء (٢) .

(١) حال السعة والاختيار وهي المقصودة من هذا الضابط ؛ لأن هذا هو الأصل ، أما التداوي بالدواء المحرم أو النجس عند الضرورة أو الحاجة فهو من قبيل الاستثناء وليس المراد به في هذه الدراسة فلا داعي لبسط الحديث عنه.

(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: عثمان بن علي بن محجن البارع، فخر الدين الزيلعي الحنفي ج ٦ ص ٣٣ ط: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٣١٣ هـ ، تكملة البحر الرائق : محمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري ج ٨ ص ٢٢٧ ط دار الكتاب الإسلامي، درر الحكام شرح غرر الأحكام: محمد بن فرامرز بن علي الشهير بملا خسرو ج ١ ص ٣١٩ ط: دار إحياء الكتب العربية ، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني: أبو الحسن، علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي ج ١ ص ٤٢٢ ط: دار الفكر - بيروت طبعة: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل : أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالحطاب الرعيني ج ٢ ص ٣٢٨ ط دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، شرح زروق على متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي، المعروف بزروق ج ١ ص ٥٨٧ ط: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني ج ١٢ ص ١٦٢ ط: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، كفاية النبيه في شرح التنبية: أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، أبو العباس، نجم الدين، المعروف بابن الرفعة ج ٨ ص ٢٧٦ ط: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩ م ، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرزداوي ج ٦ ص ٦٩٤، ٦٩٥ ط: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة - جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، الفروع : محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين

واستدل الفقهاء على عدم جواز التداوي بالدواء المحرم أو النجس بالكتاب والسنة والمعقول

أولاً: الكتاب

قول الله تعالى: ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ﴾ (١)

وجه الدلالة:

دلت الآية على حرمة تناول الخبائث وهي المحرمات كالدّم ولحم الخنزير وسائر الخبائث (٢)، وإن كانت للتداوي؛ لأنها جاءت عامة فتشمل كل محرم كان للتداوي أو غيره .

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى :

" التداوي بالمحرمات النجسة محرم ؛ لأن الأدلة الدالة على التحريم عامة في حال التداوي وغير التداوي، فمن فرق بينهما، فقد فرق بين ما جمع الله بينه وخص العموم، وذلك غير جائز " (٣).

ثانياً: السنة:

١- ما روي عن أم سلمة - رضي الله عنها - أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ» (٤)

-
- (١) سورة الأعراف من الآية ١٥٧.
- (٢) البحر المديد : أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الإدريسي الشاذلي الفاسي أبو العباس ج٢ص ٥٥٥ ط : دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الثانية / ٢٠٠٢ م - ١٤٢٣ هـ
- (٣) مجموع الفتاوى: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني ج ٢١ ص ٥٦٢ بتصرف ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية طبعة: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م
- (٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ١٠ ص ٥ رقم ١٩٤٦٣ واللفظ له ط: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة طبعة ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤م، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ النِّجَاسَةِ وَتَطْهِيرِهَا ج ٤ ص ٢٣٣ رقم ١٣٩١ وقال عنه : حسان بن مخارق ترجمه البخاري وابن أبي حبان فلم يذكر في جرحه ولا تعديلاً وذكره المؤلف في الثقات وباقي رجاله رجال الشيخين، وذكره البخاري في الصحيح من قول ابن مسعود ج ٥ ص ٢١٢٩، وقال الألباني : ضعيف . صحيح وضعيف الجامع للشيخ الألباني ج ٣ ص ١٣٦

وجه الدلالة:

دل الحديث على أن الله لم يجعل الشفاء فيما حرمه ، فالنذاري باحرم محرم (١).
 ٢- ما روي عن أبي الدرداء - رضي الله عنه - أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالِدَوَاءَ وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً فَتَدَاوَوْا، وَلَا تَدَاوَوْا بِحَرَامٍ » (٢)

وجه الدلالة:

دل الحديث على أن الله خلق لكل داء دواء حراما كان أو حلالا فلا تداووا بالحرām أي : يحرم عليكم ذلك (٣).

ثالثا: العقول:

- ١- أن الله حرم على هذه الأمة ما حرم لحيثه، وتحريمه له حمية لهم، وصيانة عن تناوله، فلا يُناسبُ أن يُطلبَ به الشفاءُ من الأسقام والعِلل، فإنه وإن أثر في إزالتها، لكنه يُعقبُ سَقَمًا أعظمَ منه في القلب بقوة الحُبث الذي فيه، فيكون المداوى به قد سعى في إزالة سَقَمِ البدن بسَقَمِ القلب.
- ٢- أن تحريم الدواء احرّم يقتضى تجنّبه والبعد عنه بكلّ طريق، وفي اتخاذه دواء حصرًا على التّريغيب فيه وملاسته، وهذا ضدّ مقصود الشارع.
- ٣- أن الدواء احرّم يُكسبُ الطبيعة والروح صفة الحُبث؛ لأن الطبيعة تنفعل عن كيفية الدواء انفعالاً بيئياً، فإذا كانت كفيئته خبيثة، اكتسبت الطبيعة منه خُبثاً، فكيف إذا كان خبيثاً في ذاته، ولهذا حرّم الله سبحانه على عباده الأغذية

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير : محمد عبد الرؤوف المناوي ج ٩ ص ٧٣: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الاولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
 (٢) أخرجه أبو داود، كتاب الطب ، باب في الأدوية المكروهة ج ٤ ص ٦ رقم ٣٨٧٦ ، والبيهقي في السنن الكبرى ج ١٠ ص ٥ رقم ٢٠١٧٣، وقال الألباني : ضعيف . ضعيف سنن أبي داود ج ٨ ص ٣٧٤ ط : - ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، وقال ابن الملقن في تحفة المحتاج ج ٢ ص ٩ : رواه أبو داود بإسناد صحيح وهو من رواية إسماعيل بن عياش عن ثعلبة بن مسلم وهو شامي ذكره ابن حبان في ثقافته
 (٣) فيض القدير ج ٩ ص ٧٣

والأشربة والملابس الخبيثة، لما تُكسب النفس من هيئة الخبث وصفته (١).

٤- أن الدواء المحرم يؤثر على نفس الإنسان ويعوده بالتدريج على فعل الأمور الدنيئة وعدم التنفير من السيئات والردائل والفواحش والمنكرات .

قال الدهلوي - رحمه الله:-

" الأَطْعِمَةُ والأَشْرِبَةُ ... مِنْهَا أُمُورٌ تُولَدُ فِي النَّفْسِ هَيْئَاتٌ دُنِيَّةٌ تَوْجِبُ مَشَاهِدَةَ الشَّيَاطِينِ وَالتَّبَعِدَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَتَحَقِّقَ أَضْدَادَ الْأَخْلَاقِ الصَّالِحَةِ مِنْ حَيْثُ يَشْعُرُونَ وَمِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ، فَتَلْقَى النَّفْسُ اللاحِقَةَ بِالْمَلَأِ الْأَعْلَى النَّارَكَةَ لِلأَلْوَاتِ البِهيميةِ مِنْ حَظِيرَةِ الْقُدْسِ بِشَاعَةِ تِلْكَ الأُمُورِ كَمَا تَلْقَى الطَّيْبَةَ كَرَاهِيَّةَ المَرِّ والبَشَعِ، وَأَوْجِبُ لطفِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ بِالنَّاسِ أَنْ يَكْلِفَهُمْ بَرُؤُسَ تِلْكَ الأُمُورِ، وَالَّذِي هُوَ مَنْضَبُطٌ مِنْهَا وَأَثَرُهَا جَلِيٌّ غَيْرَ خَافٍ فِيهِمْ " (٢).

أما إذا وجدت الضرورة لاستعمال الدواء المحرم وعلم أن فيه شفاء كعدم وجود دواء من المباح يقوم مقام الدواء المحرم ، أو تعذر الحصول على الدواء المباح فإن الحرمة ترتفع بالضرورة على الراجح في هذه المسألة (٣)، قال الله تعالى : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ (٤) وقال تعالى : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٥)

قال العز بن عبد السلام رحمه الله تعالى :

" جَزَاؤُ التَّدَاوِي بِالتَّجَاسَاتِ إِذَا لَمْ يَجِدْ طَاهِرًا يَقُومُ مَقَامَهَا، لِأَنَّ مَصْلَحَةَ الْعَافِيَةِ وَالسَّلَامَةَ أَكْمَلُ مِنْ مَصْلَحَةِ اجْتِنَابِ التَّجَاسَةِ، وَلَا يَجُوزُ التَّدَاوِي بِالْخَمْرِ عَلَى الْأَصَحِّ إِلَّا

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية

ج ٤ ص ١٥٦ ط: مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة: السابعة والعشرون ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م

(٢) حجة الله البالغة: أحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين بن معظم بن منصور المعروف بـ

«الشاه ولي الله الدهلوي»

ج ٢ ص ٢٧٨ ط: دار الجيل، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م

(٣) حاشية رد المحتار ج ٤ ص ١٥، المجموع ج ٩ ص ٥٠، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٨٨، المحلى

ج ٧ ص ٤٢٦.

(٤) سورة الأتعام من الآية ١١٩.

(٥) سورة البقرة من الآية ١٧٣.

إِذَا عَلِمَ أَنَّ الشِّفَاءَ يَحْصُلُ بِهَا، وَلَمْ يَجِدْ دَوَاءً غَيْرَهَا " (١).

الضابط الثاني : أن يكون الدواء نافعا ومفيدا للمريض

يقصد بالدواء النافع والمفيد للمريض هو: الذي يشتمل على خواص ومواصفات وعناصر تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في فاعليته، وأن تكون هذه الخواص والمواصفات والعناصر مأمونة الاستعمال، وذلك بأن تفوق فوائده المرجوة المخاطر المحيطة به .

فالدواء الذي يرى أهل التخصص نفعه وموافقته للمرض الذي صنع الدواء من أجله، يجوز العلاج به حتى وإن كان للدواء بعض الآثار الجانبية أو المضاعفات الضارة؛ لأنه لا يخلو دواء مهما كان نفعه منها، حتى وإن ادعت الشركات المنتجة للدواء أنه مأمون المخاطر والعواقب .

أما إن كان الدواء غير نافع ويسبب ضررا أكبر من نفعه للإنسان، ولا يمكن دفع هذا الضرر بدواء آخر، فإن هذا الدواء يحرم استعماله؛ لأن في استخدامه إضرارا بالنفس وإلقاء بها إلى التهلكة، والإنسان مأمور بحفظ بدنه وتجنبيه كل ما يؤذيه ويُلحق به الضرر، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (٢)، وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (٣) وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» (٤).

وبناء عليه فإن أي دواء يترتب عليه حصول الضرر للمريض يقينا أو ظنا فلا يجوز تسويقه أو بيعه للمريض؛ لأن فيه إضرارا بالغير والإضرار بالغير محرم، ولا يجوز

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام: أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي ج ١ ص ٩٥ ط: مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة طبعة ١٤١٤ هـ - ١٩٩١ م

(٢) سورة البقرة من الآية ١٩٥.

(٣) سورة النساء من الآية ٢٩.

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى - كتاب الصلح - باب « لا ضرر ولا ضرار » ج ٦ ص ٦٩ - ٧٠ عن أبي سعيد الخدري، والحاكم في المستدرک ج ٢ ص ٥٧، ٥٨ وقال صحيح الإسناد على شرط مسلم، وابن ماجة في سننه - كتاب الأحكام الباب ١٧ من بنى في حقه ما يضر جاره ج ٢ ص ٧٨٤ رقم ٢٣٤٠ عن عبادة بن الصامت، وسند رجاله ثقات إلا أنه منقطع، لأن إسحق بن يحيى لم يدرك عبادة بن الصامت - مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة ج ٢ ص ٢٢٢ ط: دار الكتب الإسلامية. قال ابن الصلاح هذا الحديث أسنده الدارقطني من وجوه ومجموعها يقوى الحديث ويحسنه، وقد تقبله أهل العلم واحتجوا به. جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي ص ٢٦٦ ط: دار البيان العربي.

للمريض أيضا استخدامه ؛ لأنه مأمور بحفظ نفسه، فلا يجوز له أن يتعمد تعريض بدنه أو جزء منه للخطر أو الضرر ؛ لأنه خلاف مقصود الشرع .

قال الغزالي - رحمه الله تعالى :

"ومقصود الشرع من الخلق خمسة وهو أن يحفظ عليهم دينهم ، ونفسهم ، وعقلهم ، ونسلهم ، وما لهم فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة ، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة " (١).

الضابط الثالث : أن يكون الدواء سليما وخاليا من العيوب

يشترط لصحة بيع الدواء وتسويقه ، أن يكون الدواء سليما وخاليا من العيوب سواء كانت العيوب في المكونات في مرحلة التصنيع أو في المراحل التي تلي ذلك ؛ لأن بيع الأدوية الفاسدة والمعيبة يدخل ضمن البيوع المحرمة والممنوعة ؛ لاشتمالها على الغش الذي يسبب الإضرار بالناس .

ودليل ذلك ما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللا فقال « ما هذا يا صاحب الطعام ». قال أصابته السماء يا رسول الله . قال « أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس من غش فليس مني » (٢).

وجه الدلالة :

فالنبي - صلى الله عليه وسلم - بين أن من غش ليس على سيرته ومذهبه ، وأن من غش أخاه وترك مناصحته فإنه قد ترك اتباعه والتمسك بسنته (٣).

قال ابن عبد البر - رحمه الله تعالى - :

" وَهَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ فِي النَّهْيِ عَنِ الْغِشِّ وَأَصْلٌ فِيمَنْ دُلَّسَ عَلَيْهِ بِعَيْبٍ أَوْ

(١) المستصفي في علم الأصول : أبو حامد الغزالي ص ١٧٤ ط : دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ

(٢) أخرجه مسلم ، كتاب الإيمان ، باب قول النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - « مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا » ج ١ ص ٦٩ حديث رقم ٢٩٥ .

(٣) معالم السنن ، وهو شرح سنن أبي داود : أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي ج ٢ ص ١١٨ ط : المطبعة العلمية - حلب ، الطبعة : الأولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م .

وَجَدَ عَيْبًا بِمَا ابْتِغَاهُ أَنَّهُ بِالْخِيَارِ فِي الْإِسْتِمْسَاكِ أَوْ الرَّدِّ" (١) .

الضابط الرابع: أن تثبت صلاحية الدواء للاستخدام البشري

لا يسمح باستخدام الدواء إلا بعد الموافقة بتسويقه وتداوله من الهيئات المختصة بهذا الشأن، ومن أشهرها على الإطلاق منظمة الصحة والغذاء الأمريكية (FDA) .

وللحصول على الموافقة من الجهات المختصة يجب أن يمر الدواء بعدة مراحل من التجارب والاختيارات ، يَثْبُت من خلالها أن الدواء آمن وفعال ، وأن فوائده تتعدى مضاره ، وتعد هذه مسئولية مصانع الأدوية ، وليست مسئولية الهيئة التي توافق على تسويقه (٢) .

ولما كانت نتائج التجارب الدوائية مظنونة غير مؤكدة النفع أو السلامة، وربما تكاد تكون معدومة الفائدة؛ كان لابد من إجراء هذه التجارب على مصدر آخر غير الإنسان ، حتى يمكن الوقوف على مؤشرات هذه التجارب ، ومدى ما تؤدي إليه من نفع، أو ضرر دون المساس بسلامة حياة الانسان أو جسده ، ومن هنا فإن إجراء هذه التجارب ، لابد أن تكون أولاً على الحيوانات ، فإذا ما لاحت مؤشرات مرضية لهذه التجارب، كان إجراؤها على الإنسان ما يبرره ؛لأنه لا يمكن إعطاء الإنسان دواء دون معرفة مقدار نفعه وضرره ، وهذا لا يعلم إلا عن طريق التجربة السابقة ، كما أنه يحرم إعطاء دواء لا يعلم حاله أو مقدار ما فيه من نفع أو ضرر لما ينطوي عليه من مخاطر(٣) .

وعلى هذا فإذا تم التحقق من جدوى الدواء وفعاليتها عن طريق تجربته على الحيوانات التي تشبه الإنسان في صفاتها البيولوجية والحيوية ، فلا مانع شرعا من تجربته على الإنسان ، إذا كان ذلك الأمر ليس فيه ضرر على صحته ، ولا يشكل خطرا على حياته ؛ لأن النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أمر بالتداوي فقال : «إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن

عاصم النمري القرطبي

ج ١٨ ص ٢٠٥ ط : وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب طبعة: ١٣٨٧ هـ

(٢) صناعة الدواء والأحكام المتعلقة بها : د عبد الرحمن الراددي ج ٢ ص ١٢٠٢ بتصريف - بحث

ضمن مؤتمر الفقه الإسلامي الثاني - قضايا طبية معاصرة - الذي عقد في جامعة الإمام محمد

بن سعود الإسلامية - الرياض - خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ ربيع الثاني ١٤٣١هـ .

(٣) حكم إجراء التجارب الطبية على جسم الإنسان في الشريعة والنظام السعودي : عبد المجيد بن علي

ثائب العمري ص ٣٧ -رسالة ماجستير مقدمة للجامعة الإسلامية ١٤٢٩ هـ / ١٤٣٠ هـ .

وَالدَّوَاءَ وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً فَتَدَاوَوْا، وَلَا تَدَاوَوْا بِحَرَامٍ» (١) ، ولن يتم التأكد من فاعلية الدواء على الإنسان ومعرفة جدواه ، إلا عن طريق تجربته .

وفي هذه الحالة إذا مر الدواء بالتجارب المطلوبة لضمان وسلامة الدواء من قبل الشركة المصنعة للدواء، وسُجّل الدواء ضمن الأدوية الصالحة للاستخدام البشري ، فلا تقع مسؤولية الضمان على الصيدلي الموزع للدواء ، إذا أدى استخدام الدواء إلى سوء حالة المريض أو الضرر بل تقع المسؤولية على الشركة المصنعة للدواء ، بشرط أن يكون المستخدم للدواء قد اطلع على النشرة المكتوبة مع الدواء عادة ، وإلا كان المريض متحملاً للمسئولية وتسمى المسئولية هنا : المسئولية التصيرية .

الضابط الخامس : أن يكون تصنيع الدواء من قبل المختص

صناعة الأدوية تحتاج إلى معرفة بخواص الأدوية ، وتفاعلاتها ، وآثارها ، وتحتاج إلى دقة في التعامل مع مكوناتها ، كما تحتاج إلى متابعة الطرق المستجدة في التصنيع للتقليل من المخاطر المحتملة ، لذا يجب أن تتم صناعة الدواء تحت إشراف المختصين ، ويجرم على غير المختص أن يستقل بتصنيع الدواء وهذا من باب (سد الذرائع) ؛ لأنه ربما قد يصنع أدوية قاتلة ولو على المدى البعيد، وربما قد يصنع دواءً يكون ضرره أكثر من نفعه ، ويضعه بين يدي المستهلك الجاهل، ويكون متسبباً في الضرر على الناس (٢) .

وينبغي على ما سبق أنه لا يجوز شرعاً أن تُقدّم شركات الدواء على إنتاج دواء لا تتقنه ولا تخصص فيه؛ لأنه سترتب ذلك على المريض حتماً بالسلب ، فلا يكون للدواء فائدة ، أو فاعلية في معالجة المرض الذي أُنتج الدواء من أجله ، ويكون نوعاً من العش والتزوير ، وأكلاً لأموال الناس بالباطل ، والله تعالى يقول: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ (٣) ، ويقول سبحانه وتعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ (٤)

(١) سبق تخريجه.

(٢) الأحكام الفقهية للصيدلة : هناء بنت ناصر بن عبد الرحمن الأحيدب ص ١٨٧، ١٨٦ بتصرف

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٣٤ هـ

(٣) سورة البقرة من الآية ١٨٨.

(٤) سورة النساء من الآية ٢٩.

المبحث الأول: حقيقة الغش الدوائي

وفيه أربعة مطالب

المطلب الأول: مفهوم الغش الدوائي والألفاظ ذات الصلة.

المطلب الثاني: حكم الغش الدوائي في الفقه الإسلامي والحكمة من تحريمه.

المطلب الثالث: أسباب الغش الدوائي

المطلب الرابع: المفاصد المترتبة على الغش الدوائي

المطلب الأول

مفهوم الغش الدوائي والألفاظ ذات الصلة

وفيه فرعان

الفرع الأول: مفهوم الغش الدوائي .

الفرع الثاني : الألفاظ ذات الصلة بالغش الدوائي

الفرع الأول

مفهوم الغش الدوائي

الغش الدوائي يشتمل على كلمة الغش ، وكلمة الدوائي وقد سبق بيانها، ولهذا سوف أعرف الغش في اللغة والاصطلاح ، ثم أعرف الغش الدوائي

أولاً: تعريف الغش في اللغة والاصطلاح

١- الغش في اللغة:

الغِشُّ بالكسر: نقيض التُّصْح ، يقال: غَشَّه غِشًّا : لم ينصحه وزَّين له غير المصلحة، ومن هذا الغِشُّ في البياعات(١).

والغِشُّ بالفتح: الغِلُّ ، تقول : غَشَّ صدره يَعِشُ غِشًّا: أي : غَلَّ (٢).

ومن معانيه : العجلة ، تقول : لقيته غِشاشاً بالكسر، أي على عَجَلَةٍ (٣).

ويمكن القول بأن مدلول الغِشِّ في اللغة يشمل : إظهار غير الصحيح ومجانبة الأمانة في الأداء، ومنه الغِشُّ في النصح، والغش بمعنى الخلط والشوب،، ولا بأس بالاتساع في هذا المدلول، بحيث يستوعب ما تحمله الاستعمالات العصرية (٤).

(١) لسان العرب - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ج ٦ ص ٣٢٣ ط: دار صادر بيروت، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي ج ٢ ص ٤٤٧ ط : المكتبة العلمية - بيروت .

(٢) لسان العرب ج ٦ ص ٣٢٣ .

(٣) كتاب العين : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ج ٤ ص ٣٤٠ ط : دار ومكتبة الهلال - القاهرة

(٤) قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج ١٩ ص ٤

٢- الغش في الاصطلاح:

عرف الفقهاء الغش بعدة تعريفات أذكر منها ما يلي:

عرفه الحنفية: أَنْ يَشْتَمِلَ الْمَبِيعُ عَلَى وَصْفٍ نَقَصٍ لَوْ عَلِمَ بِهِ الْمُشْتَرِي امْتَنَعَ عَنْ شِرَائِهِ (١).

وعرفه المالكية: أَنْ يَكْتُمَ مِنْ أَمْرِ سَلَعَتِهِ مَا يَكْرَهُهُ الْمُشْتَرِي أَوْ مَا يَقْلِلُ رَغْبَتَهُ فِيهَا (٢).

وعرفه الشافعية: أَنْ يَكُونَ فِي الْمَبِيعِ وَصْفٌ لَوْ اطَّلَعَ عَلَيْهِ الْمُشْتَرِي لَمْ يَرْعَبْ فِيهِ بِذَلِكَ الثَّمَنِ (٣).

وعرفه الحنابلة: أَنْ يُظْهِرَ الْبَائِعُ الْحُسْنَ لِلْمُشْتَرِي وَيُخْفِي الَّذِي دُونَهُ، أَوْ يُخْفِي عِيبًا فِي الْمَبِيعِ وَيَكْتُمُهُ عَنِ الْمُشْتَرِي، أَوْ يَقْعَلُ فَعْلًا فِي الْمَبِيعِ فِيحَسِّنُهُ فِي عَيْنِ الْمُشْتَرِي (٤).

وهذه التعاريف وغيرها وإن اختلفت في ألفاظها ، إلا أنها متقاربة في معانيها، إلا أنه يمكن القول بأن تعريف المالكية هو الأقرب لهذه الدراسة ؛ لأنه يسمح بالإحاطة بكل صور الغش التي لا تكاد تحصر، فكل إخفاء للحقيقة يمكن أن يكون غشاً ، ولو لم يختلف الثمن لأجله بل تختلف فيه الرغبات (٥).

ثانياً : تعريف الغش الدوائي

من خلال ما سبق ذكره من تعريف كل من الغش ، والدواء ، يمكن تعريف الغش الدوائي بأنه:

- (١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق: زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم المصري الحنفي ج ٦ ص ٣٨ ط دار الكتاب الإسلامي الطبعة: الثانية
- (٢) القوانين الفقهية: أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزري الكلبي الغرناطي ص ١٧٤ بدون ناشر ولا تاريخ.
- (٣) تحفة المحتاج في شرح المنهاج : أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي ج ١ ص ٣٠٧: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد: طبعة: ١٣٥٧ هـ - ١٩٨٣ م
- (٤) الدرر السنية في الكتب النجدية- جمع : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي ج ٦ ص ٦٠، الطبعة السادسة ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م
- (٥) بحوث مقارنة في الشريعة الإسلامية عن البيوع الضارة: د رمضان حافظ السيوطي ص ٣٣ ط : دار السلام- القاهرة - الطبعة الثانية ٢٠٠٦ م

إخفاء حقيقة الدواء عن مستخدمه في كل أمر يكرهه أو يقلل رغبته فيه ، مما يسبب ضررا له .

فكل فعل يترتب عليه إخفاء للحقيقة في ذات الدواء عن مستخدمه، في كل أمر يكرهه أو يقلل رغبته فيه يعد من قبيل الغش الدوائي ، سواء كان هذا الإخفاء في المواد الداخلة في تصنيع ونتاج الدواء، أو متطلبات الجهات المعنية بقبول تسويق الدواء وتداوله، أو استعمال وسائل الخداع والكذب في ترويج الدواء والدعاية له والإعلان عنه والبيع له ، أو القيام بعمليات التلاعب بتاريخ انتهاء الصلاحية، أو تقليد المنتجات الدوائية الأصلية ، مما ينتج عنه ضررا جسديا أو نفسيا للمريض قد يصل الى وفاته.



الفرع الثاني

الألفاظ ذات الصلة بالغش الدوائي

أولاً: التدليس وعلاقته بالغش الدوائي

١- تعريف التدليس لغة واصطلاحاً :

أ- التدليس لغة :

مشتق من الدَّلس - بتحريك اللام - : الظُّلمة. وَقُلَانٌ لَأُيَدِّسُ وَلَا يُوَالِسُ أَي لَأُخَادِعُ وَلَا يُعَدِّرُ والمُدَالَسَةُ: المُخَادَعَةُ. وَقُلَانٌ لَأُيَدِّسُ وَلَا يُجَادِعُكَ وَلَا يُخْفِي عَلَيْكَ الشَّيْءَ فَكَأَنَّهُ يَأْتِيكَ بِهِ فِي الظَّامِ. وَدَلَّسَ فِي البَيْعِ وَفِي كُلِّ شَيْءٍ إِذَا لَمْ يُبَيِّنْ عَيْبَهُ، وَالتَّدْلِيسُ فِي البَيْعِ: كِتْمَانُ عَيْبِ السَّلْعَةِ عَنِ المُشْتَرِي (١).

ب- التدليس اصطلاحاً:

عرف التدليس بأنه: كِتْمَانُ عَيْبِ السَّلْعَةِ عَنِ المُشْتَرِي وَقَتَ العَقْدِ مَعَ ذِكْرِهِ

(٢).

وعرف بأنه: إِبْدَاءُ البَائِعِ مَا يُوهِمُ كَمَالاً فِي مَبِيعِهِ كَاذِبًا أَوْ كَتْمُ عَيْبِهِ (٣).

كما عرف بأنه : كتمان العيب في السلعة عن المشتري، أو ما يزيد به الثمن وإن

لم يكن عيباً (٤).

وعلى هذا فإن التدليس في اصطلاح الفقهاء لا يخرج عن المعنى اللغوي ، وهو

إخفاء العيب بأي طريقة من الطرق حتى يتوهم المشتري عدم وجوده فيقدم على المبيع، أو إظهار المبيع على غير الحقيقة.

□

(١) لسان العرب ج ٦ ص ٨٦ .

(٢) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني: أحمد بن غانم بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين

النفرأوي الأزهرى المالكي ج ٢ ص ٨٠ ط: دار الفكر بيروت طبعة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

(٣) شرح حدود ابن عرفة: محمد بن قاسم الأنصاري، أبو عبد الله، الرصاع التونسي المالكي ص ٢٧١ ط: المكتبة العلمية الطبعة: الأولى، ١٣٥٠هـ

(٤) ، حاشية الخلوئي على منتهى الإرادات: محمد بن أحمد بن علي البهوتي الخلوئي تحقيق: الدكتور

سامي بن محمد بن عبد الله الصقير والدكتور محمد بن عبد الله بن صالح اللحيان ج ٢ ص ٦٢١

ط: دار النوادر، سوريا الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١

٢- العلاقة بين الغش الدوائي والتدليس

من المعنى السابق لكل من الغش والتدليس يتبين : أن الغش يتفق مع التدليس باعتبار أن كلا منهما ينطوي على خداع وسوء القصد لدى فاعله، ومع ذلك يختلفان من حيث

أ- إن التدليس يكون الخداع فيه قبل انعقاد العقد أو عند تنفيذه ، وأما الغش فقد يقع الخداع فيه بعد تكوين العقد أو خارج دائرة التعاقد (١).

ب- إن الغش يشمل كل طرق الاحتيال والخداع والتضليل ، بخلاف التدليس فإنه يقتصر على كتمان الحقيقة ، فالغش أعم من التدليس فكل تدليس غش وليس العكس.

ثانياً : التغيرير وعلاقته بالغش الدوائي

١- تعريف التغيرير لغة واصطلاحاً :

أ- التغيرير لغة :

التغيرير : مصدر من الفعل غَرَّرَ وهو حَمَلُ النَّفْسِ عَلَى الْغَرَرِ . وَقَدْ غَرَّرَ بِنَفْسِهِ (تَغْرِيراً) وَ (تَغْرِيراً) بِكَسْرِ الْعَيْنِ . وَ (غَرَّةً) يَغْرِهُ بِالضَّمِّ (غُرُوراً) خَدَعَهُ، يُقَالُ: مَا غَرَّكَ بِفُلَانٍ؟ أَي كَيْفَ اجْتَرَأْتَ عَلَيْهِ؟. (٢).

(الغَرَر) الخطر والتعريض للهلكة وَيَبِعُ الْغَرَّرَ يَبِعُ مَا يَجْهَلُ الْمُتَبَاعِنَ أَوْ مَا لَا يُوْتَقُ بتسلمه كبيع السمك في الماء أو الطير في الهواء وحبل غرر غير موثوق به (٣).

ومما تقدم يتضح لنا أن التغيرير في اللغة معناه : الخداع والجهل بالأمر.

ب - التغيرير اصطلاحاً :

عرف التغيرير عند الفقهاء بعدة تعريفات منها :

(١) مبادئ الفقه الاسلامي: د يوسف قاسم ص ٣٠٤ ط : دار النهضة المصرية القاهرة.

(٢) مختار الصحاح ص ٦٨١ .

(٣) المعجم الوسيط ج ٢ ص ٦٤٨ .

عرف بأنه : تَوْصِيفُ الْمِيعِ لِلْمُشْتَرِي بِغَيْرِ صِفَتِهِ الْحَقِيقِيَّةِ (١).

وعرف بأنه : أَنْ يَفْعَلَ الْبَائِعُ فِعْلًا فِي الْمِيعِ يُظَنُّ بِهِ كَمَا لَا وَليْسَ كَذَلِكَ (٢).

والواضح أن التعريفين لم يتضمن كل واحد منهما على حدة ، نوعي التغيرير (القولي - الفعلي) فالتعريف الأول اقتصر على التغيرير القولي ، والتعريف الثاني اقتصر على التغيرير الفعلي؛ ولهذا فقد عرف أحد المعاصرين التغيرير بتعريف جامع فقال: الإغراء بوسيلة قولية أو فعلية كاذبة ؛ لترغيب أحد المتعاقدين في العقد وحمله عليه (٣).

٢ - العلاقة بين الغش الدوائي والتغيرير

بالنظر في التعريفات السابقة لكل من الغش والتغيرير يتبين ما يلي :

١- أن التغيرير أو الغش يقعان عن طريق وسائل خداعية أو احتيالية قولية أو فعلية أو غيرهما ، يستعملها البائع لإضفاء صفات مفقودة في المعقود عليه لدفع المشتري على التعاقد.

٢- أن التغيرير أو الغش قد يكون بإخفاء عيب في المعقود عليه ، وقد يكون بخلاف ذلك.

ثالثا: الغبن وعلاقته بالغش الدوائي

١- تعريف الغبن لغة واصطلاحاً :

أ- الغبن لغة:

الغَبْنُ بالتسكين في البيع، والغَبْنُ بالتحريك في الرأي. يقال غَبَنْتُه بالبيع بالفتح، أي خدعته، وقد غَبِنَ فهو مَغْبُونٌ. وَغَبِنَ رَأْيُهُ بِالْكَسْرِ إِذَا نَقَصَهُ فَهُوَ غَبِينٌ، أي ضعيف الرأي، وفيه غَبَانَةٌ. وَالغَبِيَّةُ مِنَ الْغَبْنِ، كَالشَّتِيْمَةُ مِنَ الشَّتْمِ (٤).

(١) مجلة الأحكام العدلية: لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية ص ٣٤ ط: نور

محمد، كارخانه تجارت كنب، آرام باغ، كراتشي

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي ج ٣ ص ١١٥ ط: دار الفكر

(٣) المدخل الفقهي العام : مصطفى أحمد الزرقا ج ١ ص ٤٦٣ ط دار القلم - دمشق ، الطبعة الأولى

١٩٩٨م / ١٤١٨هـ

(٤) الصحاح في اللغة: إسماعيل بن حماد الجوهري ج ٨ ص ٢٩ ط: دار العلم للملايين - لبنان

الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ج ٢ ص

٤٤٢ .

وعلى هذا فالغبين في اللغة يطلق على: الخديعة والنقص

ب - الغبن اصطلاحاً :

عرف بأنه : بيع السلعة بأكثر مما جرت العادة أن الناس لا يتغابون بمثله أو اشتراها كذلك (١).

وعرف بأنه : أن يباع الشيء بأقل مما يساويه وقت البيع (٢).

كما سبق يتبين أن الغبن في الاصطلاح هو: النقص في قيمة أحد البديلين عن القيمة الأصلية، سواء كان من البائع كأن يبيع السلعة بأكثر مما جرت به العادة لبيعها ، أو المشتري كأن يشتري السلعة بأقل مما جرت به العادة لشرائها.

٢ - العلاقة بين الغش الدوائي والغبن.

بالنظر في تعريف الفقهاء للغش والغبن يتضح : أن الغش أشمل وأعم من الغبن ؛ لأن الغبن يقع في القيمة بخلاف الغش فيكون في القيمة وغيرها .

رابعا: الخيانة وعلاقتها بالغش الدوائي

١- تعريف الخيانة لغة واصطلاحاً :

أ - الخيانة لغة: مصدر (خَانَ) (خَوَّنًا) و (خِيَانَةً) و (مَخَانَةً) يتعدى بنفسه و (خَانَ) العهد وفيه فهو (خَائِنٌ) و (خَائِنَةٌ) مبالغة و (خَائِنَةٌ) الأعين قيل هي كسر الطرف بالإشارة الخفية وقيل هي النظرة الثانية عن تعمد وفرقوا بين الخائن والسارق والغاصب بأن (الخَائِن) هو: الذي خان ما جعل عليه أميناً والسَّارِقُ: مَنْ أَخَذَ خُفِيَةً مِنْ مَوْضِعٍ كَانَ مَمْنُوعًا مِنْ الْوُصُولِ إِلَيْهِ ، وَرَبَّمَا قِيلَ: كُلُّ سَارِقٍ خَائِنٌ دُونَ عَكْسِ وَالْغَاصِبُ مِنْ أَخَذَ جِهَارًا مُعْتَمِدًا عَلَى قُوَّتِهِ (٣).

(١) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعِينِي المالكِي ج ٤ ص ٤٦٨، ٤٦٩، ط: دار الفكر الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢

(٢) البهجة في شرح التحفة: أبو الحسن علي بن عبد السلام التسولي ج ٢ ص ١٥٦ ط: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م الطبعة: الأولى

(٣) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ج ١ ص ١٨٤، كتاب الأفعال: أبو القاسم علي بن جعفر السعدي ج ١ ص ٣٢٧ - عالم الكتب - بيروت الطبعة الأولى، ١٩٨٣م

ب - الخيانة اصطلاحاً :

عرفها الفقهاء بعدة تعريفات منها :

بأنها : أَخَذَ مَا لَا يَحِلُّ لَهُ أَخَذَهُ (١).

وبأنها : الاستبداد بما يؤتمن الإنسان عليه من الأموال والأعراض والحرم (٢) .

وبأنها : الغدر وإخفاء الشيء (٣) .

و يمكن تعريف الخيانة بصفة عامة بناءً على ما سبق :

بأنها : مخالفة ونقض كل ما يؤتمن عليه المرء من حقوق ، والتزامات ،

وواجبات سواء كانت لله أم للبشر .

٢- العلاقة بين الغش الدوائي والخيانة .

من المعنى السابق لكل من الغش والخيانة يتبين : أن الغش يتفق مع الخيانة باعتبار أن كلا منهما ينطوي على تدليس وغدر وإخفاء الحقيقة ، ومع ذلك يختلفان من حيث إن الغش تدليس يرجع إلى ذات المبيع مما يقتضي خروجه عما يظنه المشتري ، والخيانة ترجع إلى العقد فهي أعم ؛ لأنها تدليس في ذات المبيع أو صفته أو أمر خارج عنه كأن يذكر له ثمنًا كاذبًا (٤).

(١) الأم للشافعي ج ٤ ص ٢٨٤- طبعة دار المعرفة .
(٢) تهذيب الأخلاق : أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ ص ٣١ طبعة المدينة المنورة .
(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٧ ص ٣٩٥ ط: دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية - الطبعة : ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٣ م .
(٤) حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين : أبو بكر عثمان بن محمد شطا الدميطي الشافعي ج ٣ ص ٦ ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، حاشية البجيرمي على شرح المنهج: سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي المصري الشافعي ج ٢ ص ١٦٦ ط: مطبعة الحلبي طبعة: ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م.

المطلب الثاني

حكم الغش الدوائي في الفقه الإسلامي والحكمة من تحريمه

الفرع الأول: حكم الغش الدوائي في الفقه الإسلامي.

لا خلاف بين المسلمين في أن الغش والتدليس في البيع حرام ومنهي عنه بجميع أشكاله وصوره (١)، بل عد من كبائر الذنوب (٢)؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم من فاعله، والبراءة من فاعله تقتضي أن يكون كبيرة، فمن علامات الكبيرة أن يتبرأ النبي صلى الله عليه وسلم من فاعل هذا العمل. (٣).

قال ابن حجر الهيتمي - رحمه الله تعالى - عند شرحه لحديث «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ

مِنَّا» (٤): .

"عَدُّ هَذَا كَبِيرَةً هُوَ ظَاهِرٌ بَعْضُ مَا فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ نَفْيِ الْإِسْلَامِ عَنْهُ مَعَ كَوْنِهِ لَمْ يَزَلْ فِي مَقْتِ اللَّهِ أَوْ كَوْنِ الْمَلَائِكَةِ تَلْعَنُهُ، ثُمَّ رَأَيْتَ بَعْضَهُمْ صَرَحَ بِأَنَّهُ كَبِيرَةٌ لَكِنَّ الَّذِي فِي الرَّوْضَةِ كَمَا مَرَّ أَنَّهُ صَغِيرَةٌ، وَفِيهِ نَظْرٌ لِمَا ذَكَرَ مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ فِيهِ" (٥).

ولقد توافرت الأدلة الشرعية من القرآن والسنة والإجماع على حرمة الغش

وعدم مشروعيته .



- (١) سبل السلام: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني الصنعاني ج ٢ ص ٣٩ ط: دار الحديث، نيل الأوطار ج ٤ ص ٨٩، عون المعبود شرح سنن أبي داود: أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ج ١٤ ص ٢٦١ ط: دار الكتب العلمية بيروت. لبنان الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ. ١٩٩٥ م، شرح مختصر خليل للخرشي: محمد بن عبد الله الخرخشي المالكي أبو عبد الله ج ٥ ص ٥٥ ط: دار الفكر للطباعة - بيروت
- (٢) الزواجر عن اقتراف الكبائر: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، الدين شيخ الإسلام، أبو العباس ج ١ ص ٣٩٦ ط: دار الفكر للطباعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، الكبائر: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ص ٧٢ ط: دار الندوة الجديدة - بيروت
- (٣) فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام: محمد بن صالح العثيمين ج ٣ ص ٦٠٥ ط: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م
- (٤) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب قول النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - « مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا » ج ١ ص ٦٩ حديث رقم ٢٩٤ عن أبي هريرة رضي الله عنه.
- (٥) الزواجر عن اقتراف الكبائر ج ١ ص ٤٠٠

أولاً : الكتاب :

قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ﴾ (١) .

وجه الدلالة :

فهي الله - تبارك وتعالى - في الآية الكريمة ، المؤمنين أن يأكل بعضهم مال بعض بغير حق، فيدخل في هذا : القمار والخداع والغصب ووجد الحقوق ، وما لا تطيب به نفس مالكة ، فمن أخذ مال غيره لا على وجه إذن الشرع فقد أكله بالباطل (٢)، ومن الأكل بالباطل الغش في المعاملات ، ومنها الغش الدوائي ، وسائر أنواع الحيل غير المشروعة في إبرام العقود ؛ لما يترتب عليها من مفساد وأضرار تلحق بالناس .

ثانياً : السنة :

١ - ما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ « مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا وَمَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا » (٣) .

وجه الدلالة :

الحديث دليل على تحريم الغش وهو مجمع على تحريمه شرعا مذموم فاعله عقلا (٤) ومعنى : « وَمَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا » أي ليس على مثل هدينا وطريقتنا ؛ لأن الغش لا يخرج الغاش من الإيمان، فهو معدود في جملة المؤمنين إلا أنه ليس على هديهم وسيلهم، لمخالفته إياهم في التزام ما يلزمه في شريعة الإسلام من النصح لأخيه المسلم . (٥) .

(١) سورة البقرة من الآية ١٨٨ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن: القرطبي ج ٢ ص ٣٣٨

(٣) سبق تخريجه .

(٤) سبل السلام ج ٢ ص ٣٩

(٥) المقدمات الممهدة المؤلف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ج ٢ ص ١٠٠ ط : دار

الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

٢ - ما رواه أبو هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ : « مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُصْرَاءً (١) فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ لَا سَمْرَاءَ (٢) » (٣).

وجه الدلالة:

فهذا الحديث أصل في النهي عن الغش ، وأصل فيمن دلس عليه بعبء أو وجد عيبا بما ابتاعه أنه بالخيار في الاستمسك أو الرد (٤).

ثالثا: الإجماع:

أجمعت الأمة على تحريم الغش في البيع سواء كان بكتمان العيوب التي في السلعة، أو بإظهار السلعة على خلاف حقيقتها ، وقد ذكر هذا الإجماع كثير من الفقهاء منهم الشوكاني والصنعاني وشمس الحق العظيم آبادي والخرشي وغيرهم (٥)

قال ابن جزى -رحمه الله تعالى -:

"الْعُيُوبُ ، وَكَتْمَانُهَا غَشٌّ مُحْرَمٌ بِإِجْمَاعٍ" (٦)

وقال السبكي رحمه الله تعالى:

" مَنْ مَلَكَ عَيْنًا وَعَلِمَ بِهَا عَيْبًا لَمْ يَجْزُ أَنْ يَبِيعَهَا حَتَّى يُبَيِّنَ عَيْبَهَا وَهَذَا الْحُكْمُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ لِلنُّصُوصِ الْمُتَقَدِّمَةِ لِأَخْلَافٍ فِيهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ" (٧).

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن الغش الدوائي محرم ؛ لأنه داخل في مفهوم

(١) مصراة: من التصرية وهو حبس اللبن في ضروع الإبل والغنم تغريرا للمشتري . حاشية السندي

على سنن ابن ماجه: محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي ج ٢ ص ٢٩
ط: دار الجيل - بيروت

(٢) يعني : الجنطة

(٣) أخرجه مسلم ، كتاب البيوع ، باب حُكْمُ بَيْعِ الْمُصْرَاءِ. ج ٥ ص ٦ حديث رقم ٣٩١٠.

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ج ١٨ ص ٢٠٥ ، سبل السلام ج ٢ ص ٣٨

(٥) نيل الأوطار ج ٤ ص ٨٩ ، سبل السلام ج ٢ ص ٣٩ ، عون المعبود شرح سنن أبي داود ج ١٤

١٤ ص ٢٦١ ، شرح مختصر خليل للخرشي ج ٥ ص ٥٥

(٦) القوانين الفقهية ص ١٧٥

(٧) تكملة المجموع : أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي ج ١٢ ص ١١٥ مطبوع مع المجموع .

جريمة الغش الدوائي دراسة فقهية مقارنة

الغش في البيع ، سواء كان الغش في الدواء عن طريق كتمان العيوب التي تكون في الدواء وعدم الاخبار بما كعدم صلاحية الدواء للاستهلاك الأدمي لكونه قد انتهى تاريخ صلاحيته أو يترتب على استعماله آثار جانبية خطيرة، أو عدم حفظه بشكل جيد ، أو عن طريق إظهار الدواء بصورة حسنة غير حقيقة كالإخبار بأن الدواء لعلاج أمراض وهمية بغية الربح المادي ، فكل هذا يعد غشا محرما ؛ وذلك لمنافاته لقواعد الأخلاق والدين .

قال الغزالي - رحمه الله تعالى - :

" وَأَلْغِشْ حَرَامًا فِي الْبُيُوعِ وَالصَّنَائِعِ جَمِيعًا ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَهَاوَنَ الصَّانِعُ بِعَمَلِهِ عَلَى وَجْهِ لَوْ عَامَلَهُ بِهِ غَيْرُهُ لَمَا ارْتَضَاهُ لِنَفْسِهِ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يُحْسِنَ الصَّنْعَةَ وَيُحْكِمَهَا ثُمَّ يُبَيِّنَ عَيْبَهَا إِنْ كَانَ فِيهَا عَيْبٌ فَبِذَلِكَ يَتَخَلَّصَ " (١).

الفرع الثاني : الحكمة من تحريم الغش الدوائي في الفقه الإسلامي

حرم الإسلام الغش بوجه عام والدوائي بوجه خاص بكافة صورته وأنواعه ؛ لأن فيه مخادعة وكذبا على الناس وتدليسا عليهم وتغيريرا بهم واستغلالا لهم ، وكل هذا ينافي الأخلاق والآداب العامة والقيم الإنسانية، فإذا دخل الغش والتدليس في الدواء ، فإن ذلك يؤدي حتما إلى الإخلال بمبدأ الثقة بين الأفراد في التعامل، وضياع الحقوق ، وغياب الصدق والأمانة ، وترك النصيحة ، وعدم حب الخير للغير، هذا فضلا عن الضرر الذي يلحق متعاطي الدواء المغشوش والذي يؤدي إلى وفاته.

قال الإمام الغزالي - رحمه الله تعالى - :

" قال بعضهم : من باع أخاه شيئا بدرهم وليس يصلح له لو اشتراه لنفسه إلا بخمسة دوانق فإنه قد ترك النصح المأمور به في المعاملة ولم يجب لأخيه ما يجب لنفسه ؛ فالبايع عليه أن يظهر جميع غيوب المبيع خفيها وجليها ولا يكتُم منها شيئا فذلك واجبٌ ، فإن أخفاه كان ظالما غاشا والغش حراما وكان تاركا للنصح في المعاملة والنصح واجبٌ ومهما أظهر أحسن وجهي التوب وأخفى الثاني كان غاشا " (٢) .

(١) إحياء علوم الدين: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ج ٢ ص ٧٧ ط: دار المعرفة - بيروت

(٢) إحياء علوم الدين ج ٢ ص ٧٥ بتصرف يسير.

كما أن الغش الدوائي يؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل ، فمن غش الدواء في أي صورة من صوره أو شكل من أشكاله ، والمشتري لا يعلم بذلك ، وليس راضيا عنه ، فقد كذب على الناس وخدعهم وأكل أموالهم بالباطل .

قال ابن حجر الهيتمي - رحمه الله تعالى - :

" فَذَلِكَ أَعْيَبِي مَا حُكِيَ مِنْ صُورِ ذَلِكَ الْغَشِّ الَّتِي يَفْعَلُهَا التُّجَّارُ وَالْعَطَّارُونَ وَالْبُرَّازُونَ وَالصَّوَّاعُونَ وَالصَّيَّارِفَةُ وَالْحَيَّاكُونَ، وَسَائِرُ أَرْبَابِ الْبُضَائِعِ وَالْمَتَّاجِرِ وَالْحَرِيفِ وَالصَّنَائِعِ كُلُّهُ حَرَامٌ شَدِيدُ التَّحْرِيمِ مُوجِبٌ لِصَاحِبِهِ أَنَّهُ فَاسِقٌ غَشَّاشٌ خَائِنٌ يَأْكُلُ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ، وَيُخَادِعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَا يُخَادِعُ إِلَّا نَفْسَهُ؛ لِأَنَّ عِقَابَ ذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا عَلَيْهِ " (١)

وقال النووي - رحمه الله تعالى - :

" وَأَمَّا كِتْمَانُ الْعَيْبِ فَفِيهِ ضَرَرٌ بَيْنٌ وَأَخَذَ الْمَالِ الَّذِي بَدَّلَهُ الْمُشْتَرِي ثَمَنًا عَلَى ظَنِّ السَّلَامَةِ " (٢)

كما أن الغش في الدواء يسبب العداوة والبغضاء بين أفراد المجتمع ؛ لِأَنَّ الْمَالَ شَقِيقُ الرُّوحِ مَحْبُوبُ النَّفْسِ فِي حَقِّ الْعَامَّةِ وَالْمُفَارَقَةُ عَنِ الْمَحْبُوبِ بِالِاخْتِيَارِ أَمْرٌ شَاقٌّ (٣)، فكيف بمن أخذ ماله منه عن طرق الغش حيلة ومخادعة ، وفي شيء يتصل بحياته وصحته وهو الدواء ؟!

(١) الزواجر عن اقتراف الكبائر ج ١ ص ٤٠٠

(٢) المجموع ج ١٢ ص ١١٧

(٣) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي

ج ١ ص ٢٠٢ ط : دار الكتاب الإسلامي

المطلب الثالث

أسباب الغش الدوائي

وفيه أربعة فروع :

الفرع الأول: الأسباب الخلقية (ضعف الوازع الديني) .

الفرع الثاني: الأسباب المادية .

الفرع الثالث: الأسباب الاجتماعية .

الفرع الرابع: الأسباب الانتقامية (الإضرار بالناس)

الفرع الأول

الأسباب الخلقية (ضعف الوازع الديني)

قوة الوازع الديني من أهم الأسباب التي تقي الإنسان من الانحراف واقتصراف المعاصي ، والوقوع في أحوال الجريمة ؛ لأن الدين يُؤلِّد مراقبة ذاتية عند الفرد، ويُكَوِّن عنده وازعاً يبعده عن السلوك المنحرف .

فالشخص الذي عُرس في أعماقه مراقبة الله - عز وجل - يملك استجابة وجدانية ، وملكة فطرية لكل مكرمة وفضيلة ، فيتجه إلى حميد الصفات والأفعال ؛ لأن الوازع الديني تأصل في نفسه وترسخت فيه المراقبة حتى بات كل ذلك حائلاً بينه وبين التصرفات المرذولة ، فالسلوك القويم الذي حمله على صنع الحسن وترك القبيح، نتج عن الوازع الديني الذي يُلزم بذلك (١) .

أما إذا ضُفِّع الوازع الديني أو قل في جانب الفرد ، فإنه يتعرض للانحراف ويتجه نحو الجرائم والمخالفات ؛ إذ لا دين يردعه ، ولا مراقب يلاحقه .

وعلى هذا فإن وجود الوازع الديني لدي منتج الدواء أو من يبيعه أو يروجه ،

(١) جرائم الأحداث في الشريعة الإسلامية - المشكلة والعلاج - محمد ربيع صباهي ص ١٠٧ - ١٠٨ .
بتصرف ط: دار النوادر سوريا الطبعة الأولى ٢٠٠٨ م .

يمثل لديه سداً منيعاً لأبواب التحيّل على الشارع، وحسماً لمادة الفساد والضرر، وتقويماً لسلوكه ومقصده، كما أنه يحمله على موافقه قصد الشارع في تكاليفه وأحكامه (١).

وبناء على ما سبق نقول: إن جريمة الغش الدوائي تكون ناتجة في الغالب عن ضعف الوازع الديني أو فقده لدى الشخص الغاش للدواء، فالبعد عن دين الله وشرعه، وفقد القدرة على مقاومة الميل إلى الانحراف والفساد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب جريمة الغش الدوائي، إذ لا يمكن لإنسان سوي أو عاقل أو صاحب خلق ودين أن تقبل نفسه أو ضميره أن يقوم بهذه الجريمة النكراء، ويعش في الدواء ويعرض صحة الناس وحياتهم للخطر من أجل مكاسب زائفة وأموال زائلة.

لذا فالواجب على المسلم أن يجاهد نفسه على زيادة إيمانه ليتحصن به من الوقوع في المنكرات، وليعصمه من كل انحراف، وليقيه من أي ميل إلى الأذى والفساد.

الفرع الثاني

الأسباب المادية

غالباً ما تكون النظرة لدى المنتجين والموزعين والبائعين للدواء مادية بحتة، فالمنتج أو الموزع أو البائع للدواء يريد أن يحصل على أكبر قدر من الربح حتى ولو كان بطريقة غير مشروعة؛ ولهذا يلجأ كل واحد منهم إلى مسألة الغش في الدواء؛ رغبة منهم في الكسب السريع دون النظر إلى شرعية المكاسب.

كما أن المبالغة في رفع أسعار الأدوية الأصلية في معظم البلدان وخاصة المستوردة للدواء، تجعل المستهلك للدواء يتجه نحو الأدوية المقلدة والمغشوشة؛ لأن الأدوية المقلدة أو المغشوشة رخيصة الثمن وفي متناول يده مقارنة بالأدوية الأصلية، ولهذا يقبل على شرائها؛ لأنها أقل ثمناً دون النظر للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك، أو مطابقتها للمواصفات المعتمدة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الغش والتدليس في المنتج الدوائي.

□

(١) الوازع وأثره في مقاصد الشرعية: سلغريوفا برلنت ماجوميدوفينا ص ١٣١ بتصرف رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا - الجامعة الأردنية ٢٠٠٦م

الفرع الثالث

الأسباب الاجتماعية

تلعب الأسباب الاجتماعية دورا كبيرا في انتشار جريمة الغش الدوائي ، أذكر من أهمها ما يلي

- ١- ضعف الرقابة على المنتج الدوائي في جميع مراحل (الانتاج - الدعاية - التوزيع - البيع) ، الأمر الذي أسهم ويسهم في استمرار هذه الجريمة .
- ٢- ضعف العقوبة المطبقة بحق منتجي ومروجي وموزعي وبائعي الأدوية المقلدة والمغشوشة .
- ٣- غياب التنسيق بين الجهات المعنية بمكافحة الغش الدوائي وحماية المستهلكين .
- ٤- عدم وعي المستهلك للدواء بخطورة الأدوية المغشوشة والمقلدة ، والأضرار الناجمة عن استخدامها .
- ٥- عدم وجود برامج توعوية تظهر طرق وأشكال وأنواع الغش الدوائي ، والأضرار المترتبة عليه .
- ٦- استفادة صناع الأدوية من التقنيات الحديثة المستخدمة في إنتاج الأدوية المقلدة والمغشوشة ، التي يصعب تمييزها من المختصين فضلا عن غيرهم (١) .

الفرع الرابع

الأسباب الانتقامية (الإضرار بالناس)

الغالب في جريمة غش الدواء أن تتوفر فيها شروط العلم بوقوع الضرر والإصرار على الإيذاء بغية جنى الأموال الطائلة ؛ بل قد يكون السبب الرئيس من التعامل في الأدوية المزيفة ، هو مجرد إلحاق الأذى والضرر بالناس عن طريق حرمان المريض من العلاج أو إصابته بأمراض خطيرة نتيجة استعماله للأدوية المغشوشة والتي ربما تؤدي إلى وفاته أو إصابته بعاهات مستديمة، إلى جانب استنزاف الموارد المالية للبلد

(١) الغش التجاري أسبابه وآثاره وطرق مكافحته في الشريعة والنظام: حضيض بن سافر بن سعد الصاعدي ص ٤٣ بتصرف ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير مقدم إلى كلية الشريعة - قسم الأنظمة - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٣١هـ / ١٤٣٢هـ .

المستهدف من الغش.

ويمكن تصور مسألة تزييف الدواء وغشه لأسباب انتقامية أي بقصد الإضرار بالناس في حالة قيام عداوة بين الدول ، وذلك عن طريق الاستعانة بعصابات إجرامية خارج البلاد وداخلها لتنفيذ هذه الجريمة النكراء، في مقابل الحصول على أموال كثيرة سهلة وسريعة .

المطلب الرابع

المفاسد المترتبة على جريمة الغش الدوائي

يمثل الغش الدوائي تهديدا خطيرا لحياة الناس وصحتهم ، كما أنه يضر بمعاملاتهم، ويُضَيِّع حقوقهم ، أيا كانت الطريقة أو الوسيلة التي يرتكب بها هذا الغش.

ويعتبر المستهلك للدواء من أكثر الأفراد تضررا في المجتمع ؛ نظرا لكونه هو الذي يشتري الدواء المغشوش ويستعمله ، ولذا تنصب عليه الآثار السلبية مباشرة ، فغش الدواء قد يفقده فاعليته ، وبالتالي يصبح الدواء عديم الفائدة في شفاء المريض ، أو تخفيف آلامه، فيكون المستهلك قد دفع مالا بدون فائدة ؛ وربما يؤدي الدواء المغشوش إلى مضاعفات خطيرة قد تسبب للمريض إصابات مرضية جديدة كالحساسية والتقرحات، أو عاهات مستديمة كالشلل والعمى ، أو تودي بحياته.

وقد ذكر مشاركون في مؤتمر الإمارات الدولي الثاني لمكافحة التزييف في المنتجات الطبية، أنه : وفقاً لتقارير صدرت من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ، يموت أكثر من ١٢ مليون شخص في جميع أنحاء العالم سنوياً بسبب الأدوية المغشوشة، التي تعتبر تجارة مربحة للغاية، ما يجعلها أكثر جاذبية للشبكات الإجرامية (١).

ولا تقف خطورة الغش الدوائي وضرره عند المستهلكين له فحسب، بل يتعداهم إلى كل من لم تفسد ذمته من المنتجين والموزعين والبائعين للدواء، فهؤلاء لا حول لهم بلقاء منافسة غير مشروعة، وهم بين أمرين: إما ان يتجنبوا الغش ويلزموا جادة الصواب بالحفاظ على الأمانة في المعاملات الدوائية ، فيتعرضوا بذلك للخسارة من المنافسة غير المشروعة ، وإما أن تنهافت نفوسهم ، وتفسد ضمائرهم ، وتغلب عليهم شهوة الربح ، فيسايروا الغشاشين ويجاروا الآخرين ، حتى لا يستأثروا بروج المنتج الدوائي وسهولة

(١) مؤتمر الإمارات الدولي الثاني حول مكافحة التزييف في المنتجات الطبية الذي عقد في مدينة دبي - الإثنين - الأول من أيار/ مايو ٢٠١٧م

جريمة الغش الدوائي دراسة فقهية مقارنة

بيعه وكثرة ربحه ، وفي كلا الحالتين تضمحل التزاهة وتفسد الثقة في سوق الدواء (١). كما لا يقتصر خطر الغش الدوائي على الأضرار الصحية فقط ؛ بل يمتد إلى الأضرار الاقتصادية التي تقدر خسائرها بمليارات الدولارات في العالم جراء الإتجار في الأدوية المغشوشة ؛ حيث تصل تكلفة تجارة الأدوية المغشوشة عالميا إلى ٧٥ مليار دولار سنويا، وتقدر منظمة الصحة العالمية انتشار الأدوية المغشوشة بما يتراوح بين أقل من ١% في الدول المتقدمة وإلى أكثر من ٣٠% في بعض البلدان النامية، كما شكل التطور والتوسع في مجال التجارة الإلكترونية تحدياً إضافياً في الحرب الدوائية المغشوشة، حيث تقدر منظمة الصحة العالمية مبيعات الأدوية المغشوشة عبر الإنترنت ب ٥٠.٥% (٢) فهذه الأدوية المغشوشة تؤثر بدورها سلبا على اقتصاد الدول التي يكون فيها الغش على النحو التالي :

- أولا : بسبب البطالة التي تنتج عن غلق الشركات التي تصنع المنتج الدوائي الأصلي ، وتسريح موظفيها بسبب وجود من يقلد منتجاتها.
- وثانيا : بدخول الأدوية المغشوشة بطريقة غير مشروعة ، مما يؤدي إلى عدم تحصيل رسوم جمركية.
- وثالثاً : بإحجام الشركات التي تحمل العلامات التجارية الأصلية المسجلة من الاستثمار في الدول التي ينتشر فيها الغش الدوائي.
- ورابعا : بفقد الثقة في دواء الدول التي يكثر فيها الغش الدوائي (٣) .

(١) صيانة عقد البيع من الاستغلال في الفقه الإسلامي : دسعد الدين صالح دداش ص١٦ بتصرف ، بحث مقدم في ندوة (حماية المستهلك في الشريعة والقانون) والتي نظمتها كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ٦-٧ ديسمبر ١٩٩٨م ، الأهمية الاقتصادية لتشريعات حماية المستهلك : دعبالله عبدالعزيز الصعدي ص١٤ بتصرف بحث مقدم في ندوة (حماية المستهلك في الشريعة والقانون) والتي نظمتها كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ٦-٧ ديسمبر ١٩٩٨م ، حماية المستهلك من الغش التجاري : مولاي زكرياء ص ١٦ بتصرف رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق - جامعة الجزائر ٢٠١٥ م ٢٠١٦م

(٢) الأدوية المغشوشة تدمر الصحة : د صالح بن صالح ، مقال في جريدة الرياض السعودية عدد الأحد ٢٦ صفر ١٤٣٥هـ / ٣٠ ديسمبر ٢٠١٣م العدد ١٦٦٢٤

(٣) الغش التجاري أسبابه وآثاره وطرق مكافحته في الشريعة والنظام ص ٤٧ بتصرف وتلخيص

المبحث الثاني

صور جريمة الغش الدوائي وأركانها والتدابير الشرعية الوقائية منها

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول : صور جريمة الغش الدوائي

المطلب الثاني : أركان جريمة الغش الدوائي في الفقه الإسلامي

المطلب الثالث: التدابير الشرعية الوقائية من جريمة الغش الدوائي في الفقه

الإسلامي .

المطلب الأول

صور جريمة الغش الدوائي وموقف الفقه الإسلامي منها

الغش في الدواء يأخذ أشكالاً متعددة وصوراً مختلفة :

فقد يكون الغش في الدواء عن طريق بيع أدوية قد انتهى تاريخ صلاحيتها .

أو يكون الغش في الدواء لعدم صلاحيته لكونه لم يعبأ أو يحفظ بشكل جيد .

أو جرى عليه حالات الخداع والتضليل والغش التجاري لتسويقه.

أو جرى عليه الغش في مكوناته الفيزيائية .

وقد أشارت منظمة الصحة العالمية إلى بعض تلك الصور بقولها :

" الأدوية التي تدخل في تصنيعها - عمداً - مكونات غير فعالة أو خاطئة أو ضارة، وتكون عادة مصنعة ومعبأة يصوره توشي بأنها "أدوية حقيقية"، وهي ليست كذلك ؛ ففيها تركيز للمادة الفعالة يختلف عن الأدوية الحقيقية مما يجعلها تفشل في إحداث العلاج المطلوب، وقد تدخل في تركيبها مادة أو مواد ضارة بالصحة أو سامة، وقد تكون ملوثة بما هو مضر بالصحة، أو قد تكتب عليها إرشادات خاطئة للمريض قد تؤدي للإضرار به و جعل حالته الصحية أسوأ مما كانت عليه من قبل، وقد تكون معبأة بطريقة خاطئة " (١).

ومن خلال تتبع صور جريمة الغش يمكن حصرها وذلك في الفروع التالية :

الفرع الأول: الغش في مكونات الدواء.

الفرع الثاني : الغش بتغيير تاريخ صلاحية الدواء.

الفرع الثالث: الغش ببيع أدوية مُزيفة على اعتبار أنها أدوية أصلية أو معتمدة

الفرع الرابع: الغش ببيع أدوية غير صالحة للاستعمال لعدم مراعاتها قواعد حفظ وتخزين الدواء

الفرع الخامس : الغش بعدم إعلان الآثار الجانبية للدواء.

(١) ينظر : world health organization <http://www.who.int./medicines/services>

الفرع الأول

الغش في مكونات الدواء

مما يؤسف له انتشار الغش في مكونات الدواء بصورة كبيرة وعلى نطاق واسع ، وذلك عن طريق إضافة بعض المواد أو العناصر أو خلطها في المكونات الأساسية أو الأصلية التي تدخل في تحضير الأدوية ، أو نزع بعض المواد أو العناصر من المكونات الأساسية أو استبدال بعض المواد أو العناصر بغيرها ، وذلك بهدف الاستفادة من فارق السعر بين المواد الرديئة والجيدة ، أو بهدف إخفاء رداءة المادة المضافة إليه ، فيظهر بدرجة أعلى و أفضل مما هو عليه في الواقع ، أو يكون الهدف من ذلك الإضرار بالمستهلكين .

ويمكن القول بأن الغش في مكونات الدواء يكون بأحد الوسائل التالية

١- إدخال عناصر مغايرة للتكوين الطبيعي له ، أو خلط العقار بمادة أخرى

مختلفة أو من نفس طبيعته، ولكن من صنف أقل جودة وأقل ثمنا.

٢- انتزاع أو سلب أو انقاص عنصر من عناصر العقار.

٣- تعديل شكل العقار أو مظهره ليماثل عقارا آخر مغاير في حقيقته (١).

ولاشك أن التغيير والعبث بالمنتج الدوائي الذي يفقده قيمته المادية أو المعنوية ، سواء كان ذلك بالإضافة والإنقاص أو بغير ذلك في ذات الدواء أو أحد عناصره أو صفاته أو شكله يعد تدليسا وغشا محرما في الفقه الإسلامي لا يجوز فعله ؛ لأن كل إخفاء له أهميته في التصرف يقتضي بيانه يعتبر كتمان غشا مفسدا للإرادة لما فيه من إلحاق الضرر الذي قد يؤثر على صحة الإنسان أو عضو من أعضائه وربما حياته عملا بقول النبي - صلى الله عليه وسلم - «المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ بَاعَ مِنْ أَخِيهِ بَيْعًا فِيهِ عَيْبٌ إِلَّا بَيَّنَّهُ لَهُ» (٢).

(١) المسؤولية الجنائية عن الاتجار غير المشروع بالأدوية في النظام السعودي مقارنا بالقانون الإماراتي : هدى خالد إبراهيم آل إبراهيم ص ١٢٠ رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العدالة الجنائية - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض ١٤٣٧ هـ / ٢٠١٦ م.

(٢) أخرجه ابن ماجه، كتاب التجارات ، باب من باع عيبا فليبينه. ج ٢ ص ٧٥٤ حديث رقم ٢٢٤٦ واللفظ له، والحاكم في المستدرک ج ٢ ص ٢٥٧ رقم ٢١٥٢، وقال : صحيح على شرط الشيخين و لم يخزجاه . ووافقه الذهبي ، وتعقبه السبكي في تكملة المجموع ج ١٢ ص ١١٠، فقال: " فأما حكمه بصحته، فصحيح ؛ لأن رواته كلهم ثقافت من رجال الصحيح ، ولا يظهر فيه علة مانعة ، وأما قوله: إنه على شرط الشيخين ففيه نظر ؛ لأن في رواته يحيى بن أيوب وهو الغافقي وشيخ شيبخه عبد الرحمن بن شماسة وكلاهما لم يرو عنه البخاري وإنما هما من أفراد مسلم " ، والطبراني في الكبير ج ١٧ ص ٣١٧ حديث رقم ١٤٥٦٤، والبيهقي في السنن الكبرى ج ٥ ص ٣٢٠ حديث رقم ١١٠٤٨. وقال الألباني : صحيح . إرواء الغليل ج ٥ ص ١٧٦ رقم ١٣٢١

ولكن يشترط لتحقيق صورة الغش عن طريق الإضافة أو التزاع أو غير ذلك في مكونات الدواء ، أن يترتب على هذه الإضافة أو التزاع تغيير واضح وملمس في الدواء من حيث صفته ، أو جودته ، أو نوعه ، أو خواصه ، أو عناصره الرئيسية التي تكون محل اعتبار في الدواء ، أما إذا كانت الإضافة أو التزاع أو الاستبدال في الدواء بقدر يسير أو نسبة معينة بقصد تحسينه أو حفظه ، فلا تعتبر غشا ولا وسيلة للغش طالما أنهما في الحدود المسموح بها دون تجاوز أو مغالاة ، ويمكن إدراكها أو معرفتها عن طريق البيانات المتعلقة بالدواء والمدونة معه (١).

الفرع الثاني

الغش بتغيير تاريخ صلاحية الدواء

عملية تقيد المنتج بتاريخ صدور وانتهاء من الحاسن التي يجب الالتزام بها ؛ لأنها توافق مقصود الشريعة في رفع الضرر عن الناس ؛ حيث إن عملية التقيد بالتاريخ يمكن الجهات المختصة في الدولة من كشف البضائع التي انتهت صلاحيتها ، وبالتالي تقوم بمصادرتها وإتلافها وهذا ما يحدث في مسألة الأدوية ، لكن المشكلة أن الأدوية قد تبقى عند الصيدلي أو مندوب شركة الأدوية مدة ولا يتم بيعها حتى يقرب تاريخ انتهاء صلاحيتها ، فيغير التاريخ حتى يتمكن من بيعها ، بدعوى أن بعض الأدوية لا تفسد بانتهاء المدة المدونة عليها ، ولا يضعف مفعولها ، وأن بقاء التاريخ الأصلي على الدواء يمنع من الاستفادة منه ، حيث لا يطمئن الناس لشراء الدواء الذي مضى تاريخ انتهاء الصلاحية أو قارب على ذلك ، وقد يستعمله بعض المرضى ويبقى معه وهم المرض لظنه بعدم فاعلية هذا الدواء .

وحجة دعوى عدم فساد الأدوية بانتهاء المدة المدونة عليها ، أو عدم ضعف مفعولها غير مقبولة شرعا ولا عرفا ؛ لأن تغيير تاريخ صلاحية الدواء سواء ترتب على استعماله ضرر أو لا ، فيه من الغش والتدليس والتغريب والكذب على المستهلك بتغيير تاريخ الصلاحية ، فضلا عن أن المشتري في الغالب لا يقدم على شراء الدواء إذا علم أنه قد مضى تاريخ انتهاء صلاحيته أو قارب على ذلك ، فكأنه اشترى الدواء وهو غير راغب فيه .

(١) جريمة الغش - أحكامها وصورها وآثارها المدمرة : أبو أنس محمد بن موسى آل نصر ص ٥٦ ، ٥٧ ، بتصرف وتلخيص ط مكتبة الفرقان - دبي - الإمارات طبعة ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .

والذي يظهر لي - والله أعلم - أن تغيير تاريخ صلاحية الدواء في جميع الأحوال سواء أكان ذلك قبل انتهاء مدته أم بعد انتهائها ، وسواء كان الدواء قد ضعف مفعوله أم لا غير جائز شرعا ؛ لأن الواجب على البائع أن يبين التاريخ الحقيقي لصلاحية الدواء ككتيبين سائر الصفات المؤثرة في المبيع ، فلا يدخل المشتري على البيع وقد لَبَسَ عليه البائع وأخفى عنه بعض الصفات ، كما أن في تغيير تاريخ صلاحية الدواء ضياع لمال المريض بلا فائدة ؛ لأنه ربما تأخر الشفاء له أو زاد مرضه نتيجة ضعف مفعول الدواء أو فساده (١).

قال الإمام الغزالي - رحمه الله تعالى - :

" وصفه للسَّلعة إن كان بما ليس فيها فهو كَذِبٌ فَإِنْ قَبَلَ الْمُشْتَرِي ذَلِكَ فَهُوَ تَلَبُّسٌ وظلم مع كونه كذباً وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ فَهُوَ كَذِبٌ وَإِسْقَاطُ مُرُوءَةٍ " (٢) .

الفرع الثالث

الغش ببيع أدوية مزيفة على اعتبار أنها أدوية أصلية أو معتمدة

تقليد الأدوية الأصلية أو المعتمدة غالبا ما يكون عن طريق جهات غير رسمية تقوم بتهرب الأدوية المزيفة والمقلدة ، أو تصنيعها بغير ترخيص ، وتحفظ بما عن طريق مخازن الأدوية التي تنعدم الرقابة عليها ، وتُسَوَّقُها عن طريق المندوبين الذين يحضرون إلى شركات توزيع الدواء أو الصيدليات، أو عن طريق شبكة الأنترنت وتضع لها عنوانا وهميا لكي لا تصل إليها الجهات الرقابية ، وفي بعض الأحيان يتم ترخيص الأدوية المزيفة والمقلدة في بعض الدول التي لا تملك هيئات متطورة للرقابة على جودة الأدوية .

ومما لاشك فيه أن تقليد الأدوية الأصلية أو المعتمدة وتزييفها يعد نوعا من أنواع التدليس والغش في البيع ؛ لأنه يقوم على أعمال وأكاذيب من شأنها إظهار الدواء على غير حقيقته ، وإلباسه مظهرا يخالف ما هو عليه في الحقيقة والواقع ، إضافة إلى أنه اعتداء على حق التصنيع أو براءة الاختراع ، والذي بُدلت من أجله الجهود الجبارة والأموال الطائلة من قِبَل الشركة المكشوفة للدواء والتي لها حق الاحتفاظ بحق التصنيع ، والذي

(١) الأحكام الفقهية للصيدلة : هناء بنت ناصر بن عبدالرحمن الأحيب - ص ٤٤٢ ، ٤٤٣ بتصرف

وتلخيص

(٢) إحياء علوم الدين ج ٢ ص ٧٥.

جريمة الغش الدوائي دراسة فقهية مقارنة

بموجب هذا الحق لا يحق لأي جهة مهما كانت إعادة صناعة الدواء أو تقليده إلا بموافقة الشركة صاحبة الحق في تصنيع الدواء ، وقد جاء قرار مجمع الفقه الإسلامي في مؤتمره الخامس والذي عقد في الكويت من ١-٦ ديسمبر ١٩٨٨م، رقم : ٤٣ (٥/٥) مؤيدا لذلك ، وهو كالتالي:

أولاً: الاسم التجاري، والعنوان التجاري، والعلامة التجارية، والتأليف والاختراع أو الابتكار، هي حقوق خاصة لأصحابها، أصبح لها في العرف المعاصر قيمة مالية معتبرة لتمول الناس لها. وهذه الحقوق يعتد بها شرعاً، فلا يجوز الاعتداء عليها.

ثانياً: يجوز التصرف في الاسم التجاري أو العنوان التجاري أو العلامة التجارية ونقل أي منها بعوض مالي، إذا انتفى الغرر والتدليس والغش، باعتبار أن ذلك أصبح حقاً مالياً.

ثالثاً: حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصنونة شرعاً، ولأصحابها حق التصرف فيها، ولا يجوز الاعتداء عليها (١).

وعلى هذا فإنه يحرم على الصيدلي أو من يقوم مقامه بيع الأدوية المقلدة أو المزيفة ، سواء علم بعدم فاعلية الدواء المقلد أو ضعف فاعليته ، أو لم يعلم ؛ لأنه إن علم البائع أن الدواء المقلد أو المزيف عديم الفاعلية أو ضعيفها فقد غش ودلس على المشتري متعمداً ذلك ، وإن لم يعلم أن الدواء المقلد عديم الفاعلية أو ضعيفها فقد أخفى على المشتري حال هذا الدواء وأنه ليس الدواء الأصلي أو المعتمد ، فرمما لا يرضى المشتري بشراء هذا الدواء إذا علم بذلك ، وبالتالي فقد كتم حال الدواء ولم يبينه للمشتري ، وهو من الكتمان المحرم المنهي عنه في قول النبي - صلى الله عليه وسلم- : « مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا وَمَنْ عَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا » (٢).

حتى وعلى فرض أن الصيدلي أو من يقوم مقامه والذي يبيع الأدوية المقلدة أو المزيفة قد أخبر المشتري بحال هذه الأدوية ورضي المشتري بالشراء فإن الحرمة تبقى قائمة ؛ لأن بيع هذه الأدوية المقلدة أو المزيفة فيه أعانة على الحرام ، لكون بيع هذه الأدوية قد يضر بحق الشركة صاحبة الدواء الأصلي والمعتمد، وفي ذلك مخالفة لمقاصد الشريعة

(١) مجلة مجمع الفقه الإسلامي - العدد الخامس ، ج ٣ ص ٢٢٦٧ .

(٢) سبق تخريجه

الغراء التي تحرص على الحفاظ على حقوق الآخرين ومنع التلاعب بها .

هذا فضلا عن أن بيع الأدوية المقلدة أو المزيفة ، سواء علم الصيدلي بعدم فاعليتها ، أو لم يعلم ، فيه مخالفة لولي أمر المسلمين الذي يمنع بيع هذه الأدوية في الغالب ، فإذا منع ولي أمر المسلمين بيع الأدوية التي لم يخصص لها في التداول حفاظاً على صحة الناس ، ومنعاً لظاهرة بيع الأدوية المقلدة أو المزيفة التي ثبت حصول الضرر منها ، أو حفظاً لحقوق الآخرين ، فإنه يجب طاعته في ذلك وعدم مخالفته (١)؛ لأن طاعة ولي الأمر واجبة

إذا أمر بمباح أو هي عنه تحقيقاً لمصلحة عامة(٢) ودليله ما روي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم- أنه قال: « عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ » (٣).

فهذا الحديث يدل على أنه يجب على المسلم أن يسمع الإمام ويطيعه إذا أمر بمندوب أو مباح سواء أمره بما يوافق طبعه أو لم يوافق بشرط أن لا يأمره بمَعْصِيَةٍ فَإِنْ أُمِرَ بِهَا فَلَا تَجُوزُ طَاعَتُهُ (٤) .

الفرع الرابع

الغش ببيع أدوية غير صالحة للاستعمال لعدم مراعاتها قواعد حفظ وتخزين الدواء

الغش في هذه الصورة يكون بتسليم أدوية غير صالحة للاستعمال من قبل شركات توزيع الدواء أو الصيدلي ، وعدم صلاحيتها للاستعمال ليس بسبب انتهاء تاريخ صلاحية الدواء ، وإنما لسبب آخر هو عدم تطبيق الضوابط والمعايير الفنية اللازمة لحفظ الدواء وتخزينه ، حيث إن بعض الأدوية يقتضي حفظها في أماكن باردة،

(١) الأحكام الفقهية للصيدلة ص ٤١١ بتصرف وتلخيص

(٢) حاشية رد المحتار على الدر المختار ج ٦ ص ٤٦٠ وجاء فيها : " وفي شَرْحِ الْجَوَاهِرِ: تُجِبُ إطاعتهُ- أي الإمام - فِيمَا أَبَاحَهُ الشَّرْعُ، وَهُوَ مَا يَعُودُ نَفْعُهُ عَلَى الْعَامَّةِ" ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ١ ص ٤٠٧ وجاء فيها : " وَأَعْلَمُ أَنَّ مَحَلَّ كَوْنِ الْإِمَامِ إِذَا أُمِرَ بِمَبَاحٍ أَوْ مَنْدُوبٍ تُجِبُ طَاعَتُهُ إِذَا كَانَ مَا أُمِرَ بِهِ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ ، حَاشِيَةَ سَلِيمَانَ الْجَيْرِمِيِّ عَلَى الْخَطِيبِ ط دار الفكر طبعته: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م ج ٢ ص ٢٣٨ وجاء فيها : " وَإِنْ أُمِرَ بِمَبَاحٍ فَإِنْ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ عَامَّةٌ كَثَرَتْ شُرُوبُ الدُّخَانِ وَجَبَ طَاعَتُهُ " ، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ج ٥ ص ٥١٥ وجاء فيه : " وقال في «المستوعب» ، وغيره: تجب طاعته - أي الإمام - في غير المعصية. وذكره بعضهم إجماعاً"

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ،كتاب الجهاد والسير ، باب السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِلْإِمَامِ مَا لَمْ تَكُنْ مَعْصِيَةً ج ٩ ص ٦٣ ، حديث رقم ٧١٤٤ ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الإمارة باب وَجُوبِ طَاعَةِ الْأُمَرَاءِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ وَتَحْرِيمِهَا فِي الْمَعْصِيَةِ ج ٦ ص ١٥ ، حديث رقم ٤٨٦٩ واللفظ له .

(٤) تحفة الأوحدي بشرح جامع الترمذي: أبو العلام محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري ج ٥ ص ٢٩٨ ط: دار الكتب العلمية - بيروت.

جريمة الغش الدوائي دراسة فقهية مقارنة

وبعضها يحتاج إلى أن يحفظ بعيدا عن أشعة الشمس أو في أماكن جافة... إلخ ، وفي حالة ما إذا فسدت تلك الأدوية لعدم مراعاة قواعد الحيطه والحذر واليقظة في حفظ وتخزين الدواء وقام الصيدلي ببيعها فإنه يكون غاشا ومدلسا على المستهلكين؛ لأنه باع لهم دواء غير صالح للاستهلاك الأدمي، ولم يراع التدابير الواجبة لضمان جودة تخزين الدواء وحفظه (١).

وبناء على ما سبق فإنه لا يجوز شرعا أن يسلم الصيدلي المستهلك دواء غير صالح للاستهلاك الأدمي بسبب عدم تخزينه وتخزيننا جيدا، وهذا الفعل من الصيدلي يُعد غشا وتدليسا كمن كتم عيبا أو صفة في السلعة ولم يخبر المشتري بذلك.

قال ابن حجر الهيتمي - رحمه الله تعالى - :

" الْغِشُّ الْمُحَرَّمُ أَنْ يَعْلَمَ ذُو السَّلْعَةِ مِنْ نَحْوِ بَائِعٍ أَوْ مُشْتَرٍ فِيهَا شَيْئًا لَوْ اطَّعَ عَلَيْهِ مُرِيدٌ أَخَذَهَا مَا أَخَذَهَا بِذَلِكَ الْمُقَابِلِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْلَمَهُ بِهِ لِيَدْخُلَ فِي أَخْذِهِ عَلَى بَصِيرَةٍ " (٢)

الفرع الخامس

الغش بعدم إعلان الآثار الجانبية للدواء.

قد يترتب على تناول الأدوية أعراض جانبية تؤثر على صحة المريض ، ولكن بنسب مختلفة بين دواء وآخر؛ ولهذا ينبغي على صانع الدواء أن لا يطغى خوف الخطر المائل في الدواء على الخطر الكامن في الدواء، فإذا كانت الأضرار التي تترتب على استعمال الدواء أكبر من الأضرار التي تترتب على المرض ذاته، ففي هذه الحالة لا تجوز صناعة الدواء ولا تسويقه ولا بيعه ؛ لما في ذلك من تعريض الأرواح والأجساد للضرر الأكبر، ويجب على المريض البقاء على الضرر الأخف ، والامتناع عن العلاج المشتمل على الإلقاء بالنفس إلى الهلاك والتلف ؛ لأن الشريعة لا تجيز للإنسان أن يزيل ضرره بمثله أو بما هو أشد (٣) ، ولذلك كان من قواعدها : " الضرر لا يزال بمثله " (٤).

(١) المسؤولية المدنية للصيدلي : عيساوي زاهية ص ٦٧ ، ٦٨ بتصرف وتلخيص رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة مولود معمري - تيزي وزو - الجزائر ٢٠١٢م

(٢) الزواجر عن اقتراف الكبائر ج ١ ص ٣٩٦

(٣) أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها: محمد بن محمد المختار الشنقيطي ص ١٢٤ بتصرف ط: مكتبة الصحابة، جدة الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م ، صناعة الدواء والأحكام المتعلقة بها : د عبد الرحمن الراددي ج ٢ ص ١٢١٣ بتصرف

(٤) الأئمة والفظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري ص ٧٤ ط: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

ومن هذا المطلق يحرم على شركات الأدوية التي تصنع الدواء والموزعين له والصيدلة البائعين إخفاء الآثار الجانبية للدواء المعروض للبيع عن المشتري ، وإلا كانوا آثمين ؛ لأن إخفاء ذلك غش كإخفاء الطعام المتل المنهي عنه في حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه مرَّ على صُبْرَةٍ طَعَامٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا فَتَأَلَّتْ أَصَابِعُهُ بِلَأٍ فَقَالَ : « مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ ». قَالَ أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ « أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ مِنْ غَشٍّ فَلَيْسَ مِنِّي » (١).

كذلك يدخل في صورة الغش هذه بيع دواء بعد قرار السلطات المختصة له بسحبه من السوق أو إلغاء ترخيصه وذلك إثر اكتشاف بعض الآثار الضارة لهذا للدواء والتي ثبت خطورته وتمتع تداوله، وإنما يجب على الصيدلي أن يتوقف مباشرة عن بيعه بمجرد إبلاغه بذلك ، وإلا كان غاشا للمستهلكين ، ويتحمل تبعه الأضرار التي تلحق بالمستهلكين .

وبيان الآثار الجانبية للدواء التي تُعفي من المسؤولية أمام الله والناس إما أن يكون بطريق مباشر وذلك من خلال ذكرها وبياتها للمريض من الطبيب المعالج أو الصيدلي البائع ، وإما أن يكون بطريق غير مباشر من خلال النشرات الخاصة بكل دواء والتي تشتمل على بيانات الدواء كاملة ومنها الأضرار الجانبية للدواء ومدى تأثيره على الإنسان.

□

(١) سبق تخريجه .

المطلب الثاني

أركان جريمة الغش الدوائي في الفقه الإسلامي

وفيه ثلاثة فروع

الفرع الأول: الركن الشرعي

الفرع الثاني: الركن المادي

الفرع الثالث: الركن المعنوي

الفرع الأول

الركن الشرعي لجريمة الغش الدوائي

يقصد بالركن الشرعي لجريمة الغش الدوائي هو وجود النص الشرعي المُحرّم للفعل أو الترك صراحة أو دلالة ، بحيث يستحق الغاش للدواء العقوبة عند تحقق الغش في صورته الإيجابية (الفعل) أو السلبية (الترك).

والناظر في جريمة الغش الدوائي يجد أنها قد ثبتت حرمتها بالأدلة الشرعية التي تدل صراحة أو دلالة على حرمة الغش بوجه عام قولاً كان أو فعلاً والتي سبق ذكرها عند الحديث عن حكم الغش الدوائي (١).

فالتعامل بالغش في الدواء في جميع أشكاله وصوره سواء أكان صناعةً، أو بيعاً أو ترويجاً أو تسويقاً ، أو معالجةً حرام شرعاً ؛ لورود النهي عن ذلك.

قال ابن رشد الجدل - رحمه الله تعالى - :

" والتدليس بالعيوب من أكل المال بالباطل الذي حرمه الله في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، ومن الغش والخلاية اللذين نهي عنهما رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقال لحيان بن منقذ: « إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَابَةَ » (٢) ، وقال: «من غشنا

(١) ينظر : الفرع الأول : حكم الغش الدوائي في الفقه الإسلامي.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، ، كتاب الحيل، باب ما ينهى من الخداع في البيوع ج ٦ ص ٢٥٥٤ ، حديث رقم ٦٥٦٣ واللفظ له، ومسلم في صحيحه ، كتاب البيوع ، باب مَنْ يُخَدِّعُ فِي التَّبَيْعِ ج ٥ ص ١١ ، حديث رقم ٣٩٣٩ والحديث روي عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما

فليس منا» (١) " (٢) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

" وَالْغِشُّ يَدْخُلُ فِي الْبُيُوعِ بِكَيْفَانِ الْعُيُوبِ وَتَدْلِيسِ السَّلْعِ؛ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُ الْمَيْعِ خَيْرًا مِنْ بَاطِنِهِ؛ كَالَّذِي مَرَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ. وَيَدْخُلُ فِي الصَّنَاعَاتِ مِثْلَ الَّذِينَ يَصْنَعُونَ الْمَطْعُومَاتِ مِنَ الْخُبْزِ وَالطَّبْخِ وَالْعَدَسِ وَالشُّوَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ أَوْ يَصْنَعُونَ الْمَلْبُوسَاتِ كَالنَّسَاجِينِ وَالْخَبَاطِينِ وَنَحْوِهِمْ أَوْ يَصْنَعُونَ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الصَّنَاعَاتِ فَيَجِبُ نَهْيُهُمْ عَنِ الْغِشِّ وَالْخِيَانَةِ وَالْكَثْمَانِ " (٣).

الفرع الثاني

الركن المادي لجريمة الغش الدوائي

الركن المادي لجريمة الغش الدوائي يتمثل في ارتكاب عمل مُجرّم سواء أكان عن طريق إخفاء الحقيقة عن مستخدم الدواء وذلك بكتمان وإخفاء العيوب الموجودة في الميع (الدواء) وهذه تمثل الصورة السلبية لجريمة الغش الدوائي ، أو عن طريق إظهار الدواء بصورة لا تتفق مع حقيقته، فاصداً بذلك تضليل المتعاقد الآخر (المستهلك) ودفعه إلى التعاقد ، وهذه تمثل الصورة الإيجابية لجريمة الغش الدوائي .

وقد ذكر الامام الغزالي - رحمه الله تعالى - صور الغش التي ينبغي للبائع تجنبها في بيعه وإلا اعتبر غاشاً للمشتري وتاركا للنصيحة المأمور بها في المعاملة ، وهذه الصور تمثل العنصر الأول للركن المادي لجريمة الغش الدوائي وهو : السلوك الإجرامي فقال:

" أَنْ لَا يُشِيَّ عَلَى السَّلْعَةِ بِمَا لَيْسَ فِيهَا وَأَنْ لَا يَكْتُمَ مِنْ عَيْبِهَا وَخَفَايَا صِفَاتِهَا شَيْئاً أَصْلاً وَأَنْ لَا يَكْتُمَ فِي وَزْنِهَا وَمِقْدَارِهَا شَيْئاً وَأَنْ لَا يَكْتُمَ مِنْ سَعْرِهَا مَا لَوْ عَرَفَهُ الْمَاعِلُ لَامْتَنَعَ عَنْهُ " (٤).

(١) سبق تخريجه .

(٢) المقدمات الممهدة ج ٢ ص ٩٩ .

(٣) مجموع الفتاوى ج ٢٨ ص ٧٢ .

(٤) إحياء علوم الدين ج ٢ ص ٧٥ .

جريمة الغش الدوائي دراسة فقهية مقارنة

فلا شك أن إخفاء حقيقة الدواء عن المستهلك يعتبر سلوكاً إجرامياً ويعد غشاً له ؛ وذلك بأن يوهم المتعاقد الطرف الآخر بوجود مفقود مقصود وجوده في المبيع كإظهار الدواء بصورة كمالية على غير الحقيقة، أو يكتم وجود مقصود فقده كإخفاء العيوب الموجودة في الدواء (١).

وهذا الفعل يُعد من الكتمان المحرم المنهي عنه في حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - الذي رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- مَرَّ عَلَى صُبْرَةِ طَعَامٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا فَتَأَلَّتْ أَصَابِعُهُ بِلَآءٍ فَقَالَ « مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ ». قَالَ أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ « أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَمَا يَرَاهُ النَّاسُ مَنْ عَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي » (٢).

قال الرصاع - رحمه الله تعالى - :

" الْغِشُّ وَالتَّدْلِيسُ فِي الْبَيْعِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ " إِبْدَاءُ الْبَائِعِ مَا يُوْهِمُ كَمَا لَمْ يَبِيعِهِ كَاذِبًا أَوْ كَتَمَ عَيْبَهُ (٣).

والعصر الثاني للركن المادي لجريمة الغش هو : النتيجة الإجرامية للغش (الضرر) بغض النظر عن كون الغاش قصد الإضرار بالمستهلك أم لا ، فيدخل في ذلك حالتي العمد والخطأ.

وقال ابن جزري - رحمه الله تعالى - :

" فَإِنْ قَصِدَ أَنْ يَفْعَلَ الْجَائِزَ فَأَخْطَأَ فَعَمِلَ غَيْرَهُ أَوْ جَاوَزَ فِيهِ الْحَدَّ أَوْ قَصَرَ فِيهِ عَنِ الْحَدِّ فَتَوَلَّدَ مِنْهُ تَلَفٌ يَضْمَنُهُ وَكُلُّ مَا خَرَجَ عَنِ هَذَا الْأَصْلِ فَهُوَ مَرْدُودٌ إِلَيْهِ " (٤)

(١) ينظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج٣ ص ١٦٩ ، بلغة السالك لأقرب المسالك المعروفة بحاشية الصاوي على الشرح الصغير للرددير: أبو العباس أحمد بن محمد الخلوئي، الشهير بالصاوي المالكي ج ٣ ص ٢٢٤ ط: دار المعارف ، منح الجليل شرح مختصر خليل: محمد بن أحمد بن محمد عليش، أبو عبد الله المالكي ج ٥ ص ٢٨٠ ط: دار الفكر - بيروت طبعة ١٩٨٩/هـ ١٤٠٩م

(٢) سبق تخريجه .

(٣) الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية. (شرح حدود ابن عرفة للرصاع):

محمد بن قاسم الأنصاري، أبو عبد الله، الرصاع التونسي المالكي ج ١ ص ٢٧١: المكتبة العلمية الطبعة: الأولى، ١٣٥٠هـ

(٤) القوانين الفقهية: ص ٢٢١

وبناء على هذا يتبين أن الضرر الحاصل بفعل الغش الدوائي يعتبر ضررا محرما معتبرا شرعا موجبا للضمان سواء كان مقصودا أو غير مقصود ؛ لأن التصرف إما أن يكون مأذونا فيه شرعا ، أو محظورا شرعا ، فإن كان التصرف محظورا شرعا فإتيانه محض العدوان ، وضرره لاشك في اعتباره ، بغض النظر عن نية الإضرار ؛ ولما كان الغش في الدواء محرما لورود الأدلة الدالة على ذلك ، كان الضرر المترتب عليه محرما أيضا ويكون داخلا في النهي الوارد في قول النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى الله عليه ويكون داخلا في قول النبي - صلى الله عليه وسلم - «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» (١) .

قال ابن عبد البر - رحمه الله - :

" وَالَّذِي يَصْحُ فِي النَّظَرِ وَيَثْبُتُ فِي الْأَصُولِ أَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَضُرَّ بِأَحَدٍ سِوَاءَ أَضَرَّ بِهِ قَبْلُ أَمْ لَا ، إِلَّا أَنْ لَهُ أَنْ يَنْتَصِرَ وَيُعَاقِبَ إِنْ قَدَرَ بِمَا أُبِيحَ لَهُ مِنَ السُّلْطَانِ ، وَالْإِعْتِدَاءُ بِالْحَقِّ الَّذِي لَهُ هُوَ مِثْلُ مَا اعْتَدَى بِهِ عَلَيْهِ ، وَالْإِنْتِصَارُ لَيْسَ بِإِعْتِدَاءٍ وَلَا ظُلْمٍ وَلَا ضَرَرٍ إِذَا كَانَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَبَاحَتْهُ السَّنَةُ ، وَكَذَلِكَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَضُرَّ بِأَحَدٍ مِنْ غَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي هُوَ الْإِنْتِصَافُ مِنْ حَقِّهِ ، وَيَدْخُلُ الضَّرَرُ فِي الْأَمْوَالِ مِنْ وَجْهِ كَثِيرَةٍ لَهَا أَحْكَامٌ مُخْتَلِفَةٌ فَمَنْ أَدْخَلَ عَلَى أَخِيهِ الْمُسْلِمِ ضَرَرًا مَنَعَ مِنْهُ " (٢) .

ويعد من الضرر الموجب للمسئولية عن جريمة الغش الدوائي إذا كان الدواء المغشوش له تأثير سلبي على صحة المستهلك له ، كأن يسبب تناول الدواء المغشوش مرضا غير قابل للشفاء ، أو فقدان منفعة عضو ، أو عاهة مستديمة ، أو يتسبب في موت إنسان أو غير ذلك ، أو كان الدواء المغشوش ليس له تأثير إيجابي على المريض لضعف المادة الفعالة فيه، فيؤخر الشفاء للمريض، أو يتسبب في ضياع ماله.

والعنصر الثالث للركن المادي لجريمة الغش الدوائي هو : وجود علاقة السببية بين السلوك الإجرامي (العمل المجرّم) وهو الغش ، والنتيجة الإجرامية للغش وهي (الضرر) ، بحيث يكون الضرر ناجما عن فعل التعدي (الغش) لا عن سبب آخر ، بمعنى أن الضرر لم يكن ليوجد لولا وجود الغش ، أما إذا انتفت الرابطة أو العلاقة أو الصلة بين الغش والضرر ، فإن مسئولية من وقع منه الغش لا تنشأ ؛ لأن الضرر لا يضاف إلى

(١) سبق تخريجه

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ج ٢٠ ص ١٦٠

جريمة الغش الدوائي دراسة فقهية مقارنة

فعله حينئذ، فالأصل أن الشخص يكون مسئولاً عن ضمان الضرر الذي ينشأ عن فعله لا فعل غيره .

وعلاقة السببية هذه هي التي عبر عنها بعض الفقهاء بالإفضاء (١) ، بمعنى أن التعدي هو الذي أفضى إلى ذلك الضرر، فلا يكفي مجرد وقوع الضرر وثبوت الاعتداء لقيام المسؤولية ، بل يجب لتوافرها توافر علاقة السببية بين التعدي والضرر.

قال الكاساني - رحمه الله - : " فِي مَحَلِّ يُفْضِي إِلَى تَلَفٍ غَيْرِهِ عَادَةً؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَفْعُ اعْتِدَاءً وَإِضْرَارًا فَيُوجِبُ الضَّمَانَ " (٢) .

وعلى هذا فلا يكفي للحكم على شخص ما بالمسؤولية الموجبة للضمان بسبب الضرر الحاصل عن تناول الدواء المغشوش بمجرد فعل صدر من الغاش ، ووقع الضرر على آخر (المستهلك للدواء) ، بل لابد في الضرر أن يكون نتيجة للفعل ، والعلاقة بين الفعل والضرر هي في الأصل قائمة ، حتى يكون الفعل المعتدى فيه هو المؤثر في وجود الضرر ، أي أن الفعل أدى وأفضى إلى نتيجة ؛ فإذا توافرت رابطة السببية بين الفعل ونتيجته كان المعتدي مسئولاً عن فعله ، وإذا انعدمت رابطة السببية بين الفعل ونتيجته، فإن المعتدي يسأل عن فعله ولا يسأل عن نتيجته ؛ لأن الفعل إن لم يؤد إلى ضرر مباشر ، وكان الضرر حاصلًا نتيجة فعل ثانٍ أو سبب أجنبي، ففي هذه الحالة ينتفي الضمان عن مرتكب الفعل الأول ، بسبب أن فعله لم يؤثر ولم يُلحق أي ضرر (٣) .

□

(١) بدائع الصنائع ج٧ ص ١٦٥

(٢) المرجع السابق نفس الجزء والصفحة .

(٣) التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي : عبد القادر عودة ج١ ص ٤٦٣ بتصرف ط : دار الكاتب العربي، بيروت ، القواعد والضوابط في نظرية الضمان - دراسة فقهية تحليلية : إدريس صالح الشيخ فقهه ص ٦٤ بتصرف - رسالة ماجستير في الفقه وأصوله مقدمة إلى كلية الدراسات العليا - الجامعة الأردنية ٢٠٠٦م

الفرع الثالث

الركن المعنوي لجريمة الغش الدوائي

الركن المعنوي لجريمة الغش الدوائي هو: قيام البائع بأفعال محرمة تقع على المبيع مما يُرغب في شرائه (١)، كقيام المنتج أو المروج أو البائع بكنم نقص ، ويعلم أن المشتري ما كان ليشتري لو أنه أفصح عن هذا النقص (٢)، أو يستعمل المروج أو البائع أساليب الاحتيال بقصد خداع المتعاقد وتضليله بهدف الوصول إلى غرضه غير المشروع (٣).

فالمقصود بالركن المعنوي لجريمة الغش الدوائي توافر القصد الجنائي للفعل الخطور ، والذي يثبت بالعلم بأن هذا الدواء مغشوش ، والقيام بالتضليل والإيهام بغير الحقيقة بهدف الوصول إلى غرض غير مشروع ، فوجود هذا الركن يشترط توافر عنصري العلم والإرادة.

١- عنصر العلم

ومفاده أن يعلم الجاني بالغش والخداع الحاصل في الدواء ، وأن يحيط بكافة عناصر السلوك المادي في جريمة الغش ، وذلك من حيث كيفية وطبيعة المواد التي وقع عليها السلوك المادي (٤).

٢- عنصر الإرادة

ومفادها أن تصرف إرادة الجاني إلى إدخال الغش أو الخداع في الدواء ، سواء عند تصنيعه أو تسويقه أو بيعه.

فاستخدام أساليب الخداع في الإعلان عن الدواء سواء من المنتج أو المروج أو الموزع أو البائع لغرض تضليل المستهلك وإثارة التصرفات الانفعالية غير الرشيدة لديه

(١) أحكام الغش التجاري في الفقه والنظام : عبد المحسن بن نادر بن حزام آل تميم ص ٤٠ - رسالة ماجستير مقدمة إلى المعهد العالي للقضاء، قسم السياسة الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٩٩٦م .

(٢) البحر الرائق ج ٦ ص ٣٨ ، تبين الحقائق ج ٤ ص ٣١

(٣) الدرر السنوية ج ٦ ص ٥٩ بتصرف

(٤) الغش في المعاملات التجارية الإلكترونية بين الفقه و النظام السعودي: فهد بن إبراهيم بن علي الحوشاني ص ٩٦ بتصرف - رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا - الجامعة الأردنية ٢٠٠٦م

جريمة الغش الدوائي دراسة فقهية مقارنة

لشراء الدواء حتى ولو لم يكن بحاجة إليه : يعتبر من الغش المحرم إذا كانت الصورة الذهنية التي يكونها المستهلك من المعلومات التي تضمنتها الرسالة الإعلانية مخالفة لحقيقة الشيء الذي تروجه تلك المعلومات (١).

وبناء على ما سبق يتضح أن الركن المعنوي لجريمة الغش الدوائي هو: قيام البائع بأفعال محرمة تقع على المبيع مما يُرغب في شرائه (٢)، كقيام المنتج أو المروج أو البائع بكتف ناقص ويعلم أن المشتري ما كان ليشتري لو أنه أفصح عن هذا النقص (٣)، أو يستعمل المروج أو البائع أساليب الاحتيال بقصد خداع المتعاقد وتضليله بهدف الوصول إلى غرضه غير المشروع (٤).

المطلب الثالث

التدابير الشرعية الوقائية من جريمة الغش الدوائي في الفقه الإسلامي .

لقد اتخذت الشريعة الإسلامية عدة تدابير وأحكام في معاملات الناس بعضهم مع بعض ، من شأن تلك التدابير والأحكام حماية المستهلك من الغش الدوائي من أهمها ما يلي :

أولاً: الأمر بالصدق والأمانة والنهي عن الكذب والخيانة :

التعامل في مجال البيع والشراء يحتاج إلى مصداقية وأمانة في التعامل حتى تؤسس أرضاً صلبة من الثقة والعطاء بين المتعاملين ، فالذي يعمل في مهنة الدواء مثلاً أيما كان سواء المنتج للدواء أو الموزع له أو الصيدلي، إذا ما لجأ للكذب اهتزت ثقة الناس فيه فقللوا الشراء منه والتعامل معه، وبالتالي خسر الدنيا والآخرة.

(١) الخداع التسويقي : دراسة ميدانية لاتجاهات المستهلكين نحو الممارسات للأخلاقية في التسويق، في مدينة إربد : محمد عمر الزعبي ص ٢٨ بتصرف - رسالة ماجستير - كلية الاقتصاد والعلوم الادارية - جامعة اليرموك ، ٢٠٠٣م، تحديات وأفاق الحماية المستدامة للمستهلك في ظل العولمة (دراسة ميدانية : الأردن) : د.أنس علي يوسف الفضاة ص ٨ - بتصرف - جامعة جدارا - المملكة الأردنية الهاشمية ٢٠١٤م

(٢) أحكام الغش التجاري في الفقه والنظام : عبد المحسن بن نادر بن حزام آل تميم ص ٤٠ - رسالة ماجستير مقدمة إلى المعهد العالي للقضاء، قسم السياسة الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٩٩٦م .

(٣) البحر الرائق ج ٦ ص ٣٨ ، تبيين الحقائق ج ٤ ص ٣١

(٤) الدرر السنية في الأجوبة النجدية : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ج ٦ ص ٥٩ بتصرف .

ولهذا نجد أن الله - تبارك وتعالى - أمر في القرآن الكريم بالصدق ورغب فيه وذلك لما للصدق من أهمية كبيرة ومكانة عظيمة في تعاملات الناس بعضهم مع بعض ، فالصدق لابد أن يكون منهاجا كاملاً في حياة الفرد المسلم فلا يجوز أن يرتبط بحالة معينة أو ظرف معين أو موقف معين، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (١)

فالله - عز وجل - لم يأمر في هذه الآية بمجرد الصدق ولكن أمر بأن نكون مع الصادقين وهذا يستلزم صحبتهم في الحال ، وأن نتصف بما اتصفوا به نية وقولا وعملا (٢).

كما أن النبي - صلى الله عليه وسلم- أمر بالصدق ونهى عن الكذب ؛ لما في الكذب من تضليل الحقيقة ومخالفة الواقع ، فقال - صلى الله عليه وسلم- : « عَلَيكُمْ بِالصِّدْقِ فَإِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصِّدْقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صِدْقًا وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَابًا » (٣).

كما أن النبي - صلى الله عليه وسلم- بين فضل التعامل بالصدق وأن بسببه تجل البركة بين المتعاقدين، وأن الغش والتدليس والكذب فيما بينهم سبب خنق البركة من معاملاتهم، فعن حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «الْيَعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا فَإِنَّ صِدْقًا وَبَيْنًا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا وَإِنْ

(١) سورة التوبة الآية ١١٩.

(٢) التحرير والتنوير: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ج ١١ ص ٥٤ ط : دار النشر : دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس - ١٩٩٧ م، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي ج ٣ ص ٩٤ ط : دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الآداب، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ } وَمَا يُنْهَى عَنِ الْكُذْبِ ج ٥ ص ٢٢٦١ ، حديث رقم ٥٧٤٣، ومسلم في صحيحه ، كتاب البر والصلة والآداب ، بَابُ فِتْحِ الْكُذْبِ وَحُسْنِ الصِّدْقِ وَقَضَائِهِ ج ٨ ص ٢٨ ، حديث رقم ٦٨٠٥ واللفظ له عن عبد الله بن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

كَذَبًا وَكَتَمًا مُحِقَّتْ بَرَكَةٌ بَيِّعَهُمَا» (١)

قال ابن حجر - رحمه الله - في تعليقه على الحديث

" قَوْلُهُ « فَإِنْ صَدَقًا وَبَيْنَا » أَي صَدَقَ الْبَائِعُ فِي إِخْبَارِ الْمُشْتَرِي مَثَلًا وَبَيْنَ الْعَيْبِ إِنْ كَانَ فِي السَّلْعَةِ وَصَدَقَ الْمُشْتَرِي فِي قَدْرِ الثَّمَنِ مَثَلًا وَبَيْنَ الْعَيْبِ إِنْ كَانَ فِي الثَّمَنِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الصَّدَقُ وَالْيَبَانُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَذَكَرُ أَحَدُهُمَا تَأْكِيدًا لِلْآخَرِ قَوْلُهُ « مُحِقَّتْ بَرَكَةٌ بَيِّعَهُمَا » يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى ظَاهِرِهِ وَأَنْ شَوْمُ التَّنْدِيلِ وَالْكَذِبِ وَقَعَ فِي ذَلِكَ الْعَقْدِ فَمَحَقَّ بَرَكَتَهُ وَإِنْ كَانَ الصَّادِقُ مَأْجُورًا وَالْكَاذِبُ مَأْزُورًا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُخْتَصًّا بِمَنْ وَقَعَ مِنْهُ التَّنْدِيلُ وَالْعَيْبُ دُونَ الْآخَرِ ... ، وَفِي الْحَدِيثِ فَضْلُ الصَّدَقِ وَالْحَثُّ عَلَيْهِ وَذَمُّ الْكَذِبِ وَالْحَثُّ عَلَى مَنْعِهِ ، وَأَلَّهُ سَبَبَ لِدَهَابِ الْبَرَكَةِ ، وَأَنَّ عَمَلَ الْآخِرَةِ يُحْصَلُ خَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ (٢).

كما أنه ينبغي على المتعامل في مجال الأدوية أن يكون أميناً في كل ما أوتنم فيه سواء في النصح أو في المعاملة ، وأن يكون بعيداً عن الخيانة في الأقوال والأعمال عملاً بقول الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٣)

ولهذا نجد أن سلف الأمة الصالح كان حريصاً على التحلي بالأمانة في كل معاملاته، فهذا الصحابي الجليل جرير بن عبد الله - رضي الله عنه كان : إِذَا قَامَ إِلَى السَّلْعَةِ يَبِيعُهَا بَصَرَ عِيُوبَهَا ثُمَّ خَيْرَهُ وَقَالَ إِنْ شِئْتَ فَخُذْ وَإِنْ شِئْتَ فَاتْرُكْ فَقِيلَ لَهُ إِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ مِثْلَ هَذَا لَمْ يَنْفَعْ لَكَ بَيْعٌ فَقَالَ إِنَّا بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ" (٤).

وبناء على ما سبق فإنه يحرم على بائع الدواء ومن في حكمه أن يروج للدواء أو يصفه بما ليس فيه ، أو يخفي ما يسببه الدواء من أضرار عن المستهلك ؛ لأن في ذلك

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، ، كتاب البيوع ، بابُ البَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَنْفَرَقَا ج ٢ ص ٧٤٣ ،

حديث رقم ٢٠٠٤ واللفظ له، ومسلم في صحيحه ، كتاب البيوع ، باب الصَّدَقِ فِي الْبَيْعِ وَالْيَبَانِ. ج ٥ ص ١٠ ، حديث رقم ٣٩٣٨ واللفظ له

(٢) فتح الباري لابن حجر ج ٤ ص ٣٢٩

(٣) سورة الأَنْفَالِ الآية ٢٧ .

(٤) إحياء علوم الدين ج ٢ ص ٧٦

غشا وكذبا وظلما وخيانة للمتعاقد معه ، كما أن هذه التصرفات قد تترك انطباعات ونتائج مضملة عند مشتر هذا الدواء .

قال المواق المالكي - رحمه الله - :

" قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ: الْغَشُّ التَّدْلِيْسُ وَهُوَ إِبْدَاءُ الْبَائِعِ مَا يُؤْهِمُ كَمَا لَأ فِي مَبِيعِهِ كَاذِبًا أَوْ كَتْمٌ عَيْبٌ وَهُوَ مُحَرَّمٌ إِجْمَاعًا كَبِيرَةٌ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَرَّ عَلَى صَبْرَةَ طَعَامٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فَتَالَتْ أَصَابِعُهُ بِلَلًا فَقَالَ: مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ. قَالَ: أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ حَتَّى يَرَاهُ النَّاسُ؟ مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا» (١)(٢) . .

ثانيا : وجوب بيان العيب وحرمة كتمانها :

أمر النبي - صلى الله عليه وسلم- كل متعاقد أن يبين لصاحبه ما يعلم به من عيوب المبيع ، ولا يكتم منها شيئا فعن عقبة بن عامر الجهني - رضي الله عنه - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَحِلُّ لِلْمُسْلِمِ بَاعَ مِنْ أَخِيهِ بَيْعًا فِيهِ عَيْبٌ إِلَّا بَيَّنَّهُ لَهُ» (٣).

وجه الدلالة :

فهذا الحديث يدل على حرمة كتمان العيوب ، وأن من علم عيبا فيما يبيعه فالواجب عليه تبيينه ، ولا يحل له أن يخفيه بأي أسلوب كان ، فإن تعمد الكتمان ولم يبين فهو غاش آثم عاص وكان تاركا للنصح الواجب في المعاملة (٤).

وقد نقل الإجماع على وجوب بيان العيب وتحريم كتمانها ، جَمَعُ من الفقهاء منهم ابن جزى والسبكي وابن قدامة، (٥) بل عُذَّ كتمان العيب من أكل أموال الناس

(١) سبق تخريجه

(٢) التاج والإكليل لمختصر خليل: محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي ج٦ ص١٩٥ ط: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٤م

(٣) سبق تخريجه

(٤) إحياء علوم الدين ج٢ ص٧٥، رد المحتار ج٥ ص٧٤.

(٥) القوانين الفقهية لابن جزى ص ١٧٥ ، تكملة المجموع للسبكي ج١٢ ص١١٥ ، المغني ج٤

بالباطل (١).

ولا يكفي في بيان العيب الذي يعفي البائع من الإثم والمسئولية قوله للمشتري: إن بالمبيع عيباً أو يشترط عليه البراءة من العيوب، بل لابد من بيان العيب المعلوم بعينه حتى يدخل المتعاقد في البيع على بصيرة (٢).

قال ابن رشد الجدل - رحمه الله تعالى - :

"فلا يحل لامرئ مسلم أن يبيع عبداً أو أمة أو سلعة من السلع أو داراً أو عقاراً أو ذهباً أو فضة أو شيئاً من الأشياء - وهو يعلم فيه عيباً، قل أو كثر، حتى يبين ذلك لمبتاعه ويقفه عليه، وفقاً لكون علمه به كعلمه، فإن لم يفعل ذلك وكنمه العيب وغشه بذلك، لم يزل في مقت الله ولعنة ملائكة الله" (٣).

ولا يختص حكم وجوب إظهار عيب المبيع وحرمة كتمانها بصاحب السلعة المبيعة أو من يلي العقد من بائع أو وكيله أو ولي ونحوه فقط، بل يشمل أيضاً كل من علم بالعيب ولو كان أجنبياً متى كان عالماً بالعيب وحده ولم يكن العيب ظاهراً، وهذا من باب النصح الواجب للمسلم على المسلم، ودليله حديث أبي السباع قال: اشترت ناقةً من دار وائل بن الأَسقع، فلما خرجت بها، أدركنا وائل وهو يجرُّ رداءه، فقال: يا عبد الله، اشترت؟ قلت: نعم، قال: هل بين لك ما فيها؟ قلت: وما فيها؟ قال: إنها لسمينة ظاهرة الصحة، قال: فقال: أردت بها سفراً، أم أردت بها لحماً؟ قلت: بل أردت عليها الحج، قال: فإن بخفها نقباً، قال: فقال صاحبها: أصلحك الله، ما تريد إلى هذا تُفسد علي؟ قال: إنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « لا يحل لأحدٍ يبيع شيئاً ألاً يبين ما فيه، ولا يحل لمن يعلم ذلك ألا يبينه » (٤).

(١) المقدمات الممهדות ج ٢ ص ١٠٠ .

(٢) المقدمات الممهדות ج ٢ ص ١٠٠ تكملة المجموع للسبكي ج ١٢ ص ١١٥ .

(٣) المقدمات الممهדות ج ٢ ص ١٠٠ .

(٤) أخرجه أحمد في مسنده ج ٢٥ ص ٣٩٥ حديث رقم ١٦٠١٣ واللفظ له. قال شعيب الأرنؤوط :

إسناده ضعيف، لجهالة أبي سباع، قال الذهبي في "الميزان": مجهول، وبقيّة رجال الإسناد ثقات غير أبي جعفر الرازي- وهو عيسى بن أبي عيسى عبد الله بن ماهان- فصدوق سيئ الحفظ. مسند الإمام أحمد بن حنبل ط مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، والحاكم في المستدرک ج ٢ ص ٢٥٨ رقم ٢١٥٧، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي، المستدرک ج ٢ ص ٢٥٩، والبيهقي في السنن الكبرى ج ٥ ص ٣٢٠ حديث رقم ١٠٥١٦.

قال ابن حجر الهيتمي - رحمه الله تعالى - :

" وَيُؤْخَذُ مِنْ حَدِيثِ وَائِلَّةٍ وَغَيْرِهِ مَا صَرَّحَ بِهِ أَصْحَابُنَا أَنَّهُ يَجِبُ أَيْضًا عَلَى أَجْنَبِيٍّ عِلْمَ بِالسَّلْعَةِ عَيْبًا أَنْ يُخْبَرَ بِهِ مُرِيدًا أَخَذَهَا وَإِنْ لَمْ يَسْأَلْهُ عَنْهَا ... كُلُّ ذَلِكَ أَدَاءٌ لِلتَّصِيحَةِ الْمُنْتَكِدِ وَجُوبِهَا لِخَاصَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ" (١)

ثالثًا: لزوم رقابة جودة المنتج الدوائي وسلامته :

نظرا لخطورة المنتج الدوائي على صحة الإنسان مقارنة بالمنتجات الاستهلاكية الأخرى يجب أن يراعى فيه جودة المنتج عند تصنيعه من حيث سلامة مكوناته الفيزيائية ومطابقته للمواصفات الدوائية المطلوبة وخلوه من العيوب على قدر المستطاع ؛ لأن جودة المنتج الدوائي هي سبب من أسباب حمايته والحفاظ عليه من التلف والفساد والضرر ، وذلك منعا للمخاطر المحدقة بصحة الإنسان وبدنه ، ولهذا نجد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - شدد على ضرورة جودة المنتج وإتقانه؛ لأنه عمل يجهه الله ورسوله ، فقال - صلى الله عليه وسلم - : « إِنْ اللّهُ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتَّقِنَهُ » (٢).

فالإسلام يحرص كل الحرص على ضرورة جودة المنتج الدوائي وحسن صناعته وعدم الغش فيه ، فقد جاء عن محمد بن الحسن - رحمه الله - في وجوب أداء الأمانة في المعاملات ومنها المصنوعات الدوائية وعدم الغش فيها قوله : " وَمَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِمَّا ذَكَرْنَا - أَي الصَّنَاعَاتِ - فَهُوَ مَأْمُورٌ بِاتِّمَامِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَقِضَتْ عَهْدَهُمْ ﴾ (٣) ، وَهَذَا مِثْلَ ذِكْرِهِ اللّهُ تَعَالَى لِمَنْ ابْتَدَأَ طَاعَةَ ثُمَّ لَمْ يُتِمَّهَا كَالْمَرْأَةِ الَّتِي تَعْزَلُ ثُمَّ تَنْقُضُ فَلَا تَكُونُ ذَاتَ غَزَلٍ وَلَا ذَاتَ قَطْنٍ " (٤).

(١) الزواجر عن اقتراف الكبائر ج ١ ص ٣٩٦

(٢) رواه أبو يعلى في مسنده ج ٧ ص ٣٤٩ حديث رقم ٤٣٨٦ ، والطبراني في الأوسط ج ١ ص ٢٧٥ حديث رقم ٨٩٧ ، والبيهقي في شعب الإيمان ج ٤ ص ٣٣٥ ، ٣٣٤ ، رقم ٥٣١٣ ، ٥٣١٤ ، وهو حديث ضعيف لكن يشهد له في البيهقي في الشعب من حديث قطبة بن العلاء فيرتقى من درجة الضعيف إلى درجة الحسن لغيره . شعب الإيمان ج ٤ ص ٣٣٥ ، وقال الهيتمي : رواه أبو يعلى وفيه مصعب بن ثابت وثقه ابن حبان وضعفه جماعة . مجمع الزوائد للهيتمي ج ٤ ص ١١٥ طبعة دار الفكر ، بيروت ، طبعة ١٤١٢ هـ ، وقال الألباني : صحيح (صحيح) صحيح وضعيف الجامع للألباني ج ١ ص ١٧٥

(٣) سورة النحل من الآية ٩٢ .

(٤) الكسب: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ص ٧٨ ط: عبد الهادي حرصوني - دمشق الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ

جريمة الغش الدوائي دراسة فقهية مقارنة

ولا يُكتفى الأمر في الشريعة الإسلامية بوجوب مراعاة جودة المنتج الدوائي عند تصنيعه فقط ، بل يمتد إلى تتبع آثاره بعد استهلاكه ؛ لأن الأعراض الجانبية للدواء لا تظهر غالبا إلا بعد فترة من تناوله ، ويكون ذلك الأمر عن طريق رقابة المختص (١) أو من يُعيّنه ولي الأمر لهذا الغرض ، إذ منتج الدواء قد ينتج دواء ما ، ويكون فيه قدر من الغش ، ولا يُعلم به عند تصنيعه ، وهنا يأتي دور المختص في مراقبة تلك الأدوية والتدقيق في مواصفاتها ومقاييسها الصناعية الفنية والشرعية، ومنع تداول ما ثبت ضرره أو عدم فاعليته ، كما يجب على المختص أو المراقب أن يتأكد من التخزين والتعبئة ومدى صلاحية الدواء للبيع ، وكذا طريقة عرض الأدوية للمستهلك هل هي سليمة لا يشوبها غش أو تدليس أم لا ؟ ، كأن يضع الصيدلي الأدوية ذات جودة عالية في مكان قريب أمام أعين الناس، والأدوية ذات جودة قليلة في مكان بعيد عن أعينهم ، ثم يبيع الأدوية ذات الجودة قليلة للمستهلك الغير معروضة.

كذلك من مهامه أيضا التأكد من أسعار الأدوية، وأن الأسعار لكل دواء منها محدد ؛ لأن الجهات الصحية المسؤولة في كل دولة عن الأدوية تقوم غالبا بتسعير الدواء، وتُلزم المتعاملين في مجال الدواء بأن يكون سعره محددا ومكتوبا عليه، وذلك منعا من التلاعب في أسعار الأدوية واستغلال حاجة المريض للدواء ، ومع كل هذا نرى ونقرأ ونشاهد أن شركات الدواء والصيدلة لا يلتزمون بالأسعار التي تحددها الجهات المختصة بتسعير الدواء ويبيعون بعض الأدوية بأسعار خيالية ربما تساوي أضعاف سعرها الحقيقي جشعا منهم واستغلالا لحاجة المرضى للدواء مع حرصهم على أخذه حتى ولو كان سعره مبالغا فيه، نظرا لضعف الرقابة عليهم من قِبَل السلطات المختصة ، وعدم معرفة المستهلك للقيمة الحقيقية لسعر الدواء.

ولهذا نجد أن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - قد أشار إلى وظيفة المختص وأنها واسعة ومتعددة دينية ومدنية فقال - رحمه الله - :

" وَيَأْمُرُ الْمُخْتَصِبُ بِالْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَاتِ وَيَصِدِّقُ الْحَدِيثَ وَأَدَاءَ الْأَمَانَاتِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرَاتِ: مِنَ الْكُذْبِ وَالْخِيَانَةِ: وَمَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مِنْ تَطْفِيفِ الْمِكْيَالِ

(١) الحسبة هي : فاعلية المجتمع المسلم في القيام بأعمال البر والخير وتغيير المنكر ، وفق السياسة الشرعية ، حماية لمقاصد الشريعة الإسلامية. إحياء وتطوير مؤسسة الحسبة : د. محمد عثمان شبيب ص ١٣٥ - مقال منشور في سلسلة كتاب الأمة - منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - قطر - عدد ٨٧ - ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

وَالْمِيزَانِ وَالْغِشُّ فِي الصَّنَاعَاتِ؛ وَالْبِيعَاتِ وَالذِّيَانَاتِ وَنَحْوِ ذَلِكَ" (١).

فوجود الخسب أو من يقوم مقامه من جهات الرقابة الدوائية الموجودة في عصرنا الحاضر والتي تختص بمتابعة المنتجات الدوائية والتدقيق فيها، أمر ضروري وهام ، وذلك لضمان جودة الأدوية وعدم الغش والتدليس فيها ، فقد كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يراقب الأسواق ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر في المعاملات التي تشوبها شائبة الغش ، فقد روي أبو هريرة - رضي الله عنه - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - مَرَّ عَلَى صُبْرَةِ طَعَامٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا فَتَأَلَّتْ أَصَابِعُهُ بِلَأٍ فَقَالَ : « مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ ». قَالَ أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ « أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَمَا يَرَاهُ النَّاسُ مِنْ غَشٍّ فَلَيْسَ مِنِّي » (٢).

فهذا الحديث يدل على أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - تابع ما يباع في السوق ودقق فيه ، وقام بفحص بضاعة هذا الرجل ، فوجدها غير صالحة ولا تتطابق مع شروط البيع الصحيحة ، ولذلك أمر صاحب البضاعة بعرضها على الملاكى يستطيع الناس رؤيتها وفحصها قبل شرائها ، ولهذا نجد أن الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم جميعا - فمَجُوا منهج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في مراقبة الأسواق ومتابعتها ، فهذا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لما تولى خلافة المسلمين كان يطوف في الأسواق بنفسه متفقدًا أحوالها معاقبا كل من خالف أحكامها ، وأعرافها (٣) ، ويذكر عنه أنه - رضي الله عنه - : " رَأَى رَجُلًا قَدْ شَابَ اللَّيْنُ بِالْمَاءِ لِلْبَيْعِ فَأَرَأَاهُ عَلَيْهِ " (٤) ، وهذا الفعل من عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يعد جانباً إجرائياً لمنع وقوع الضرر - الغش - في المجتمع عملاً بقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : « لا ضرر

(١) مجموع الفتاوى ج ٢٨ ص ٧١

(٢) سبق تخريجه

(٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ج ٣ ص ١١٢ ط: دار الجيل، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ، نظام الحكومة النبوية المسمى بالتراتب الإدارية: محمد عبد الحَيِّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي ج ٢ ص ١٧ ط: دار الأرقم - بيروت الطبعة: الثانية

(٤) الحسبية في الإسلام: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلِيم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحرائي الحنبلي الدمشقي ص ٥٢ ط: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى

ولا ضرار» (١).

وبهذا يتبين أن رقابة المحتسب في الإسلام لم تكن رقابة أدبية غايتها الردع أو الرجز فقط، بل رقابة فعلية تحميها عقوبات مقررة قد تصل إلى حد المنع من ممارسة المهنة أو التأديب والتشهير والتعزير في الأسواق على مرأي ومسمع من الناس.

قال ابن القيم - رحمه الله تعالى - :

" وَمُعْظَمُ وَلَائِيهِ - أي اختسب - وَقَاعِدُهَا: الْإِنْكَارُ عَلَى هَوْلَاءِ الرِّغَالِيَّةِ، وَأَرْبَابِ الْعِشِّ فِي الْمَطَاعِمِ وَالْمَشَارِبِ وَالْمَلَابِسِ وَغَيْرِهَا، فَإِنَّ هَوْلَاءَ يُفْسِدُونَ مَصَالِحَ الْأُمَّةِ، وَالضَّرْرَ بِهِمْ عَامٌّ لَا يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَازَ مِنْهُ، فَعَلَيْهِ أَلَّا يُهْمَلَ أَمْرُهُمْ، وَأَنَّ يُنْكَلَ بِهِمْ وَأَمْثَالِهِمْ، وَلَا يَرْفَعُ عَنْهُمْ عُقُوبَتَهُ، فَإِنَّ الْبَلِيَّةَ بِهِمْ عَظِيمَةٌ، وَالْمَضْرَّةُ بِهِمْ شَامِلَةٌ وَلَا سِيَّمَا هَوْلَاءَ الْكِيمَاوِيِّينَ الَّذِينَ يَعْشُونَ النَّقُودَ وَالْجَوَاهِرَ، وَالْعِطْرَ وَالطِّيبَ وَغَيْرَهَا " (٢).

رابعا: ثبوت الخيار بين المتعاقدين :

من وسائل حماية المستهلك من الغش الدوائي في الشريعة الإسلامية الخيارات (٣) ، فقد شرعت في الشريعة الإسلامية إما ضمناً لرضا العاقدين أو حفظاً لمصلحتهما ، أو دفعاً للضرر الذي قد يلحق أحد العاقدين، فهي مشروعة للضرورة أو للحاجة إليها (٤).

وقد ذكر المرغيناني - رحمه الله تعالى - أن علة المنع عن بيع المغشوش هي الضرر والتي بسببها شرع الخيار فقال:

"وَإِذَا أَطْلَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى عَيْبٍ فِي الْمَبْعُوعِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ، إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ لِأَنَّ مُطْلَقَ الْعَقْدِ يَقْتَضِي وَصْفَ السَّلَامَةِ ، فَعِنْدَ فَوْتِهِ يَتَخَيَّرُ كَيْ لَا

(١) سبق تخريجه

(٢) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية

ج ١ ص ٢٩٠ ط: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ

(٣) الخيار هو : طلبُ خَيْرِ الْأُمُورِ مِنْ إِمْتِصَاءِ الْعَقْدِ أَوْ فُسْخِهِ . مغني المحتاج ج ٢ ص ٤٠٢، السراج

الوهاج على متن المنهاج : محمد الزهرى الغمراوى ص ١٩٢ ط: دار المعرفة

(٤) الفقه الإسلامي وأدلته : د. وهبة بن مصطفى الزحيلي، ج ٤ ص ٦٠٣ ط: دار الفكر - سوربة -

دمشق الطبعة: الرابعة

يَتَضَرَّرَ بِلُزُومِ مَا لَا يَرْضَى بِهِ" (١).

فدفع الضرر والظلم عن المتعاقدين من أعظم الحُكْم في مشروعية الخيار ، فهو يعطي المتعاقد الحق في إمضاء العقد أو فسخه في مدة معينة إن كان الخيار : " خيار شرط " (٢) ، أو يعطيه حق الخيار عند فوات الوصف المرغوب فيه إن كان الخيار : " خيار وصف " (٣) ، أو يعطيه حق الخيار عندما يغير البائع المشتري تغيراً قولياً وهو التغير في السعر، أو تغيراً فعلياً وهو التغير في الوصف، ويكون الغبن فاحشاً: وهو مالا يدخل تحت تقويم المقومين وهو: " خيار الغبن " (٤) ، أو يعطيه حق الخيار عندما يوجد في المبيع عيب لم يكن المشتري يعلمه وهو: " خيار العيب " (٥) ، أو يعطيه حق الخيار عندما يشتري شيئاً لم يره فيكون له عند رؤيته الخيار إن شاء رده وإن شاء أخذه وهو: " خيار الرؤية " (٦).



-
- (١) الهداية في شرح بداية المبتدي : علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين ج ٣ ص ٣٦: دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان
 - (٢) حاشية رد المحتار ج ٤ ص ٥٦٥ ، حاشية الدسوقي ج ٣ ص ٩١
 - (٣) الموسوعة الفقهية ج ٢٠ ص ١٥٧ ، الفقه الإسلامي وأدلته ج ٥ ص ٥٩٢
 - (٤) الفقه الإسلامي وأدلته ج ٥ ص ٥٢٢
 - (٥) شرح مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان ص ٤ مادة ٢٤٦ ط المطبعة الكبرى الأميرية - مصر الطبعة الثانية ١٣٠٨هـ
 - (٦) البحر الرائق ج ٦ ص ١٨ ، المجموع ج ٩ ص ٢٧٤

المبحث الثالث

ضمان الأضرار المترتبة على جريمة الغش الدوائي

قد تنتج عن استعمال الدواء المغشوش أضرار من شأنها أن تؤدي إلى هلاك النفس أو ما دونها ، أو إلى ضياع المال ، فإلى أي مدى يضمن الغاش نتيجة تلك الأضرار ؟ ، هذا ما سوف أبينه في المطلبين التاليين:

المطلب الأول

ضمان تلف النفس أو ما دونها بسبب الأضرار الناجمة عن الغش الدوائي

الأضرار التي تصيب المستهلك ويترتب عليها هلاك النفس أو ما دونها نتيجة استعمال الدواء المغشوش إما أن تكون مقصودة من الغاش ، بأن يكون قصده من غش الدواء الإضرار بالمستهلك ، وإما أن تكون غير مقصودة، وذلك بأن يكون قصده من الغش مجرد التريح فقط ، ومع ذلك نتج عنه ضرر بالنفس وما دونها ، فهل يضمن الغاش تلف النفس وما دونها بسبب تلك الأضرار سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة ؟، هذا ما أبينه في الفرعين التاليين :

الفرع الأول

ضمان تلف النفس أو ما دونها بسبب الأضرار المقصودة الناجمة عن الغش الدوائي

أولاً : ضمان تلف النفس بسبب الأضرار المقصودة الناجمة عن الغش الدوائي

قبل الحديث عن هذه المسألة وبيان الآراء فيها ، يجب التنبيه على عدة أمور:

الأمر الأول: أن الكلام في هذه المسألة يرد على من استعمل الدواء دون علمه بأنه مغشوش فتناوله فمات ، أما من علم أنه مغشوش ثم تناوله باختياره فمات فهو قاتل لنفسه ، ولا ضمان على الغاش في هذه الحالة ؛ لأن القتل ناشئ عن فعل نفسه، فيكون دمه هدراً كمن قُدم له سلاحاً فقتل به نفسه (١) ، وإن كان مقدم الدواء المغشوش آثم ؛ لإعانتته على القتل المنهي عنه عملاً بقول الله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَكُلًّا

(١) حاشية الخلوئي على منتهى الإرادات ج ٦ ص ١٣

تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴿١﴾ .

الأمر الثاني: هذه المسألة بعينها لم يرد للفقهاء القدامى كلام فيها وإنما هي مقيسة على أشباهها ونظائرها.

الأمر الثالث: أن الترجيح في هذه المسألة يرجع إلى ولاية الأمور لرفع الخلاف الوارد فيها بين الفقهاء.

إذا تقررت هذه الأمور:

فأقول بالرجوع لكتب الفقهاء في المذاهب الفقهية المعتمدة تبين أن هذه المسألة يمكن تحريجها على مسألة القتل بالسم.

ووجه تحريجها عليها ، أن جريمة القتل الناتجة عن شرب الدواء المغشوش تشبه جريمة القتل بالسم ، من حيث إن كلا منهما قتل بالتسبب (٢)، كما أن الدواء المغشوش يعتبر سما قاتلاً ، إذ السم كما عرفه الفقهاء : كل ما يقتل إذا شُرب أو أُكُل (٣).

ونصوص الفقهاء في القتل بالسم (٤) والعقوبة عليه كثيرة ، أذكر منها ما يلي :

جاء في حاشية رد اختار: " أَنَّهُ لَوْ قُتِلَ بِالسَّمِّ قِيلَ : يَجِبُ الْقِصَاصُ؛ لِأَنَّهُ يَعْمَلُ عَمَلَ النَّارِ وَالسَّكِينِ، وَرَجَحَهُ السَّمْرَقَنْدِيُّ اهـ. " (٥).

وجاء في تبين الحقائق: " وَلَوْ سَقَاهُ سُمًّا حَتَّى مَاتَ فَهَذَا عَلَى وَجْهِينِ : إِنْ دَفَعَ

(١) سورة المائدة: من الآية ٢.

(٢) التَّسْبُبُ : مَا يَحْصُلُ الْهَلَاكُ عِنْدَهُ بِعِلَّةٍ أُخْرَى إِذَا كَانَ السَّبَبُ هُوَ الْمُقْتَضِي لَوُقُوعِ الْفِعْلِ بِبَيْتِكَ الْعِلَّةِ. الفروق: شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي ج ٤ ص ٢٧ ط : عالم الكتب بيروت.

(٣) معجم لغة الفقهاء : قلعة جي ص ٢٥ ط الأولى

(٤) سوف أذكر هنا بعض نصوص الفقهاء في جريمة القتل بالسم مع بيان آراء الفقهاء فيها وصولاً للرأي الراجح للإخذ به في مسألة القتل بالدواء المغشوش ، دون التعرض للأدلة والمناقشات منعا للإطالة ، ولمزيد من الأدلة والمناقشات ينظر : القتل العمد وعقوبته : عبد المحيط عبد الفتاح ص ٥٢ : ٥٧ رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الملك عبدالعزيز - المملكة العربية السعودية العزيز ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ، عقوبة القتل بالسم في الفقه الإسلامي : جابر إسماعيل الحجاجه ص ٨٥٨ : ٨٦٥ بحث منشور في مجلة دراسات - علوم الشريعة والقانون - المجلد ٤٠ ملحق (١) (٢٠١٣ م) - الجامعة الأردنية

(٥) حاشية رد المحتار على الدر المختار ج ٦ ص ٥٤٢

إِلَيْهِ السَّمَّ حَتَّى أَكَلَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ فَمَاتَ لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ وَلَا الدِّيَّةُ وَيُجَسُّ وَيُعَزَّرُ" (١).

وجاء في منح الجليل: "... وَكَتَقْدِيمِ شَيْءٍ مَسْمُومٍ سِوَاءَ كَانَ طَعَامًا أَوْ شَرَابًا أَوْ لِبَاسًا أَوْ غَيْرَهَا فَيَقْتَصُّ مِنْ مُقَدِّمِهِ لِنَسْبِهِ إِذَا عَلِمَ بِأَنَّهُ مَسْمُومٌ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْمُقَدِّمُ لَهُ بِالْفَتْحِ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْهُ الْمُقَدِّمُ أَوْ عَلِمَهُ الْمُقَدِّمُ لَهُ فَلَا قِصَاصَ وَلَا أَدَبَ عَلَى الْمُقَدِّمِ" (٢).

وجاء في روضة الطالبين: "لَوْ سَقَاهُ دَوَاءً أَوْ سُمًّا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا، لَكِنَّهُ يَقْتُلُ كَثِيرًا، فَهُوَ كَعَزَّرِ الْإِبْرَةَ فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ، لِأَنَّ فِي الْبَاطِنِ أَعْشِيَةَ رَقِيقَةً تَنْقَطِعُ بِهِ، وَفِي الْإِحْقَاقِ بِالْمُتَقَلِّ احْتِمَالٌ" (٣).

وجاء في نهاية المحتاج: "وَلَوْ دَسَّ سُمًّا... فِي طَعَامِ شَخْصٍ مُمَيِّزٍ أَوْ بَالِغٍ عَلَى مَا مَرَّ الْغَالِبُ أَكَلَهُ مِنْهُ فَأَكَلَهُ جَاهِلًا بِالْحَالِ... فَعَلَيْهِ دِيَّةٌ شَبِهُ عَمْدٍ عَلَى الْأَطْهَرِ" (٤).

وجاء في الفروع: لابن مفلح: "أَوْ يَسْقِيهِ سُمًّا لَا يَعْلَمْ بِهِ، أَوْ يَخْلِطُهُ بِطَعَامٍ وَيُطْعِمُهُ، أَوْ بِطَعَامٍ أَكَلَهُ فَيَأْكُلُهُ جَهْلًا فَيَلْزِمُهُ الْقَوْدُ، وَأَطْلَقَ ابْنُ رَزِينٍ فِيمَا إِذَا أَلْقَمَهُ سَمَا أَوْ خَلطه به قولين" (٥).

وجاء في المغني: "أَنْ يَسْقِيَهُ سَمَا أَوْ يَطْعِمَهُ شَيْئًا قَاتِلًا فَيَمُوتُ بِهِ فَهُوَ عَمْدٌ مُوجِبٌ لِلْقَوْدِ إِذَا كَانَ مِثْلَهُ يَقْتُلُ غَالِبًا، وَإِنْ خَلطه بطعام وقدمه إليه فأكله أو أهدها إليه أو خلطه بطعام رجل ولم يعلم ذلك فأكله فعليه القود؛ لأنه يقتل غالبًا...؛ ولأن هذا يقتل غالبًا ويتخذ طريقًا إلى القتل كثيرًا فأوجب القصاص كما لو أكرهه على شربه" (٦).

وجاء في الخلى: "لَا قَوْدَ عَلَى مَنْ سَمَّ طَعَامًا لِأَحَدٍ مُرِيدًا قَتْلَهُ فَأَطْعَمَهُ إِيَّاهُ فَمَاتَ مِنْهُ وَلَا دِيَّةٌ عَلَيْهِ، وَلَا عَلَى عَاقِلَتِهِ" (٧).

وبالنظر في هذه النصوص وغيرها لتأصيل مسألة الوفاة بالدواء المغشوش قياسا

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٦ ص ١٠١

(٢) منح الجليل شرح مختصر خليل ج ٩ ص ٢٣

(٣) روضة الطالبين وعمدة المفتين ج ٩ ص ١٢٦

(٤) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ج ٧ ص ٢٥٥

(٥) الفروع: لابن مفلح ج ٩ ص ٣٥٤

(٦) المغني ج ١٠ ص ٣٢٢

(٧) المحلى بالآثار: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري ج

١١ ص ٢٣٠ ط: دار الفكر - بيروت

على مسألة القتل بالسم يتبين أن للفقهاء في القتل بالسم رأيين :

الرأي الأول: لبعض الحنفية ، والمالكية ، والشافعية في قول، والحنابلة في المذهب ويرون : أن القتل بالسم يُعد قتلا عمدا يوجب القصاص ؛ لأن شأن السم أن يقتل غالبا ويُتخذ طريقا للقتل كثيرا ، فأوجب القصاص كالقتل بالسلاح (١).

قلت : وربما كان القتل بالسم ومنه الدواء المغشوش أشد فتكا بالإنسان من القتل بالسلاح ؛ لأن مفعول السم وكذا الدواء المغشوش يسري على جميع أجزاء الجسم ويفسد كل قطرة من دم الإنسان، وقد يكون علاجه في الطب أصعب من تضييد جرح أو إجبار عظم أو استئصال عضو(٢).

والرأي الثاني: لأكثر الحنفية ، والشافعية في القول الآخر لهم ، والحنابلة في قول، والظاهرية ويرون : أن القتل بالسم لا يعتبر قتلا عمدا موجبا للقصاص ؛ لأنه تناول ذلك باختياره فأنتبه ما لو قدم إليه سكيناً فطعن بها نفسه ، وإنما هو من القتل شبه العمد الذي يوجب الدية كما قال الشافعية ، أو من القتل بالنسب المتعمد الذي يوجب التعزير بما يراه ولي الأمر كما قال الحنفية والظاهرية (٣).

والرأي الراجح في هذه المسألة :

والذي يترجح في نظري - والله علم - أنه قتل عمد يوجب الضمان بالقصاص ؛ إذ القول بعدم القصاص من القاتل بالسم أو غير ذلك من الوسائل الحفية التي تستخدم في إزهاق الروح ؛ فيه خطر كبير على حياة الناس ، إذ يتمكن لكل من أراد قتل شخص أن يعتمد إلى هذه الوسائل الحفية كالسم والأدوية المغشوشة، دون خوف أو وجل ما دام في مأمن من القصاص ، وأمر الدية بالنسبة له يكون سهلا ، فسدا لهذا الباب ودفعاً للضرر الذي سيقع بالناس يترجح القول بوجوب القصاص في القتل بالسم ويلحق به القتل بالدواء المغشوش إذا تأكدنا من توافر أركان جريمة الغش التي سبق ذكرها وكان

(١) حاشية رد المحتار ج ٦ ص ٥٤٢ ، منح الجليل ج ٩ ص ٢٣ ، روضة الطالبين ج ٩ ص ١٢٦ ، المغني ج ١٠ ص ٣٢٢ .

(٢) جناية القتل العمد في الشريعة الإسلامية و القانون الوضعي : نظام الدين عبد الحميد ص ١٠٢ بتصرف - رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد - منشورة في مطبعة اليرموك - بغداد ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

(٣) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٦ ص ١٠١ ، نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٥٥ ، الفروع ج ٩ ص ٣٥٤ ، المحلى بالآثار ج ١١ ص ٢٣٠ .

جريمة الغش الدوائي دراسة فقهية مقارنة

المريض لا يعلم أن الدواء مغشوش، وقصد الغاش الإضرار بالمريض.

والجامع بين القتل بالسم، والقتل بالدواء المغشوش أن كلا منهما نتيجته واحدة وهي الوفاة لشارب السم وشارب الدواء، وكما أنه وجب على القاتل المباشر المتعمد القصاص، فكذلك يجب على المتسبب المتعمد القصاص، بغض النظر عن السبب هل هو السم أو الدواء المغشوش؟، وذلك بجامع أن كلا منهما المباشر والمتسبب فعل متعمد أدى إلى نتيجة واحدة وهي إزهاق الروح، فوجبت عقوبة واحدة وهي القصاص (١)، وسواء قصد غاش الدواء الإضرار بمريض بعينه أم لا (٢)؛ لأن الجاني في هذه الحالة قصد الجنائية وتعمدها، وتحقق ما قصده فعلا، فلا يعفيه من العقوبة كونه لم يقصد بالقتل واحدا بعينه، أو أنه لم يحدد النتيجة المترتبة على فعله العدواني المقصود، بل إن عقوبة القصاص في هذه الحالة ضرورية؛ لأن الشخص الذي يقصد القتل من حيث هو - بغض النظر عن من يقتل - أشد خطرا على المجتمع، ممن يعين إنسانا فيقتله لعداوة بينهما، بل

(١) شرح الزرقاني على مختصر خليل: عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني المصري ج ٨ ص ١٧ ط: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م وجاء فيه: "ويقتل المتسبب أي: وإن لم يحضر؛ لأن المراد به متسبب في فعل"، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ج ٧ ص ٢٥٣ وجاء فيه: "ويجب القصاص بالسبب كالمبأثر، وهي ما أثار في التلّف وحصلته"، كشاف القناع عن متن الإقناع ج ٥ ص ٥١٣ وجاء فيه: "والقتل بالسبب... قد يفوى فيلحق بالعمد كما ذكرنا في البكره والشهادة".

(٢) وهذا ما ذهب إليه بعض الشافعية والحنابلة فهم لا يفرقون بين القصد المعين وغير المعين في القتل المباشر أو القتل بالتسبب، فمتى كان القاتل قاصدا مطلق الضرر وهو القتل بالتسبب، أو الضرر بشخص معين وهو القتل المباشر فإنه يضمن بالقصاص؛ لأن فعله يؤدي إلى النتيجة التي قصدها، فإن لم يقصد الضرر مع كونه عمدا فإنه يضمن بالدية. تحفة المحتاج ج ٨ ص ٣٧٨، الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل: موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي المقدسي، ثم الصالحي، شرف الدين، أبو النجا - ج ٤ ص ١٦٣ ط: دار المعرفة بيروت - لبنان، كشاف القناع ج ٥ ص ٥٠٥

وقال المالكية: يشترط في القتل عمدا بالتسبب أن يكون القاتل قاصدا بفعله الضرر بشخص معين، ويهلك هذا المعين بفعل الجاني، فإن أصاب غيره فلا يعد قتلا عمدا بل يعد قتلا خطأ عليه الدية. حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٤٤ وجاء فيها: "وإلا يهلك المقصود المعين بل هلك غيره أو قصد ضرر غير معين فهلك بها إنسان أو غيره فالدية في الإنسان الحر على العاقلة والقيمة في غيره"، التاج والإكليل ج ٦ ص ٢٤٠، شرح مختصر خليل للخرشي ج ٨ ص ٨.

وذهب الشافعية في الراجح: إلى أنه يشترط القصد المعين في القتل العمد مطلقا كان القاتل مباشرا أو متسببا. كفاية الأختار في حل غاية الاختصار: أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن بن حريز بن معلى الحسيني الحسني، تقي الدين الشافعي ص ٤٥١ ط: دار الخير - دمشق الطبعة: الأولى، ١٩٩٤ وجاء فيه: "وقولنا أن يقصد الشخص المعين احترازا عما إذا لم يقصد شخصا معينا كما إذا رمى إلى جماعة، ولم يقصد واحدا بعينه فإنه لا يجب القصاص على الراجح"

يكفي أنه يعلم أنه يقصد قتل آدمي معصوم الدم متعمدا (١)، والله تعالى يقول: ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ (٢) ويقول سبحانه: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا ﴾ (٣).

وهذه الصورة في الفقه الإسلامي تعد من حالات اجتماع المباشرة والتسبب ، والأصل عند اجتماع المباشرة والتسبب تقديم المباشرة على التسبب وفقا لقاعدة: " إِذَا اجْتَمَعَ الْمُبَاشِرُ وَالْمُتَسَبِّبُ أُضِيفَ الْحُكْمُ إِلَى الْمُبَاشِرِ " (٤) ؛ لأن المباشر علاقته بالفعل بلا واسطة، والتسبب يكون بواسطة، إلا أن هذا الأصل قد ينخرم في بعض الأحيان ويقدم السبب على المباشرة ويكون الضمان على المتسبب وحده كما في صورتنا هذه؛ لأن السبب هنا هو العامل الأهم والأقوى في إحداث الضرر ، فالمرضى الذي تناول الدواء المغشوش ومات وإن كان مياشرا بتناوله الدواء بنفسه ، إلا أن ضمانه على من تسبب في غش الدواء ؛ لأن المباشرة لا عدوان فيها ، والسبب قد طغى على المباشرة فصار هو السبب الرئيس للحادث .

قال القرافي- رحمه الله تعالى - :

" ومتى اجتمع السبب والمباشرة قدمت المباشرة كحافر بئر والإلقاء فيه فيقدم الإلقاء لقربه من الأثر إلا أن يقوى التسبب جدا فيقدم كتقديم السم في طعام الإنسان " (٥).

□

(١) القصد وأثره في تحديد مسئولية القاتل في التشريع الإسلامي مع تطبيق بالمحكمة الكبرى بالرياض : بدر بن محمد بن ناصر الصالح ص ٨٧، ٨٦ بتصرف رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(٢) سورة النساء الآية ٩٣.

(٣) سورة الأسراء الآية : ٣٣.

(٤) الثائبة والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان لابن نجيم ص ١٦٣ .

(٥) الذخيرة: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي ج ٤ ص ٤٣٤ ط : دار الغرب - بيروت طبعة :

ثانياً : ضمان تلف ما دون النفس بسبب الأضرار المقصودة نتيجة الغش الدوائي

إذا أدى الضرر المقصود الناتج عن غش متعمد إلى إتلاف ما دون النفس (١) كذهاب منفعة عضو من الأعضاء مع بقاء عينه كذهاب منفعة البصر، فإن الضمان الواجب هو القصاص من المُتَلَفِ إن كان المُتَلَفُ مما يجب فيه القصاص وهو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء خلافاً لأبي حنيفة لأن الجنابة ثبتت عن طريق التسبب ، وإذا كان القصاص لا يجب في النفس ففيما دونها أولى (٢) ، لكن بشرط إمكان المماثلة بين الجريمة والعقوبة بأن يكون محل الجريمة منضبطاً محمداً بحيث يمكن استيفاء القصاص منه بلا زيادة (٣) .

قال ابن قدامة -رحمه الله - :

"وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَرِيَانِ الْقِصَاصِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ إِذَا أَمَكَنَّ ؛ وَإِلَّا مَا دُونَ النَّفْسِ كَالنَّفْسِ فِي الْحَاجَةِ إِلَى حِفْظِهِ بِالْقِصَاصِ ، فَكَانَ كَالنَّفْسِ فِي وُجُوبِهِ" (٤) .

(١) الجنابة على ما دون النفس هي : كل أذى يقع على جسم الإنسان فلا يؤدي بحياته. التشريع الجنائي ج٢ ص٤٢١.

(٢) تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام: إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين البعمرى ج٢ ص٢٣٠ ط: مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م وجاء فيها: "وكل شخصين يجري بينهما القصاص في النفس يجري بينهما القصاص والأدب في الجراح، وكذلك أربعة جرح وكسر وإبائه عضو وإزالة منفعة... وإزالة المنفعة كالسمع والبصر والعقل والشم والصوت والدوق وقوة الجماع، ومنفعة الجلوس والطلق، فهذه عشرة والواجب فيها مقدر معلوم". النجم الوهاج في شرح المنهاج: كمال الدين، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الميمري أبو البقاء الشافعي ج٨ ص٣٨٣ ط: دار المنهاج - جدة - الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م وجاء فيه: "والمراد بـ (الجرح): ما كان في الرأس والوجه والجسد، إلا أن اقتصر المصنف عليهما فيه قصور؛ فإن إزالة المنفعة كذلك، فلو قال: ما دون النفس.. كان أعم"، الكافي في فقه الإمام المجل أحمد بن حنبل: عبد الله بن قدامة المقدسي أبو محمد ج٣ ص٢٦١ وجاء فيه: "ومن يقاد بها في النفس يقاد بها فيما دونها".

(٣) بداية المجتهد ج٢ ص٣٣٣ وجاء فيه: "وأما ما يجب في جراح العمد إذا وقعت على الشروط

التي ذكرنا فهو القصاص لقوله تعالى: ﴿والجروح قصاص﴾ [المائدة: ٤٥] ، وذلك فيما أمكن

القصاص فيه منها، وفيما وجد منه محل القصاص ولم يخش منه تلف النفس"، حاشية عميرة: أحمد البرلسي عميرة ج٤ ص١١٣ ط: دار الفكر - بيروت طبعة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م وجاء فيها: "أما اشتراط ما شرط للنفس من كون الجنابة عمداً إلخ. فلأن الشرع معلن بصيانة النفوس أعني فإذا لم يجب القصاص للنفس في الخطأ وشبهه العمد ففيماً دونها أولى"، الشرح الكبير لابن قدامة ج٩ ص٤٢٧ وجاء فيه: "ولا يجب إلا بمثل الموجب في النفس وهو العمد المحض كما لا يجب في النفس إلا بذلك ووجوب القصاص فيما دون النفس والأطراف إذا أمكن ثابت بالنص والاجماع".

(٤) المغني ج٨ ص٣١٧.

فإن كان المتلف لا قصاص فيه، وإنما فيه الأرش (١)، كذهاب بعض النظر وغيره مما لا يشرع فيه القصاص (٢)؛ لتعذر القصاص فيه على وجه المماثلة (٣)، فإن كان أرشه محمداً من قبل الشارع كأرش العين وأرش اليد ونحوهما تعين دفعه، وإن كان الأرش غير محدد من قبل الشارع تُرك للقاضي أمر تحديده بمعرفة الخبراء المختصين وهو ما يُسمى بحكومة العدل: وهي جزء من الدية على أساس نسبة ما فات من المنفعة إلى دية النفس أي نسبة العجز في قوة الجسم إلى الدية الكاملة (٤).

قال الربيعي - رحمه الله - :

"لأنَّ هَذِهِ - الأشياء الغير منضبطة كذهاب منفعة بعض البصر - لَيْسَ فِيهَا أَرشٌ مُقَدَّرٌ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ وَلَا يُمكنُ إِهدَارُهَا فَتَجِبُ فِيهَا حُكُومَةُ عَدْلِ" (٥).

□

-
- (١) الأرش: هو اسمٌ للمال الواجب على ما دون النفس. التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ص ١٧ ط: دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- (٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٦ ص ١٩٥ وجاء فيه: "ولا خلاف بين أهل العلم على أن لا قود في بعض البصر، إذ غير ممكن الوصول إليه."
- (٣) المقدمات الممهدة لابن رشد ج ٣ ص ٣٢٢، المعونة على مذهب عالم المدينة: أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي ج ٣ ص ٣١٦ ط: المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة وجاء فيها: "أما ما يعظم الخطر فيه على النفس وبخاف التلف بالقصاص منه فهذا لا قصاص فيه ويكون الواجب هو الدية؛ لأن القصاص لو ثبت فيه لكان كالأخذ للنفس في مقابلة الجرح وذلك غير جائز."
- (٤) الضمان في الفقه الإسلامي: على الخفيف ص ٣٣٣ ط: دار الفكر العربي - القاهرة طبعة ٢٠٠٠م، نظرية الضمان: دوهبة الزحيلي ص ٢٨٠ ط: دار الفكر - دمشق ١٩٩٨م.
- (٥) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٦ ص ١٣٣

الفرع الثاني

ضمان تلف النفس أو ما دونها بسبب الأضرار غير المقصودة نتيجة الغش الدوائي

إذا حصلت الوفاة بسبب الضرر غير المقصود الناتج عن الغش ، فإن المتسبب يكون مسئولاً عما ترتب عليه ذلك الغش بغض النظر عن كون الغش عمداً أو خطأ ، وتكون مسئوليته هي نفس مسئولية القتل بالخطأ من وجوب الضمان بالدية على العاقلة والكفارة في حالة الوفاة (١) ؛ لأن الغاش تسبب في موت المريض ، فوجد سبب التصمين فيه وهو إحداث الجناية ، لكن لا يقتص منه إجماعاً ؛ لأن الخطأ لا يوجب القصاص في النفس لعدم القصد (٢) .

قال الدردير - رحمه الله:

" إِنَّمَا لَمْ يُقْتَصَّ مِنَ الْجَاهِلِ - الطَّيِّبِ - ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ ضَرَرًا وَإِنَّمَا قَصَدَ نَفْعَ الْعَلِيلِ أَوْ رَجَا ذَلِكَ وَأَمَّا لَوْ قَصَدَ ضَرَرَهُ، فَإِنَّهُ يُقْتَصُّ مِنْهُ وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْعَدَاءِ إِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ ذَلِكَ" (٣).

أما إن كان الإلتلاف فيما دون النفس بسبب الأضرار غير المقصودة الناتجة عن الغش فإن الواجب بالضمان يتمثل فيما تقرر بالشرع من أروش الجناية ، سواء كانت تلك الأروش مقدرة ، أو غير مقدرة فيما يعرف بحكومة العدل وقد سبق بيانه كما مر .

(١) خلافاً للحنفية فإنهم يرون: وجوب الدية في القتل بالتسبب على عاقلته للحاجة إلى صيانة النفس المتلفة عن الهدر ، أما وجوب الكفارة في القتل بالتسبب فلا يرونها ؛ لأن القتل معدوم منه حقيقة فالحق به في حق الضمان فيقي في حق غيره على الأصل، وهو إن كان يأتى بالحفر في غير ملكه لا يأتى بالموت ، والكفارة لمحو ذنب القتل ، ولا إثم هنا حتى تجب الكفارة لمحوه. المبسوط ج ٢٦ ص ١٢٠ ، الهداية في شرح بداية المبتدي ج ٤ ص ٤٤٤ ، العناية شرح الهداية ج ١٠ ص ٢١٤ ، البنائة شرح الهداية ج ١٣ ص ٧٥ واشترط الشافعية في وجه عندهم لوجوب الكفارة في القتل بالتسبب أن يحصل الهلاك حال حياة المتسبب . الوسيط للغزالي ج ٦ ص ٣٩٢ ط : دار السلام وجاء فيه : " وأما الحي فاحترزنا به عمّن حفر بئراً فتردى فيها بعد موته إنسان ففي وجوب الكفارة في تركته وجّهان ووجه الإسقاط أن الكفارة عبادة بدنية فلا ينشأ وجوبها بعد الموت".

(٢) المقدمات المهمات ج ٣ ص ٣٢٢ ط ، الشرح الكبير على متن المتق ج ٩ ص ٤٢٧ ، الإنصاف

في معرفة الراجح من الخلاف ج ٩ ص ٤٤٦ ، منار السبيل في شرح الدليل ج ٢ ص ٣٢٨

(٣) الشرح الكبير للدردير ج ٤ ص ٣٥٥

المطلب الثاني

ضمان تلف المال بسبب الأضرار الناجمة عن الغش الدوائي

إذا أدى استعمال الدواء المغشوش إلى ضرر في جسد المريض وترتب عليه إنفاق مال في مقابل علاج هذا الضرر من أجره الطيب المعالج وثمر الدواء الذي عولج به، وثمر الدواء المغشوش وغير ذلك ، فإن الغاش يضمن التعويض المناسب على حسب المال الذي أنفقه المريض إذا لم يكن الضرر قد وجب فيه الأرش المقدر أو حكومة العدل ، أو دخل ضمن قيمة الأرش أجره الطيب المعالج وثمر الدواء السليم والمغشوش ، (١) ، سواء أكان الضرر مقصودا أو غير مقصود ، نتج عن غش متعمد أو غير متعمد؛ لأن الغش في حد ذاته تعدد فيكون ضامنا ؛ ولأن رفع الإثم في الشريعة الإسلامية عن غير القاصد لا ينافي أن يترتب على الفعل حكم (٢) ؛ ولأنه لا فرق في وجوب الضمان بين ضرر صدر عن فعل صدر تعديا عن قصد وعمد ، وضرر صدر عن فعل من غير قصد وعمد ؛ لأن الشريعة الإسلامية تجعل الضرر علة وسببا للتضمنين فإذا وجدت العلة وجد المعلول ، والإلزام في ذلك إنما هو من خطاب الوضع لا من خطاب التكليف؛ ولذا لزم الضمان من لا إدراك له في ماله وشغلت ذمته به دون أن تشغل ذمته بالأداء (٣).

(١) تكملة حاشية رد المحتار ج ١ ص ١٣٠ وجاء فيها: "أن الجراحة التي لم يبق لها أثر تجب فيها أجره الطيب وثمر الادوية"، البيهجة في شرح التحفة: أبو الحسن علي بن عبد السلام التسولي ج ٢ ص ٥٨٥ ط: دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م الطبعة : الأولى وجاء فيها: "الذي استحسنه ابن عرفة القول بأن على الجاني أجره الطيب وثمر الدواء سواء برىء على شين أم لا" ، المجموع ج ١٩ ص ٧٣ وجاء فيه: "وكل موضع وجب عليه أرش الجانفة أو الحكومة فإنه يجب عليه معه قيمة الخيط، وتدخل أجره الطيب الذي يجرى عملية الخياطة في الارش أو في الحكومة"، شرح منتهى الإرادات ج ٦ ص ٢٢٢ وجاء فيه: "وعليه أيضا أجره الطيب وثمر الخيط"

(٢) جامع العلوم والحكم : ابن رجب الحنبلي ص ٣٧٤ ط: دار المعرفة - بيروت الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ

(٣) الضمان في الفقه الإسلامي : على الخفيف ص ٥٤ .

المبحث الرابع

العقوبة على جريمة الغش الدوائي

جريمة الغش الدوائي إذا وقعت وتوافرت أركانها ، فإن الغاش يستحق عقوبة على جرمته ؛ لاشتغالها على المَكْر، وَالْحِيلِ عَلَى النَّاسِ، وَالتَّوَصُّلِ إِلَى أَخَذِ أَمْوَالِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ (١)، بغض النظر عن مسألة الضمان عن الإضرار المترتبة على جريمة الغش سواء كانت متعلقة بالنفس أو المال والتي سبق الحديث عنها .

وقد صرح بعض الفقهاء بأن من يغش الناس ويخدعهم في البيع يفسق وتُرد شهادته ، وبخاصة إذا تكرر منه الغش ؛ لأنه من أكل أموال الناس بالباطل (٢).

قال ابن نجيم - رحمه الله -

": كَثَمَانُ عَيْبِ السَّلْعَةِ حَرَامٌ وَفِي الْبِرَازِيَّةِ وَفِي الْفَتَاوَى : إِذَا بَاعَ سِلْعَةً مَعِيَّةً عَلَيْهِ الْبَيَانُ وَإِنْ لَمْ يَسِّنْ قَالَ بَعْضُ مَشَايخِنَا: يَفْسُقُ وَتُرَدُّ شَهَادَتُهُ" (٣).

كما أن الفقهاء ذكروا أنه يحق لولى الأمر معاقبة الغاش بعقوبة من العقوبات التعزيرية (٤)، تتناسب مع جرمته، حسب نوعها ، وجسامتها ، ومدى تكرارها ؛ وذلك نظرا لأن الجرائم تختلف في عظمها وخفتها، فينبغي للحاكم ملاحظة الأحوال والظروف، والملابسات، ليكون على بصيرة من أمره، ولتكون تعزيراته وتأديباته واقعة موقعها، وافية بمقصودها، وهو راجع إلى رأي الحاكم، فقد يكون بالتوبيخ، أو بالضرب والجلد، أو بالحبس، أو بأخذ المال (٥).

قال الزرقاني - رحمه الله -:

"قال التتائي: ويعاقب الغاش بسجن أو ضرب أو إخراجه من السوق إن اعتاد.

(١) حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني ج ٢ ص ١٥٢

(٢) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ١٦٤

(٣) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ٦ ص ٣٨

(٤) التعزير هو : تأديب استصلاح وَرَجْرَ عَلَى نُؤُوبٍ لَمْ يُشْرَعْ فِيهَا حُدُودٌ وَلَا كَفَّارَاتٌ. تبصرة الحكام ج ٢ ص ٢٨٨

(٥) توضيح الأحكام من بلوغ المرام: أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح بن حمد بن محمد بن حمد بن إبراهيم النيساب التميمي ج ٣ ص ٣١٨ بتصرف ط : مكتبة الأسدي، مكة المكرمة - الطبعة: الخامسة، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

قاله ابن الماجشون وقال ابن القاسم : لا يشترط في إخراجه اعتياده انتهى . ولا يرجع إليه حتى تظهر توبته بناء على أن إخراجه يقطع ضرره " (١).

ومن هذا النص وغيره مما ذكره الفقهاء في هذه المسألة : يتبين أن العقوبات التي يملك ولي الأمر إيقاعها على غاش الدواء تتنوع ما بين عقوبات تتعلق بالغاش سوء كانت بدنية أو معنوية وعقوبات مالية وهذا ما سنعرفه في المطالبين التاليين:

المطلب الأول

العقوبات المعنوية والبدنية على جريمة الغش الدوائي

أولاً: زجر الغاش وتوبيخه :

يحق لولي الأمر معاقبة غاش الدواء بعقوبة تعزيرية خفيفة كالتعنيف بالكلام الخالي من فحش القول أو بالزجر أو بالتوبيخ المناسب إذا كان الغش في الدواء غير مؤثر على المريض ولم تتكرر منه جريمة الغش ، ودليل جواز ذلك فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - مع صاحب الطعام في الحديث الذي رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - مَرَّ عَلَى صَبْرَةَ طَعَامَ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا فَتَأَلَّتْ أَصَابِعُهُ بِلَاءً فَقَالَ « مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ ». قَالَ أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ « أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ مِنْ غَشٍّ فَلَيْسَ مِنِّي » (٢).

قال النووي - رحمه الله -:

" يُعَزَّرُ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَأَ حَدٌّ لَهَا وَلَا كَفَّارَةٌ بِحَبْسٍ أَوْ ضَرْبٍ أَوْ صَفْعٍ أَوْ تَوْبِيخٍ، وَيَجْتَهِدُ الْإِمَامُ فِي جَنْسِهِ وَقَدْرِهِ " (٣).

□

(١) شرح الزرقاني على مختصر خليل ج ٥ ص ١١١ .

(٢) سبق تخريجه

(٣) منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ص ٣٠٣

ط: دار الفكر الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م

ثانياً: التشهير بالغاش:

يجوز لولي الأمر أو من يقوم مقامه من الجهات المختصة الإعلان والتشهير في وسائل الإعلام المختلفة بكل غاش للدواء سواء كان منتجاً أو موزعاً أو بائعاً ، وذلك بغرض كشفه والتشديد به بين الناس، ليحذر الناس منه، ولا يتعاملوا معه مرة أخرى ؛ لأن التشهير به يؤثر عليه في سمعته التجارية التي قد تشتري بالأموال الطائلة ، وقد فعل هذه الوسيلة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- مع شاهد الزور حيث إنه أمر بإركابه دابة مقلوباً وتسويد وجهه (١)، فهذا الفعل من عمر-رضي الله عنه- من باب التشهير بشاهد الزور ليعلم به الناس فلا يتعاملوا معه، وغاش الدواء من باب أولى .

وقد ورد أن المحتسب قديماً كان إذا أرد أن يُشهر بالمندب يُلبسه الطُّرُورَ (٢) وَيُرْكَبُهُ عَلَى جَمَلٍ أَوْ حِمَارٍ، ويدار به في السوق، ويؤمر من يطوف به أن يقول: هذا فلان قد فعل كذا فاحذروه (٣).

قال الماوردي - رحمه الله -:

" إِذَا رَأَى - أَي الْأَمِير - مِنَ الصَّلَاحِ فِي رَدِّعِ السَّفَلَةِ أَنْ يُشْهَرَهُمْ وَيُنَادِيَ عَلَيْهِمْ بِجَرَائِمِهِمْ، سَأَغَ لَهُ ذَلِكَ " (٤).

ثالثاً: حبس الغاش أو ضربه أو قتله:

إلى جانب ما ذكر من العقوبات المعنوية (التوبيخ والزرع والتشهير) والتي تقع بحق من ارتكب جريمة الغش الدوائي فإنه يجوز لولي الأمر أن يختار عقوبة بدنية على حسب جرمته لمعاقبة غاش الدواء كحبسه أو ضربه، أو حبسه مع ضربه على حسب اجتهاد الحاكم ، إذا لم تفلح معه العقوبة المعنوية وذلك لردعه وزجره عن معاودة جرمته مرة

(١) الحسبة في الإسلام لابن تيمية ص ٥٨.

(٢) حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ١٠٧، تبصرة الحكام ج ٢ ص ٢٠٨.

(٣) نهاية الرتبة الظرفية في طلب الحسبة الشريفة: عبد الرحمن بن نصر بن عبد الله، جلال الدين العدوي الشيزري ص ١٠٩ ط: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الحسبة : مناهج جامعة المدينة العالمية ص ١١٥ ط: جامعة المدينة العالمية

(٤) الأحكام السلطانية: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي ص ٣٢٤ ط: دار الحديث - القاهرة

أخرى ، أو منع غيره من أن تسول له نفسه في الإقدام على مثل هذه الجريمة.

قال أبو عبد الله الموافق - رحمه الله - :

"قَالَ مُطَرِّفٌ وَابْنُ الْمَاجِشُونِ: يُعَاقَبُ مَنْ غَشَّ بِسَجْنٍ أَوْ ضَرْبٍ أَوْ إِخْرَاجِهِ مِنَ السُّوقِ إِنْ كَانَ مُعْتَادًا لِلْغِشِّ وَالْفَجْرِ" (١).

وقال النووي - رحمه الله - :

" ثُمَّ جُنُسُ التَّعْزِيرِ مِنَ الْحَبْسِ أَوْ الضَّرْبِ جَلْدًا أَوْ صَفْعًا إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ، فَيَجْتَهِدُ وَيَعْمَلُ مَا يَرَاهُ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا وَالْفَتْصَارِ عَلَى أَحَدِهِمَا " (٢) .

بل أرى أنه لا مانع شرعاً من أن يكون التعزير بالقتل في حق من يتعمدون غش الأدوية أو المتاجرة فيها بقصد الإضرار بالناس ويتكرر فعلهم ، ولا يترددون بالعقوبات البدنية والمعنوية التي هي أدنى من عقوبة القتل والتي سبق ذكرها ، ويعد فعلهم هذا نوعاً من الإفساد في الأرض الذي يستوجب إحدى العقوبات المنصوص عليها في آية الحرابة قال الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِذَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (٣)

فلاية الجريمة أفادت أن المفسد في الأرض يعاقب بعقوبات منها القتل ، ومن أعظم الإفساد في الأرض غش الدواء الذي يعالج به الناس، فغاش الدواء يُقتل تعزيراً ، لما في غش الدواء من تزيين غير الصالح للناس والخديعة بهم وإيصال الشر والضرر إليهم من غير علمهم ، ولكن بشرط أن يتعين القتل طريقاً للخلاص من الغاش، ولا يمكن دفعه عن هذه الجريمة إلا بالقتل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

"وَمَنْ لَمْ يَنْدَفِعْ فَسَادُهُ فِي الْأَرْضِ إِلَّا بِالْقَتْلِ قُتِلَ" (٤).

(١) التاج والإكليل لمختصر خليل ج٦ ص١٩٢

(٢) روضة الطالبين للنووي ج ١٠ ص ١٧٤ .

(٣) سورة المائدة الآية ٣٣ .

(٤) الحسبة في الإسلام ص ٤٦

المطلب الثاني

العقوبات المالية على جريمة الغش الدوائي

أولاً: مصادرة الدواء المغشوش وإتلافه :

المقصود بمصادرة الدواء المغشوش وإتلافه هو: الاستيلاء على الدواء وإهلاكه من قِبَل الدولة بسبب شرعي يسوغ ذلك.

ولما كان الدواء المغشوش فيه ضرر وإضرار بالغير بغير وجه حق، فهل يجوز لولي الأمر مصادرة الدواء المغشوش وإتلافه؛ عقوبة لمن قام بغشه وتدليسهِ ؛ منعاً لما ينتج عن ذلك الغش والتدليس من ضرر أم لا ؟.

بالنظر في كتب الفقهاء لمعرفة حكم هذ المسألة تبيّن لي من خلال ما اطّلت عليه : أن الذين تكلموا في مسألة حكم إتلاف الشيء المغشوش على وجه التعزير هم فقهاء المالكية وبعض الحنابلة.

ومذهب مالك - رحمه الله - يرى أنه يكره إتلاف المغشوش من الأطعمة والألبسة والأشربة ويتصدق بما على الفقراء أدباً للغاش إذا لم تكن فاسدة ولا ضارة ، سواء كان المغشوش قليلاً أو كثيراً ؛ إذ في ذلك عقوبة للغاش بإتلافه عليه وإخراجه عنه ونفع المساكين بإعطائهم إياه ، أو يباع المغشوش لمن يؤمن أن يغش به ويتصدق بالثمن أدباً للغاش إن كان هو الذي غشه، ويعاقب بعقوبات أخرى تردعه وتزجره ولا تضره ضرراً بليغاً كالضرب والحبس مثلاً (١).

وأما من وجد عنده من ذلك شيء مغشوش لم يغشه هو، وإنما اشتراه أو وهب له أو ورثه، فلا اختلاف في أنه لا يتصدق بشيء من ذلك، والواجب أن يباع عليه ممن يؤمن أن يبيعه من غيره مدلساً بذلك (٢).

وقَد رَوَى أَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ مَنَعَ الْعُقُوبَاتِ الْمَالِيَّةِ ، - أي عدم جواز الإتلاف -

(١) ديوان الأحكام الكبرى أو الإعلام بنوازل الأحكام وقطر من سير الحكام : عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي الجبائي القرطبي الغرناطي أبو الأصْبَغ ص ٦٠١ ط: دار الحديث، القاهرة - طبعة: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، التاج والإكليل لمختصر خليل ج٦ ص ١٩٢ ، البيان والتحصيل ج ٩ ص ٣٢٠

(٢) البيان والتحصيل ج ٩ ص ٣٢٠

قَالَ: لَا يُحِلُّ ذَنْبٌ مِنَ الذُّنُوبِ مَالِ إِنْسَانٍ وَإِنْ قَتَلَ نَفْسًا؛ لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَشْهُرُ عَنْهُ (١).

وقال ابن القاسم - رحمه الله - " أَمَّا الشَّيْءُ الْخَفِيفُ مِنْ ذَلِكَ فَلَا أَرَى بِأَسَا-
أي بالتصدق به على الفقراء - ، وَأَمَّا إِذَا كَثُرَ ثَمَنُهُ فَلَا أَرَى ذَلِكَ وَعَلَى صَاحِبِهِ الْعُقُوبَةُ،
لِأَنَّهُ قَدْ تَدَهَّبُ فِي ذَلِكَ أَمْوَالٌ عِظَامٌ " (٢).

وذهب بعض الفقهاء إلى جواز إتلاف الأموال المغشوشة وإن كانت كثيرة وذلك
إذا وجد السبب المبيح للإتلاف كالغش ونحوه ، ولكن بشرط أن يكون في بقاءه مفسدة
، أما إذا لم يكن في بقاءه مفسدة جاز إبقاؤه لِيَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى الْفُقَرَاءِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ
إِتْلَافِهِ (٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

"وَنظِيرُهُ مَا أَفْتَى بِهِ طَائِفَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ الْقَائِلِينَ بِهَذَا الْأَصْلِ فِي جَوَازِ إِتْلَافِ
الْمَغْشُوشَاتِ فِي الصَّنَاعَاتِ: مِثْلَ الثِّيَابِ الَّتِي نُسِجَتْ نَسِجًا رَدِيئًا إِنَّهُ يَجُوزُ تَمْزِيقُهَا
وَتَحْرِيقُهَا . . . وَمِمَّنْ أَفْتَى بِجَوَازِ إِتْلَافِ الْمَغْشُوشِ مِنَ الثِّيَابِ ابْنُ الْقَطَّانِ (٤) قَالَ فِي
الْمَلَاخِيفِ الرَّدِيئَةِ النَّسِجِ: تُحْرَقُ بِالنَّارِ. وَأَفْتَى ابْنُ عَتَّابٍ (٥) فِيهَا بِالتَّصَدُّقِ؛ وَقَالَ: تُقَطَّعُ
خِرْقًا وَتُعْطَى لِلْمَسَاكِينِ إِذَا تَقَدَّمَ إِلَى مُسْتَعْمِلِهَا فَلَمْ يَنْتَهُوا " (٦).

(١) البيان والتحصيل ج ٩ ص ٣٥٩ ، مجموع الفتاوى ج ٢٨ ص ١١٥ ، الطرق الحكمية في السياسة
الشرعية ص ٢٢٨

(٢) تبصرة الحكام ج ٢ ص ٢٠١

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٨٩ وجاء فيها : " وقيل يراق اللبن ونحوه من المائعات
وتحرق الملاحف والثياب الرديئة النسج قاله ابن العطار وأفتى به ابن عتاب " ، بلغة السالك
لأقرب المسالك المعروفة بحاشية الصاوي على الشرح الصغير ج ٣ ص ٧٠ ، مجموع الفتاوى
ج ٢٨ ص ١١٤ .

(٤) أحمد بن محمد بن عيسى بن هلال القرطبي أبو عمر ابن القطان شيخ المالكية، توفي سنة ٤٦٠ هـ .
الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب : إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون،
برهان الدين اليعمري ج ١ ص ١٨١ ط: دار التراث للطبع والنشر - القاهرة ، سير أعلام النبلاء :
شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ج ١٨ ص ٣٠٥ ، ٣٠٦ ط مؤسسة
الرسالة المطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م

(٥) محمد بن عتاب بن محسن مولى ابن أبي عتاب الأندلسي، أبو عبد الله مفتي المالكية في قرطبة ،
توفي سنة ٤٦٢ هـ . ترتيب المدارك وتقريب المسالك : أبو الفضل القاضي عياض بن موسى
اليحصبي ج ٨ ص ١٣١ ط: مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب - الطبعة: الأولى ، سير أعلام
النبلاء ج ١٨ ص ٣٢٨ : ٣٣٠

(٦) مجموع الفتاوى ج ٢٨ ص ١١٦ ، ١١٤

جريمة الغش الدوائي دراسة فقهية مقارنة

وأرى أن الشيء المغشوش إذا كان يمكن الانتفاع به وليس فيه ضرر على أحد فإنه يجوز التصديق به على صاحبه أو يباع عليه عقوبة له للاستفادة منه سواء كان الانتفاع به للإنسان أو الحيوان أو غير ذلك .

أما في مسألة الدواء المغشوش فلا يتحقق فيه النفع مطلقاً لا للإنسان ولا الحيوان ؛ لأنه إذا لم يضر بالنفس فإنه يضر بالمال ، ولهذا فالأولى والأفضل - في نظري - التخلص منه بحرقه وإتلافه ولا يجوز بيعه على صاحبه أو التصديق به عليه ؛ لأنه إن بيع عليه أو تُصدّق به عليه فسيذهب لغش الآخرين والإضرار بهم ، ودليل جواز الإتلاف فعل الفاروق عمر - رضي الله عنه - حيث رأى رجلاً قد شاب اللبن بالماء المبيع فأراقه عليه(١).

فالمصلحة تقتضي القول بجواز إتلاف الدواء المغشوش والتخلص منه ؛ لأن تركه بدون إتلافه فيه ضرر بالمصلحة العامة، لكونه غير صالح للاستعمال أو الاستهلاك، وهذا الإتلاف أمر جائز في الشريعة الإسلامية، بناء على قاعدة : "الحكم على الخاصة لأجل العامة"(٢) ، وقاعدة : "يُتَحَمَّلُ الضَّرَرُ الْخَاصُّ ؛ لِأَجْلِ دَفْعِ الضَّرَرِ الْعَامِّ"(٣).

ثانياً غلق المنشأة الدوائية وسحب الترخيص :

غلق المنشأة التي تنتج أو توزع أو تباع الدواء المغشوش وسحب الترخيص الممنوح لها ، له الأثر الفعال والكبير في ردع وزجر الغشاشين من البائعين والموزعين والمنتجين وبالتالي في تقليل جريمة الغش الدوائي ،، ولهذا نجد أن الشريعة الإسلامية عرفت عقوبة غلق المنشأة أو ما يسمى بالإخراج من السوق ، وأقرتها كعقوبة تعزيرية على من يغش الناس ويتعمد أخذ أموالهم بالباطل ؛ لأن هذه العقوبة أجدى وأنفع في منع الغش بين الناس وأشق على الغاش من تعزيره بالضرب أو الحبس ، (٤).

(١) الحسبية في الإسلام ص ٥٢ ، مجموع الفتاوى ج ٢٨ ص ١١٤

(٢) الموافقات: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي ج ٣ ص ٦٢ ط: دار ابن عفان الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٧.

(٤) تبصرة الحكام ج ٢ ص ٢٠١ ، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ص ٢٢٨ ، التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب: خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي المالكي المصري ج ٦ ص ١٦٩ ط: مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

قال ابن أبي زيد القيرواني - رحمه الله - :

" قال مالك في من فجر في السوق: أرى أن يخرج منه، وذلك أشد عليه من الضرب. وقال في موضع آخر: فيمن جعل في مكياله زفتاً، أرى أن يضرب، ويخرج من السوق. " (١).

فالواجب على ولي الأمر أو من يقوم مقامه من الجهات المختصة إخراج الغاش للدواء من السوق وغلط منشأته ليجعل الناس يرتاحون منه ومن غشه ، ولا يرجع إلى السوق مرة أخرى حتى تظهر توبته وصلاحه

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

"وَمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَغْبِئُهُمْ اسْتَحَقَّ الْعُقُوبَةَ؛ بَلْ يُمْنَعُ مِنَ الْجُلُوسِ فِي سُوقِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يُلْزَمَ طَاعَةَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ" (٢).

ثالثاً : الغرامة على غش الدواء :

المقصود بالغرامة :هي تكليف المخالف بدفع مبلغ من المال جزاء مخالفته إلى خزانة الدولة (٣).

والغرامة بأخذ نقود من الجاني على وجه التغميم ، تعزيراً وأدبا له على معصيته ، أصبحت شائعة كثيرة الانتشار في عصرنا الحاضر إما كعقوبة أصلية على بعض الجرائم ، وإما كعقوبة تكميلية مع عقوبات أخرى كالحبس أو غيره .

وفي الشريعة الإسلامية يجوز التعزير بأخذ المال، إذا رأى ولي الأمر أن هذا يحقق المصلحة ، ويردع الظلمة، ويكف شرهم ؛ لأن التعزير باب واسع يختلف باختلاف الأحوال ، فأوله التوبيخ بالكلام ، وأعلاه التعزير بالقتل إذا لم ينكف الشر إلا بالقتل ، وأخذ المال نوع من أنواع التعزير الذي يحصل به ردع المعتدين ، وإذا كان يجوز أن يُعزَّر

(١) التَّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ عَلَى مَا فِي الْمَدَوِّتَةِ مِنْ غَيْرِهَا مِنَ الْأَمَهَاتِ : أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي، القيرواني ج ٦ ص ٢٧٤ ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م

(٢) مجموع الفتاوى ج ٢٩ ص ٢٩٩.

(٣) نظرية الضمان : د وهبة الزحيلي ص ٨٧ ، التعزيرات المادية في الشريعة الإسلامية : عبدالعزيز بن زيد عبدالله العميقان ص ١٥٥ - رسالة ماجستير -المعهد العالي للقضاء- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥

بالبقتل ، فالمال لا شك أنه دون النفس فيمكن أن يُعزَّر به (١).

ومن الذين قالوا بجواز أخذ المال كعقوبة تعزيرية بعض الخفية ، وبعض المالكية ، والشافعي في القديم ، وبعض الحنابلة (٢).

والدليل على مشروعية الغرامة المالية حديث عمرو بن شعيب قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الثمر المعلق . فقال : « مَنْ أَصَابَ فِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرَ مَتَّخِذٍ حُبْنَةً (٣) فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَالْعُقُوبَةُ وَمَنْ سَرَقَ مِنْهُ شَيْئًا بَعْدَ أَنْ يُتَوَبَّهَ الْجَرِيمُ (٤) فَلْيَعْلَمَنَّ الْمَجْنُّ فَعَلِيهِ الْقَطْعُ » (٥)

(١) توضيح الأحكام من بلوغ المرآة: أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح بن حمد بن

محمد بن حمد بن إبراهيم البسام التميمي ج ٣ ص ٣١٥ ، ٣١٦

(٢) فتح القدير ج ٥ ص ٣٤٥ وجاء فيه: " وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: يَجُوزُ التَّعْزِيرُ لِلسُّلْطَانِ بِأَخْذِ الْمَالِ، ...

وَمَا فِي الْخُلَاصَةِ سَمِعْتُ مِنْ ثِقَةٍ أَنَّ التَّعْزِيرَ بِأَخْذِ الْمَالِ إِنْ رَأَى الْقَاضِي ذَلِكَ، أَوْ الْوَالِي جَازًا، وَمِنْ حِمْلَةِ ذَلِكَ رَجُلٌ لَمْ يَخْضُرْ الْجَمَاعَةَ يَجُوزُ تَعْزِيرُهُ بِأَخْذِ الْمَالِ مِثْلِيٍّ عَلَى اخْتِيَارِ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ كَقَوْلِ أَبِي يُوسُفَ. "، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل ج ٤ ص ٣٤٤ وجاء فيه: " وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي حَدِيثِ اللَّيْلِ لَعْنَتُ الثَّاقِفَةِ وَأَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يُسْتَفَادُ مِنْهُ جَوَازُ الْعُقُوبَةِ بِالْمَالِ فِي الْمَالِ لِمَنْ جَنَى فِيهِ بِمَا يُنَاسِبُ ذَلِكَ، وَقَالَ فِي الْبِكَمَالِ: فِيهِ الْعِقَابُ بِالْمَالِ، " تيسرة الحكام ج ٢ ص ٢٩٤ وجاء فيها: " مَسْأَلَةٌ: وَمَنْ مَثَلٌ بِأَمْتِهِ عَنَّقَتْ عَلَيْهِ وَذَلِكَ عُقُوبَةٌ بِالْمَالِ، " معلمة الفقه المالكي: عبد العزيز بنعبد الله ص ٢٧١ ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م وجاء فيها: " ذكر البرزلي في فتواه جواز العقوبة بالمال عند تعذر من يقيم الحدود في الأبدان، " المهذب في فقه الإمام الشافعي: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ج ١ ص ٢٦١ ط: دار الكتب العلمية وجاء فيه: " وإن منعها بخلا بها أخذت منه وعزر وقال في القديم: تؤخذ الزكاة وشطر ماله عقوبة له، " الاختيارات الفقهية: نقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني ص ٦٠١ ط: دار المعرفة، بيروت، لبنان الطبعة: ١٣٩٧هـ/١٩٧٨م وجاء فيه: " والتعزير بالمال سانغ إتلافاً وأخذاً وهو جار على أصل أحمد لأنه لم يختلف أصحابه أن العقوبات في الأموال غير منسوخة كلها، " إعلام الموقعين عن رب العالمين: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية ج ٢ ص ٧٥ ط: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م وجاء فيه: " وَأَمَّا تَعْزِيرُ الْمَالِ - وَهُوَ الْعُقُوبَةُ الْمَالِيَّةُ - فَسَرَعَهَا فِي مَوَاضِعَ: مِنْهَا تَحْرِيقُ مَتَاعِ الْغَالِ مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَمِنْهَا جَرْمَانُ سَهْمِهِ، وَمِنْهَا إِضْعَافُ الْغُرْمِ عَلَى سَارِقِ النَّمَارِ الْمُعْلَقَةِ، وَمِنْهَا إِضْعَافُهُ عَلَى كَاتِمِ الضَّالَّةِ الْمُتَلَقِّطَةِ، وَمِنْهَا أَخْذُ شَطْرِ مَالِ مَانِعِ الزَّكَاةِ "

(٣) الخُبْنَةُ: مَعْطَفُ الْإِزَارِ وَطَرَفُ الثُّوبِ: أَي لَا يَأْخُذُ مِنْهُ فِي تَوْبِهِ. يُقَالُ أَخْبَنَ الرَّجُلُ إِذَا خَبَأَ شَيْئًا

فِي حُبْنَتِهِ تَوْبَهُ أَوْ سَرَاوِيلَهُ. النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْأَثَرِ: أَبُو السَّعَادَاتِ الْمُبَارَكُ بْنُ مُحَمَّدِ الْجَزْرِيِّ

ج ٢ ص ١٣ ط: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

(٤) الجرين: مَوْضِعٌ يُجْمَعُ فِيهِ الثَّمَرُ وَيَجْفَأُ. حَاشِيَةُ السَّنْدِيِّ عَلَى سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ج ٢ ص ١٢٧

(٥) رواه أبو داود في سننه كتاب الحدود - باب مَا لَا قَطْعَ فِيهِ. ج ٤ ص ٢٣٨ (ح ١٧١٢) واللفظ له ،

والنسائي في سننه كتاب قطع السارق - باب الثمر يسرق بعد أن يؤويه الجرين ج ٨ ص ٨٥ (ح ٤٩٥٨) ،

الترمذي في سننه مختصراً - كتاب البيوع - باب ما جاء في الرخصة في أكل الثمرة

للمار بهاج ٣ ص ٥٨٤ (ح ١٢٨٩) ، وقال: هذا حديث حسن . وقال الألباني: حديث حسن .

إرواء الغليل ج ٨ ص ٧٩.

قال الصنعاني - رحمه الله - :

" أَنَّهُ أَجْمَلَ فِي الْحَدِيثِ الْغَرَامَةَ وَالْعُقُوبَةَ وَلَكِنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ تَفْسِيرَهَا بِأَنَّهَا غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَبِأَنَّ الْعُقُوبَةَ جَلْدَاتٌ نَكَالًا. وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ الْبَيْهَقِيِّ هَذَا عَلَى جَوَازِ الْعُقُوبَةِ بِالْمَالِ، فَإِنَّ غَرَامَةَ مِثْلِيهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ بِالْمَالِ وَقَدْ أَجَازَهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ "(١).

وعلى هذا فيجوز عقوبة غاش الدواء بتغريمه شيئاً من ماله عقوبة له على غشه ، وعلى ولي الأمر أن يحدد الغرامة المالية المناسبة التي تحقق الردع للجاني ولكل من تسول له نفسه في ارتكاب مثل هذه الجريمة.

□

الخاتمة

نسأل الله تعالى حسنها

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبعد :

فمن خلال ما سبق ذكره من هذه الدراسة يمكن أن أخرج ببعض

النتائج و التوصيات أذكر من أهمها ما يلي :

أولاً : أهم النتائج .

- ١- سعة الفقه الإسلامي وقدرته على استيعاب كل الجرائم التي تقع في المجتمع ووضع العقوبة الشرعية المناسبة لها.
- ٢- الدواء هو : كل مستحضر طبي مصنوع من مواد كيميائية أو طبيعة بغرض العلاج من مرض معين أو الوقاية منه أو تخفيف آلامه .
- ٣- تتجلى أهمية الدواء في كونه وسيلة لحفظ الصحة من الأمراض ، وسببا لإنقاذ النفس من الهلاك ، وضرورة من ضرورات الأمة للنهوض بما وتخليصها من التبعية لغيرها من الأمم.
- ٤- يشترط في الدواء أن يكون مباحا شرعا، وأن يكون نافعا ومفيدا للمريض، وسليما وخاليا من العيوب وصالحا للاستهلاك الأدمي ، وقد تم تصنيعه من قبل المختص به.
- ٥- الغش الدوائي هو : إخفاء حقيقة الدواء عن مستخدمه في كل أمر يكرهه أو يقلل رغبته فيه ، مما يسبب ضررا له .
- ٦- يتفق الغش مع التدليس في أن كلا منهما ينطوي على خداع ؛ ولكن يختلفان من حيث وقت الخداع والطرق المستعملة فيه، فالغش يقع الخداع فيه أثناء التعاقد أو خارجه، بخلاف التدليس فيكون في أثناء التعاقد ، كما إن الغش يشمل كل طرق الخداع ، بخلاف التدليس فيقتصر على كتمان الحقيقة ، فالغش أعم من التدليس فكل تدليس غش وليس العكس.
- ٧- الغش أو التبرير يقعان عن طريق وسائل خداعية أو احتيالية قولية أو فعلية أو غيرهما وذلك بإخفاء عيب في المعقود عليه ، أو غير ذلك من الأمور.
- ٨- الغش أشمل وأعم من الغبن ؛ لأن الغش يكون في القيمة وغيرها ، بخلاف الغبن فيكون في القيمة.

- ٩- يتفق الغش مع الخيانة في أن كلا منهما ينطوي على تدليس وغدر وإخفاء الحقيقة ، وبخلاف من حيث إن الغش تدليس يرجع إلى ذات المبيع مما يقتضي خروجه عما يظنه المشتري ، والخيانة ترجع إلى العقد فهي أعم .
- ١٠- لا خلاف في أن الغش في البيع حرام ومنهي عنه بجميع أشكاله وصوره ، بل يعد من كبائر الذنوب .
- ١١- حرم الإسلام الغش ومنه الغش الدوائي؛ لأن فيه مخادعة وكذبا على الناس وتدليسا عليهم وتغريرا بهم واستغلالا لهم ، وكل هذا ينافي الأخلاق والآداب العامة والقيم الإنسانية.
- ١٢- للغش الدوائي أسباب متعددة منها ما هو ديني، ومنها ما هو مادي، ومنها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو انتقامي.
- ١٣- تشكل جريمة الغش الدوائي خطورة كبيرة على أفراد المجتمع كله ، وبخاصة طائفة المستهلكين للدواء؛ لأنها تمس أرواح الناس وأموالهم ، وهما من أهم ما يجب على المجتمع حمايته .
- ١٤- للغش الدوائي صور متعددة وكثيرة وهي منهي عنها في الشريعة الإسلامية ويجب تجنبها والابتعاد عنها
- ١٥- لتحقق جريمة الغش الدوائي أركان ثلاثة لا بد من توافرها وهي الركن الشرعي والركن المادي والركن المعنوي.
- ١٦- التدابير الوقائية التي أوجبتها الشريعة الإسلامية في معاملات الناس بعضهم مع بعض ، لها لأثر البالغ في الحماية من وقوع جريمة الغش الدوائي أو التقليل منها.
- ١٧- يعتبر غاش الدواء مسئولاً عن الأضرار الناجمة عن جريمة الغش الدوائي سواء أكانت تلك الأضرار متعلقة بالنفس أو المال .
- ١٨- من حق ولي الأمر أو من يقوم مقامه تقدير العقوبة المناسبة على غاش الدواء سواء أكانت العقوبة الموقعة تتعلق بشخص الغاش أو ماله.
- ١٩- القضاء على جريمة الغش الدوائي أو التقليل منها من خلال فرض العقوبة المناسبة عن من يغش الدواء حتى ولو كانت تلك العقوبة هي القتل ، له الأثر الإيجابي على الفرد والمجتمع وذلك من خلال حماية المستهلك للدواء صحيا واجتماعيا ونفسيا وحماية الاقتصاد الوطني من آثار الغش الدوائي .

ثانياً : التوصيات :

- ١- أوصي العاملين في مؤسسة الدواء سواء أكانوا منتجين أو موزعين أو بائعين بمراقبة الله -عز وجل- ؛ لأن من يستهلك الدواء يخفى عليه كثير من الأمور المتعلقة بالدواء ، ويضع ثقته في هذه المؤسسة ، فلا يجوز أن تكون النظرة مادية بحته دون النظر لحاجة المريض ومصالحته.
 - ٢- يجب على ولاية الأمور من الجهات المختصة في مجال مراقبة الدواء ، المتابعة الدائمة والمستمرة على منافذ بيع وتوزيع وإنتاج الدواء والضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه غش الدواء والمتاجرة فيه .
 - ٣- أوصي القائمين على تشريع الأحكام وتطبيقها في البلاد الإسلامية، فرض أقصى العقوبات التعزيرية وأعظمها على كل من يُغش في دواء الناس ويتاجر في معاناتهم وأمراضهم .
 - ٤- يجب على المختصين في المساجد ودور العلم ووسائل الإعلام المختلفة القيام بمهامهم المنوطة بهم وذلك بتوعية أفراد المجتمع بجرمة جريمة الغش الدوائي ومدى خطورتها على الفرد والمجتمع.
 - ٥- يجب على كل من أقدم على هذه الجريمة النكراء الإقلاع عنها، والتوبة منها ، فعلى الرغم من عظم هذا الذنب الكبير إلا أن باب التوبة مفتوح للتائبين والله يحب التوابين من الآثام ويجب المتطهرين من حقوق الآخرين وتبعاتهم .
- وفي نهاية هذا البحث فإني أستمح كل ناظر في بحثي هذا العذر لما عساه أن يبدو فيه من قصور أو تقصير ، فحسبي أني أعملت قلبي وبذلت قصارى جهدي وغاية وسعي في تحري الحق والصواب ، فإن أكن قد وفقت فذلك فضل الله، وإن كانت الأخرى فاستغفر الله . والله أسأل أن يعفو عن زلاتي ويقييني من عثراتي... وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه الفقير إلى ربه

عادل موسى عوض

مكة المكرمة

فهرس أهم المراجع والمصادر

- ١ القرآن الكريم
- ٢ أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية : حسن بن أحمد بن حسن الفكي
ط دار المنهاج - الرياض الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ
- ٣ أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها: محمد بن محمد المختار
الشنقيطي ط: مكتبة الصحابة - جدة الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ -
١٩٩٤ م
- ٤ الأحكام السلطانية: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن محمد بن حبيب
البصري البغدادي، الشهر بالماوردي ط: دار الحديث - القاهرة
- ٥ أحكام الغش التجاري في الفقه والنظام : عبد المحسن بن نادر بن حزام
آل تميم - رسالة ماجستير مقدمة إلى المعهد العالي للقضاء، قسم
السياسة الشرعية- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٩٩٦م .
- ٦ أحكام الغش التجاري في الفقه والنظام : عبد المحسن بن نادر بن حزام
آل تميم - رسالة ماجستير مقدمة إلى المعهد العالي للقضاء، قسم
السياسة الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٩٩٦م .
- ٧ الأحكام الفقهية للصيدلة : هناء بنت ناصر بن عبد الرحمن الأحيدب -
رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية ١٤٣٤ هـ
- ٨ إحياء علوم الدين: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ط: دار
المعرفة - بيروت
- ٩ إحياء وتطوير مؤسسة الحسبة : د. محمد عثمان شبير - مقال منشور
في سلسلة كتاب الأمة - منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية
- قطر - عدد ٨٧ - ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.

- (١٠) الاختيارات الفقهية: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة الحرائي ط: دار المعرفة، بیروت، لبنان الطبعة: ١٣٩٧هـ/١٩٧٨م
- (١١) الأدوية المغشوشة تدمر الصحة: د صالح بن صالح، مقال في جريدة الرياض السعودية عدد الأحد ٢٦ صفر ١٤٣٥هـ/ ٣٠ ديسمبر ٢٠١٣م العدد ١٦٦٢٤
- (١٢) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني ط المكتب الاسلامي بیروت الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- (١٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ط: دار الجليل، بیروت الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
- (١٤) الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ التُّعْمَانِ: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري ص ٧٤ ط: دار الكتب العلمية، بیروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م
- (١٥) إعلام الموقعين عن رب العالمين: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية ط: دار الكتب العلمية - بیروت - الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م
- (١٦) الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل: موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجواي المقدسي، ثم الصالحي، شرف الدين، أبو النجا ط: دار المعرفة بیروت - لبنان.
- (١) الأم: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي - طبعة دار المعرفة - بیروت سنة النشر: ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- (١٧) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرادوي ط: هجر للطباعة والنشر والتوزيع

والإعلان، القاهرة - جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

(١٨) الأهمية الاقتصادية لتشريعات حماية المستهلك : د.عبدالله عبدالعزيز الصعيدي - بحث مقدم في ندوة (حماية المستهلك في الشريعة والقانون) والتي نظمتها كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ٦-٧ ديسمبر ١٩٩٨م

(١٩) البحر الرائق شرح كتر الدقائق: زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم المصري الحنفي ط دار الكتاب الإسلامي الطبعة: الثانية

(٢٠) البحر المديد : أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسيني الإدريسي الشاذلي الفاسي أبو العباس ط : دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الثانية / ٢٠٠٢ م - ١٤٢٣ هـ

(٢١) بحوث مقارنة في الشريعة الإسلامية عن البيوع الضارة: د رمضان حافظ السيوطي ط : دار السلام- القاهرة - الطبعة الثانية ٢٠٠٦ م

(٢٢) بداية الاجتهاد و نهاية المقتصد : أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد ط : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر الطبعة : الرابعة، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م

(٢٣) بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير للدردير: أبو العباس أحمد بن محمد الخلوئي، الشهير بالصاوي المالكي ط: دار المعارف

(٢٤) البناية شرح الهداية : أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني ط : دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

- (٢٥) البهجة في شرح التحفة : أبو الحسن علي بن عبد السلام التسولي ط : دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م
الطبعة : الأولى
- (٢٦) التاج والإكليل لمختصر خليل: محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي ط: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٤م
- (٢٧) تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام: إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري ط: مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- (٢٨) تبين الحقائق شرح كثر الدقائق: عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي ط: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٣١٣ هـ
- (٢٩) تحديات وآفاق الحماية المستدامة للمستهلك في ظل العولمة (دراسة ميدانية : الأردن) : د.أنس علي يوسف القضاة - جامعة جدارا - المملكة الأردنية الهاشمية ٢٠١٤م
- (٣٠) التحرير والتنوير: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ط : دار النشر : دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس - ١٩٩٧ م
- (٣١) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي: أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري ط: دار الكتب العلمية - بيروت.
- (٣٢) تحفة المحتاج في شرح المنهاج : أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد: طبعة: ١٣٥٧ هـ - ١٩٨٣ م
- (٣٣) التداوي بالوسائل الطبية المعاصرة : محمد إبراهيم بن محمد الجاسر - بحث ضمن مؤتمر الفقه الإسلامي الثاني - قضايا طبية معاصرة - الذي

- عقد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ ربيع الثاني ١٤٣١هـ
- (٣٤) ترتيب المدارك وتقريب المسالك : أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي ط: مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب - الطبعة: الأولى
- (٣٥) التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي : عبد القادر عودة ط : دار الكاتب العربي، بيروت
- (٣٦) التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ط : دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
- (٣٧) التعزيزات المادية في الشريعة الإسلامية : عبدالعزيز بن زيد عبدالله العميقان - رسالة ماجستير - المعهد العالي للقضاء - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥
- (٣٨) تكملة البحر الرائق : محمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري ط دار الكتاب الإسلامي
- (٣٩) تكملة المجموع : أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي - مطبوع مع المجموع ط: دار الفكر - بيروت.
- (٤٠) تكملة حاشية رد المختار : محمد علاء الدين أفندي ط: دار الفكر - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م
- (٤١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد : أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ط: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب طبعة: ١٣٨٧هـ
- (٤٢) تهذيب الأخلاق : أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ طبعة المدينة المنورة .
- (٤٣) توضيح الأحكام من بلوغ المرام: أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح بن حمد بن محمد بن حمد بن إبراهيم البسام التميمي ط : مكتبة الأسد، مكة المكرمة - الطبعة: الخامسة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

- ٤٤) التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب: خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي المالكي المصري ط: مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ٤٥) جامع العلوم والحكم: أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ط: دار البيان العربي، ط: دار المعرفة - بيروت الطبعة الأولى، ٥١٤٠٨
- ٤٦) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة: ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.
- ٤٧) جرائم الأحداث في الشريعة الإسلامية - المشكلة والعلاج - محمد ربيع صباهي ط: دار النوادر سوريا الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
- ٤٨) جريمة الغش - أحكامها وصورها وآثارها المدمرة: أبو أنس محمد بن موسى آل نصر ط مكتبة الفرقان - دبي - الإمارات طبعة ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ٤٩) جناية القتل العمد في الشريعة الإسلامية و القانون الوضعي: نظام الدين عبد الحميد - رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد - منشورة في مطبعة اليرموك - بغداد ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م
- ٥٠) حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين: أبو بكر عثمان بن محمد شطا الدمياطي الشافعي ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م
- ٥١) حاشية البجيرمي على شرح المنهج: سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي المصري الشافعي ط: مطبعة الحلبي طبعة: ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.
- ٥٢) حاشية الخلوئي على منتهى الإرادات: محمد بن أحمد بن علي البهوتي الخلوئي تحقيق: الدكتور سامي بن محمد بن عبد الله الصقير والدكتور

- محمد بن عبد الله بن صالح اللحيان ط: دار النوادر، سوريا الطبعة:
الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١
- ٥٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي
المالكي ط: دار الفكر - بيروت
- ٥٤) حاشية السندي على سنن ابن ماجه : محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو
الحسن، نور الدين السندي ط : دار الجيل - بيروت
- ٥٥) حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني: أبو الحسن، علي بن
أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي ط: دار الفكر - بيروت طبعة:
١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
- ٥٦) حاشية رد المختار على الدر المختار: محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز
عابدين ر: دار الفكر- بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م
- ٥٧) حاشية عميرة: أحمد البرلسي عميرة ط : دار الفكر - بيروت طبعة،
١٤١٥هـ-١٩٩٥م
- ٥٨) حجة الله البالغة: أحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين بن معظم
بن منصور المعروف بـ «الشاه ولي الله الدهلوي»: دار الجيل، بيروت
- لبنان الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م
- ٥٩) الحسبة في الإسلام: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد
السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية ط: دار الكتب
العلمية الطبعة: الأولى
- ٦٠) حكم إجراء التجارب الطبية على جسم الإنسان في الشريعة والنظام
السعودي: عبد المجيد بن علي نائب العمري -رسالة ماجستير مقدمة
للجامعة الإسلامية ١٤٢٩هـ / ١٤٣٠هـ -
- ٦١) حماية المستهلك من الغش التجاري :مولاي زكرياء رسالة ماجستير
مقدمة إلى كلية الحقوق - جامعة الجزائر ٢٠١٥ م / ٢٠١٦ م

- ٦٢) الخداع التسويقي : دراسة ميدانية لاتجاهات المستهلكين نحو الممارسات اللاأخلاقية في التسويق، في مدينة إربد : محمد عمر الزعبي-رسالة ماجستير - كلية الاقتصاد والعلوم الادارية - جامعة اليرموك ، ٢٠٠٣م
- ٦٣) الدر المختار شرح تنوير الأبصار: محمد بن علي بن محمد الحِصْنِي المعروف بعلاء الدين الحِصْكْفِي الحنفي ط دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م
- ٦٤) درر الحكام شرح غرر الأحكام: محمد بن فرامرز بن علي الشهرير بملاخسرو ط: دار إحياء الكتب العربية
- ٦٥) الدرر السنية في الأجوبة النجدية :عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الطبعة:السادسة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م
- ٦٦) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب : إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري ط: دار التراث للطبع والنشر- القاهرة
- ٦٧) ديوان الأحكام الكبرى أو الإعلام بنوازل الأحكام وقطر من سير الحكام عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي الجياني القرطبي الغرناطي أبو الأصْبَغ ط: دار الحديث، القاهرة - طبعة: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م
- ٦٨) الذخيرة: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي ط : دار الغرب - بيروت طبعة : ١٩٩٤م
- ٦٩) زاد المعاد في هدي خير العباد: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية ج ط: مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة: السابعة والعشرون ، ١٤١٥هـ /١٩٩٤م

- ٧٠) الزواجر عن اقتراف الكبائر: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي
السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس : دار
الفكر الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- ٧١) سبل السلام: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني
الصنعاني ط: دار الحديث
- ٧٢) السراج الوهاج على متن المنهاج : محمد الزهرى الغمراوي ط: دار
المعرفة
- ٧٣) سنن ابن ماجه: الحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه ط
دار الفكر - بيروت
- ٧٤) سنن أبي داود: للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني
الأزوي ط دار الكتاب العربي - بيروت
- ٧٥) السنن الكبرى : أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي ط:
مكتبة دار الباز - مكة المكرمة طبعة ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤م
- ٧٦) سير أعلام النبلاء : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان
الذهبي ط مؤسسة الرسالة الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م
- ٧٧) شرح الزُّرقاني على مختصر خليل : عبد الباقي بن يوسف بن أحمد
الزرقاني المصري ط: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى،
١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م
- ٧٨) الشرح الكبير على متن المقنع : شمس الدين عبد الرحمن بن محمد بن أحمد
بن قدامة المقدسي الحنبلي، أبو الفرج ط دار الكتاب العربي بيروت
- ٧٩) شرح حدود ابن عرفة: محمد بن قاسم الأنصاري، أبو عبد الله، الرصاع
التونسي المالكي ط : المكتبة العلمية الطبعة: الأولى، ١٣٥٠هـ -
- ٨٠) شرح زروق على متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني: شهاب الدين أبو
العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي، المعروف بـ

- زروق ط: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م
- (٨١) شرح مختصر خليل للخرشي : محمد بن عبد الله الخرشبي المالكي أبو عبد الله ط: دار الفكر للطباعة - بيروت
- (٨٢) شرح مرشد الخيران إلى معرفة أحوال الإنسان ط المطبعة الكبرى الأميرية - مصر الطبعة الثانية ١٣٠٨هـ -
- (٨٣) شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى : منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الخنبلي ط: عالم الكتب الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م
- (٨٤) شعب الإيمان : أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي ط : مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م
- (٨٥) الصحاح في اللغة: إسماعيل بن حماد الجوهري ط : دار العلم للملايين - لبنان الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
- (٨٦) صحيح البخاري : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله ط : دار طوق النجاة الطبعة : الأولى ١٤٢٢هـ -
- (٨٧) صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري ط: دار الجيل بيروت ، دار الأفاق الجديدة - بيروت
- (٨٨) ضعيف سنن أبي داود: محمد ناصر الدين الألباني ط : ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م.
- (٨٩) صناعة الدواء والأحكام المتعلقة بها : د عبد الرحمن الراددي - بحث ضمن مؤتمر الفقه الإسلامي الثاني - قضايا طبية معاصرة - الذي عقد

في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ ربيع الثاني ١٤٣١هـ.

(٩٠) صيانة عقد البيع من الاستغلال في الفقه الإسلامي : دسعد الدين صالح دداش، بحث مقدم في ندوة (حماية المستهلك في الشريعة والقانون) والتي نظمتها كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ٦-٧ ديسمبر ١٩٩٨م

(٩١) الضمان في الفقه الإسلامي : على الخفيف ط دار الفكر العربي - القاهرة طبعة ٢٠٠٠م

(٩٢) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية ط : دار عالم الفوائد - مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ

(٩٣) العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرفاعي القزويني ط: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

(٩٤) عقوبة القتل بالسم في الفقه الإسلامي : جابر إسماعيل الحجا حجة - بحث منشور في مجلة دراسات - علوم الشريعة والقانون - المجلد ٤٠ ملحق ١ (٢٠١٣ م) - الجامعة الأردنية

(٢) العناية شرح الهداية: محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو عبد الله بن الشيخ شمس الدين ابن الشيخ جمال الدين الرومي البابري ط: دار الفكر

(٩٥) عون المعبود شرح سنن أبي داود : أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ط : دار الكتب العلمية بيروت . لبنان الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ . م ١٩٩٥

- ٩٦) الغش التجاري أسبابه وآثاره وطرق مكافحته في الشريعة والنظام
:حضيض بن سافر بن سعد الصاعدي ، بحث تكميلي لنيل درجة
الماجستير مقدم إلى كلية الشريعة - قسم الأنظمة - الجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة ١٤٣١هـ / ١٤٣٢هـ .
- ٩٧) الغش في المعاملات التجارية الالكترونية بين الفقه و النظام السعودي:
فهد بن إبراهيم بن علي الحوشاني - رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية
الدراسات العليا - الجامعة الأردنية ٢٠٠٦م
- ٩٨) فتح الباري شرح صحيح البخاري : أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل
العسقلاني الشافعي ط : دار المعرفة - بيروت - ٥١٣٧٩ .
- ٩٩) فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام: محمد بن صالح العثيمين
ط : المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ -
٢٠٠٦ م
- ١٠٠) الفروع: محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين
المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي ط: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى
١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
- ١٠١) الفروق: شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير
بالقرافي
- ١٠٢) الفقه الإسلامي وأدلتُهُ : د. وهبة بن مصطفى الزحيلي، ط: دار الفكر
- سوربة - دمشق الطبعة: الرابعة
- ١٠٣) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني: أحمد بن غانم بن سالم
ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي ط : دار الفكر
بيروت طبعة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

١٠٤) فيض التقدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير : محمد عبد الرزوف المناوي: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الاولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

١٠٥) القتل العمد وعقوبته : عبد الحيط عبد الفتاح - رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الملك عبدالعزيز - المملكة العربية السعودية العزيز ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

١٠٦) القصد وأثره في تحديد مسؤولية القاتل في التشريع الإسلامي مع تطبيق بالحكمة الكبرى بالرياض : بدر بن محمد بن ناصر الصالح - رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٠٧) قواعد الأحكام في مصالح الأنام : أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي ط : مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة طبعة ١٤١٤ هـ - ١٩٩١ م

١٠٨) القواعد والضوابط في نظرية الضمان - دراسة فقهية تحليلية : إدريس صالح الشيخ فقهيه - رسالة ماجستير في الفقه وأصوله مقدمة إلى كلية الدراسات العليا - الجامعة الأردنية ٢٠٠٦م

١٠٩) القوانين الفقهية: أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزى الكلبي الغرناطي بدون ناشر ولا تاريخ.

١١٠) الكافي في فقه الإمام الميكل أحمد بن حنبل : عبد الله بن قدامة المقدسي أبو محمد : ط : دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

١١١) الكبائر : شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ط : دار الندوة الجديدة - بيروت

- ١١٢) كتاب الأفعال: أبو القاسم علي بن جعفر السعدي : عالم الكتب - بيروت الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م
- ١١٣) كتاب العين : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ط : دار ومكتبة الهلال - القاهرة
- ١١٤) الكسب: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ط: عبد الهادي حرصوني - دمشق الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ -
- ٣) كشف القناع عن متن الإقناع: للشيخ منصور بن يونس البهوتي ط دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
- ١١٥) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي ط : دار الكتاب الإسلامي
- ١١٦) كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار : أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن بن حريز بن معلى الحسيني الحصري، تقي الدين الشافعي ط: دار الخير - دمشق الطبعة: الأولى، ١٩٩٤
- ١١٧) كفاية النبيه في شرح التنبيه: أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، أبو العباس، نجم الدين، المعروف بابن الرفعة ط: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩م
- ١١٨) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية : أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي، أبو البقاء الحنفي ط : مؤسسة الرسالة - بيروت
- ١١٩) لسان العرب - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ط: دار صادر بيروت
- ١٢٠) مبادئ الفقه الاسلامي: د يوسف قاسم ط : دار النهضة المصرية القاهرة

- ٤) المبسوط : محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي ط دار المعرفة - بيروت تاريخ النشر: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ١٢١) مجلة الأحكام العدلية: لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية ط: نور محمد، كارخانه تجارت كتب، آرام باغ، كراتشي
- ١٢٢) مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة - العدد الخامس: تصدر عن منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة.
- ١٢٣) مجموع الفتاوى: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحارثي ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية طبعة: ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م
- ١٢٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي الحارثي ط : دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ .
- ١٢٥) المحلى بالآثار: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري ط: دار الفكر - بيروت
- ١٢٦) مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ط: مكتبة لبنان ناشرون - بيروت طبعة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
- ١٢٧) المدخل الفقهي العام : مصطفى أحمد الزرقا ط دار القلم - دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م
- ١٢٨) المستدرک: محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري ط : دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ، ١٤١١ - ١٩٩٠
- ١٢٩) المستصفى في علم الأصول : محمد بن محمد الغزالي أبو حامد : دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ -
- ١٣٠) مسند الإمام أحمد بن حنبل: أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني ط : مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

- ١٣١) المسؤولية الجنائية عن الاتجار غير المشروع بالأدوية في النظام السعودي مقارنا بالقانون الإماراتي : هدى خالد إبراهيم آل إبراهيم - رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العدالة الجنائية - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض ١٤٣٧ هـ / ٢٠١٦ م.
- ١٣٢) المسؤولية المدنية للصيدلي: عيساوي زاهية - رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة مولود معمري - تيزي وزو - الجزائر ٢٠١٢ م
- ١٣٣) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة : أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايمز بن عثمان البوصيري الكتاني الشافعي ط: دار الكتب الإسلامية
- ١٣٤) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي الرافعي ط : المكتبة العلمية - بيروت
- ١٣٥) معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي ط: المطبعة العلمية - حلب ، الطبعة: الأولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.
- ١٣٦) المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية بالقاهرة ط : دار الدعوة
- ١٣٧) معجم لغة الفقهاء : محمد رواس قلعجي ط: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- ١٣٨) معلمة الفقه المالكي : عبد العزيز بن عبد الله ط : دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
- ١٣٩) المعونة على مذهب عالم المدينة: أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي ط: المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة

- ١٤٠) مقاصد الدواء في الشريعة الإسلامية : د سليمان بن محمد النجران - بحث في مؤتمر الغذاء والدواء في ضوء المستجدات من منظور الفقه الإسلامي الذي عقد في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة - الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ١٦-١٧ من جمادى الآخرة ١٤٣٥هـ - الموافق ١٦-١٧ / ٤ / ٢-١٤م
- ١٤١) المقدمات الممهدة المؤلف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ط : دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- ١٤٢) منار السبيل في شرح الدليل : إبراهيم بن محمد بن سالم ابن ضويان، ط: المكتب الإسلامي الطبعة: السابعة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م
- ١٤٣) منح الجليل شرح مختصر خليل: محمد بن أحمد بن محمد عيش، أبو عبد الله المالكي ط: دار الفكر - بيروت طبعة ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩م
- ١٤٤) منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ط: دار الفكر الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٥م
- ١٤٥) المهذب في فقه الإمام الشافعي : أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ط : دار الكتب العلمية
- ١٤٦) الموافقات: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهر بالشاطبي ط: دار ابن عفان الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧م
- ١٤٧) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالخطاب الرعيني المالكي ، ط: دار الفكر الطبعة: الثالثة، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢، ط دار الكتب العلمية بيروت - لبنان
- ١٤٨) مؤتمر الإمارات الدولي الثاني حول مكافحة التزيف في المنتجات الطبية الذي عقد في مدينة دبي - الإثنين - الأول من أيار / مايو ٢٠١٧ م

- ١٤٩) النجم الوهاج في شرح المنهاج: كمال الدين، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدّميري أبو البقاء الشافعي ط: دار المنهاج - جدة - الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م
- ١٥٠) نظام الحكومة النبوية المسمى بالتراتب الإدارية: محمد عبد الحّي بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي ط: دار الأرقم - بيروت الطبعة: الثانية
- ١٥١) نظرية الضمان : د وهبة الزحيلي ص ٢٨٠ ط: دار الفكر - دمشق ١٩٩٨م.
- ١٥٢) النهاية في غريب الأثر: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ج ٢ ص ١٣ ط: المكتبة العلمية - بيروت ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
- ١٥٣) نهاية الرتبة الظرفية في طلب الحسبة الشريفة: عبد الرحمن بن نصر بن عبد الله، جلال الدين العدوي الشيزري ط: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الحسبة : مناهج جامعة المدينة العالمية ط: جامعة المدينة العالمية
- ١٥٤) نهاية المطلب في دراية المذهب : عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين ط: دار المنهاج الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
- ١٥٥) التّوادر والزّيادات على ما في المدوّنة من غيرها من الأمّهات : أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي، القيرواني ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٩ م
- ١٥٦) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار: محمد بن علي بن محمد الشوكاني ط الجليل بيروت - لبنان
- ١٥٧) الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية. (شرح حدود ابن عرفة للرصاع): محمد بن قاسم الأنصاري، أبو عبد الله، الرصاع التونسي المالكي: المكتبة العلمية الطبعة: الأولى، ١٣٥٠هـ

١٥٨) الهداية في شرح بداية المبتدي : علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني
المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين: دار احياء التراث العربي - بيروت
- لبنان

١٥٩) الوازع وأثره في مقاصد الشرعية : سلغريوفا برلنت ماجوميديوفينا
رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا - الجامعة الأردنية
٢٠٠٦م

١٦٠) الوسيط في المذهب : أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ط: دار
السلام - القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ

١٦١) ينظر: <http://www.who.int./medicines/services>